ISSN 0851 - 1195

المملكة المغربية

الجريدة الرسمية

النشرة العامة

ثمن النسخة : 3 دراهم – ثمن النسخة من السنوات الماضية : 4،50 دراهم – يرسل الجدول السنوي مجانا الى المشتركين

بيان النشرات	تعريفة الاشتراك في المغرب: ستة أشهر	في المغرب: سنة	في الخارج	يطلب الاشتراك من مديرية المطبعة الرسمية الرباط – شالة
النشرة العامة	50 درهما	90 درهما	تضاف الى المبالغ المنصوص عليها بمنته ، مصاريف الارسال حسبما هي معتمدة في النظام البريدي الجاري به العمل.	التليفون: 650-24 — 650-25 / 651-79 — 654-13
نشرة مداولات مجلس النواب		80 درهما		حساب الشيك البريدي رقم 16 – 101 بالرباط
نشرة الاعلانات القانونية والقضائية والادارية	50 درهما	90 درهما		
نشرة الترجمة الرسمية	45 درهما	80 درهما		

تدرج في النشرة العامة القوانين والنصوص التنظيمية ونصوص الاوفاق الدولية الموضوعة باللغة العربية وكذلك المقررات والوثائق التي تفرض القوانين او النصوص التنظيمية الجاري بها العمل نشرها بالجريدة الرسمية.

تنبيه هام

تجديد الاشتراك

يعاد الى أذهان جميع المشتركين في الجريدة الرسمية أن الاشتراك ينتهي في آخر السنة ولا يعتبر مجددا تلقائيا.

وتجنبا لكل توقف عن ارسال الجريدة ، يتعين القيام في الحال بالاجراءات اللازمة لتجديد الاشتراك وفق أحكام المرسومين رقم 2.80.52 بتاريخ 6 ذي الحجة 1400 (16 أكتوبر 1980) ورقم 2.84.425 بتاريخ 26 من ربيع الاول 1406 (9 ديسمبر 1985) المتعلقين بنشرات الجريدة الرسمية وبتحديد تعريفة الاشتراك فيها.

ويجب علاوة على ذلك أن يتضمن طلب تجديد الاشتراك رقم الاشتراك المبين في البطاقة الملصقة بنسخ الجريدة الرسمية الموجهة الى المشترك.

فهرست

نصوص عامة

صفحة

بنك المغرب. – تقرير عن سنة 1987.
تقرير مرفوع الى صاحب الجلالة الملك الحسن الثاني نصره الله من والي بنك المغرب السيد احمد بنافي عن السنة المالية 1987 .. 1189

تاليف الحكومة.
ظهير شريف رقم 1.88.237 صادر في 4 ربيع الآخر 1409 (15 نوفمبر 1988) بتغيير الظهير الشريف رقم 1.85.69 الصادر في 20 من رجب 1405 (11 ابريل 1985) بتعيين اعضاء الحكومة 1243

الحليب الطري. – سعر البيع.
قرار لوزير الفلاحة والاصلاح الزراعي رقم 1601.88 صادر في 18 من ربيع الآخر 1409 (29 نوفمبر 1988) بتحديد سعر بيع الحليب الطري 1243

الرهن.
قرار لوزير المالية رقم 1530.88 صادر في 24 من ربيع الآخر 1409 (5 ديسمبر 1988) تحدد بموجبه فيما يخص محصول سنة 1988 من الارز النسبة المائوية التي تضمنها الدولة من السلفات الممنوحة للشركة التعاونية الفلاحية لمزارع الارز « SCARI » ومبلغ السلفة الممنوح عن كل قنطار مرهون 1243

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

صفحة

القرض العقاري والفندقي. ـ اصدار مستمر لاذون خمس سنوات.

قرار لوزير المالية رقم 1557.88 صادر في 26 من ربيع الآخر 1409 (7 ديسمبر 1988) بتحديد شروط وكيفية قيام القرض العقاري والفندقي باصدار مستمر لاذون لخمس سنوات لا يجاوز مبلغه الاسمي ثلاثمائة مليون (300.000.000) درهم 1244

البنك الوطني للانماء الاقتصادي. ـ اصدار مستمر لاذون لخمس سنوات.

قرار لوزير المالية رقم 1602.88 صادر في 4 جمادى الاولى 1409 (14 ديسمبر 1988) بتحديد شروط وكيفية قيام البنك الوطني للانماء الاقتصادي باصدار مستمر لاذون لخمس سنوات لا يجاوز مبلغه الاسمي مائة وخمسين مليون (150.000.000) درهم 1244

نصوص خاصة

تفويض الامضاء.

قرار للوزير المنتدب لدى الوزير الاول المكلف بالتخطيط رقم 1172.88 صادر في 6 صفر 1409 (19 سبتمبر 1988) بتغيير القرار رقم 1193.86 الصادر في 26 من محرم 1407 (فاتح اكتوبر 1986) بتفويض الامضاء 1246

صفحة

قرار لوزير الفلاحة والاصلاح الزراعي رقم 1366.88 صادر في 6 ربيع الاول 1409 (18 اكتوبر 1988) بتفويض الامضاء 1246

نظام موظفي الادارات العمومية

نصوص خاصة

وزارة التربية الوطنية.

قرار لوزير التربية الوطنية رقم 1631.88 صادر في 12 من ربيع الآخر 1409 (23 نوفمبر 1988) باجراء مباراة لتوظيف عون عمومي واحد (1) من الصنف الرابع بكلية الآداب والعلوم الانسانية رقم (1) بالدار البيضاء 1247

قرار لوزير التربية الوطنية رقم 1632.88 صادر في 12 من ربيع الآخر 1409 (23 نوفمبر 1988) باجراء مباراة لتوظيف عون عمومي واحد (1) من الصنف الثالث بكلية الآداب والعلوم الانسانية رقم (1) بالدار البيضاء 1247

bomaroc.com

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

نصوص عامة

تقرير

مرفوع الى صاحب الجلالة الملك الحسن الثاني نصره الله من والي بنك المغرب السيد أحمد بنافي عن السنة المالية 1987

مولاي صاحب الجلالة،

لي عظيم الشرف، بأن أرفع إلى جلالتكم، طبقا للفصل 64 من الظهير الشريف المؤرخ في 23 ذي الحجة 1378، الموافق لـ 30 يونيو 1959 (وهو الذي احدث بموجبه بنك المغرب) التقرير الخاص بسنة 1987، وهي السنة المالية التاسعة والعشرون التي مرت على تأسيس معهد الاصدار.

لقد ظهر عند نهاية سنة 1987 أن تطور النشاط الاقتصادي العالمي غير ملاءم في الاجمال. ذلك ان النمو الاقتصادي العالمي ظل ضعيفا، بل وقد شهد بعض الانتكاس اذ تراجع من 3,2 ٪ الى 3 ٪. وقد نجمت نتيجة كهذه عن استمرار الازمة الاقتصادية والمالية الدولية، والتي تميزت على الخصوص باختلالات هامة ظلت تطبع اقتصاديا بعض الدول الصناعية، خاصة منها الولايات المتحدة. وعلاوة على ذلك، فان اختلال سوق الصرف، والمستوى العالي في غالبية الاحيان لمعدلات الفايدة زيادة على الفوارق الفاصلة بينها، قد كانت سببا في حدوث انشغال بالغ خاصة وان المديونية العالمية قد تفاقمت، وان حجم التجارة العالمية لم ينم الا نموا ضئيلاً في حين ازدادت فيه حدة الاجراءات الحمائية. هذا وان اللقاءات والندوات الدولية المتعددة التي انعقدت خلال هذه السنة لم تتمكن من الوصول الى حلول على الصعيد الدولي لهذه المشاكل التي خفت وطأتها في بعض الاحيان بينما تفاقمت حدتها بوضوح في احيان اخرى الى حد انها ادت في آخر السنة الى أزمة شديدة في الاسواق المالية أخلت بالثقة في سير النظام المالي.

وقد كان للابعاد التي اكتستها التوترات الاقتصادية ان أدت بالدول الصناعية الى الانشغال قبل كل شيء باختلال موازين الاداءات والتقلبات الشادة لاسعار الصرف. لكن الجهود المبذولة في هذا المجال لم تكن متواصلة بما فيه الكفاية، كما انها لم تكن دائما متناسقة. وعلاوة على ذلك، فان التوجه العام على صعيد السياسة النقدية وخاصة في ميدان المالية العمومية، ظل متسما بطابع تقييدي، خصوصا في الولايات المتحدة الامريكية، بحكم ضرورة الحد من عجز المالية العمومية، كما ان الاجراءات بهدف انعاش الطلب الداخلي ظلت محدودة في كل من اليابان والجمهورية الفدرالية الالمانية.

وقد مكن ذلك التوجه من تفادي عودة التضخم الى الظهور في دول منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية، بحيث انتقل معدل تزايده من 2,3 ٪ الى 3 ٪ وظل مع ذلك معتدلا. الا ان التحكم المستديم في الاسعار لم يواكبه انطلاق بين في النمو الذي تحدد في نسبة 2,9 ٪ وهي نسبة لا تتعدى الا بقليل نسبة 2,7 ٪ التي شوهدت خلال العام الماضي. غير انه توجد هناك عدة فوارق من قطر لآخر. فاذا كان تقدم النشاط أكثر أهمية منه سنة 1986 في اقتصاديات بعض الدول، كاليابان والمملكة المتحدة حيث وصل معدله 3،8 ٪ و4 ٪ على التوالي، بعوض 2،4 ٪ و 3٪ اثناء العام السابق، فقد بقي بخلاف ذلك على ما كان عليه سنة من قبل في الولايات المتحدة بل وتباطأ في المانيا حيث تراجعت نسبته من 2,5 ٪ الى 1,6 ٪. كما اما البطالة لا زالت تشمل 30 مليون نسمة بالبلدان المتقدمة، ينتمي 16 مليون منهم الى المجموعة الاقتصادية الاوروبية وحدها اي ما يمثل قرابة 11 ٪ من السكان النشطين.

وفي اقطار اوروبا الشرقية وصل معدل النمو الى 3,2 ٪. غير انه يبدو وقد اعتراه شئ من الانكماش على غرار النتائج المسجلة في الاتحاد السوفياتي حيث تراجعت نسبة تزايد الناتج الداخلي الاجمالي من 4,1 ٪ الى 3,3 ٪ في ظرف سنة. ومن جهة اخرى، تزايد حجم الاستدانة الخارجية بصورة ملموسة في هذه المنطقة، وذلك للسنة الثالثة على التوالي.

اما الاقطار السائرة في طريق النمو، فقد واجهت مجددا ضعف اثمنة المواد الاساسية، وعدم كفاية التمويلات الخارجية، وعلى وجه الخصوص تفاقم المشكل الناجم عن اعباء المديونية التي ظلت ضخمة جدا وتفوق بالنسبة للعديد من تلك الأقطار حجم التمويلات التي تتلقاها. وعلى اثر ذلك، ظلت هذه الاقطار مجبرة على اقتطاع جد عال من دخلها الوطني، الشئ الذي يؤدي الى التقليل من طاقاتها الاستثمارية والانتاجية، وتفاقم الفوارق الاجتماعية والاقتصادية سواء في الداخل ام بازاء الامم المتقدمة. كما ان ذلك الاقتطاع من مواردها يحد في المستقبل من امكانيات سداد ما ترتب عليها من ديون ويجعلها في وضعية لا تسمح لها بدعم برامجها التصحيحية ، في حين يشكل هذا الدعم ضرورة لا مناص منها لاحتواء الاختلالات في حدود تطاق، ولتكون مؤهلة للاستفادة من التمويل الدولي.

وهكذا، تقلص النمو بهذه الاقطار بحيث لم يتجاوز معدل 3 ٪ عوضا عن 4 ٪ سنة 1986، وعلى اي، فان منها من سجل بعض الازدهار، ومنها من شهد تحسنا متواضعا، لكن جلها اعترى اقتصادياته مرة اخرى شئ من التقهقر. وهكذا لوحظ تراجع في النشاط الاقتصادي بنسبة 2،5 ٪ في اقطار الشرق الاوسط، فيما لم يتجاوز زيادته 1 ٪ في افريقيا، اي أقل بكثير من التوسع الديموغرافي. وقد تحدد مستواه في نسبة 2,6 ٪ بامريكا اللاتينية، ولم يعرف زيادة هامة نسبيا الا في آسيا حيث وصل ما نسبته 6,3 ٪ . وبموازاة مع ذلك، تفاقم التضخم حيث انتقل بالمتوسط من 29 ٪ الى 42 ٪ من سنة لاخرى. غير ان هذه الوضعية التي تبعث على الاشغال قد همت امريكا اللاتينية على الخصوص حيث انتقلت الزيادة في الاسعار من 87 الى 142 ٪. وفيما عدا ذلك كانت الضغوط التضخمية في المجمل أقل حدة نسبيا، سواء في آسيا، حيث بلغت نسبت 9 ٪، ام في الشرق الاوسط وافريقيا حيث وصل ارتفاع الاسعار الى 12 ٪ و 13 ٪ على التوالي.

وفي هذه الظروف، وبالرغم من الطلبات الملحة من أجل رفع الحواجز امام التجارة الدولية او على الاقل التخفيف منها، فان ارتفاع حجم المبادلات العالمية بدا ضعيفا نسبيا، للسنة الثالثة على التوالي، بحيث لم يصل الا الى ما نسبته 4 ٪ بدلا من 4،8 ٪ سنة 1986 و3،1 ٪ في 1985. ذلك ان العوامل التي تعرقل نموا أسرع للمبادلات التجارية قد واصل تأثيرها لمدة طويلة نسبيا، وخاصة منها افتقار النشاط الاقتصادي الى الحيوية، وقد تفاقمت هذه الوضعية باشتداد الحمائية وضعف الطلب من لدن الاقطار التي توفرت لديها فوائض، وصعوبات الاداء المتزايدة للاقطار النامية، وفي الاخير، تقلص مستوردات البلدان المصدرة للنفط، بسبب تدني ايراداتها خلال السنتين الاخرتين. وقد بلغت قيمة المبادلات الدولية 2450 مليار دولار، مسجلة بذلك ارتفاعا بما يناهز 15،5 ٪ اسهمت فيه اسعار كل من المواد المصنعة والبترول. اما اثمان المواد الاولية الاخرى فانها لا زالت تبدو جد ضعيفة المستوى بالرغم من الزيادة الطفيفة التي شهدتها هذه السنة، بحيث انها سجلت تقلصا جد هام تفوق نسبته 20 ٪ بالنسبة لمستوى سنة 1980.

وبالاضافة الى ذلك، فان معادلات التبادل لم تسجل تحسنا الا بالنسبة للاقطار المصدرة للبترول،حيث ارتفعت بما يناهز 10 ٪ ، لكن هذا المعدل يأتي بعد انخفاض يتجاوز اكثر من النصف سنة 1986. وقد تدهورت تلك المعادلات في باقي دول العالم الثالث بما يقارب 2,5 ٪ فيما ظلت بدون تغير يذكر في البلدان المصنعة، وان سبق لها ان سجلت زيادة بنسبة 9 ٪ في السنة الماضية.

وقد تجلى هذا التطور للاسعار النسبية للمبادلات الدولية من خلال اعاده توزيع وضعية الاداءات الخارجية. وبالرغم من اعادة تصحيح معدلات الصرف منذ 1985 فان عجز الحساب الجاري لمجموع الدول المصنعة انتقل من 18 الى 46 مليارا من الدولارات، وبقي هناك تباين ملحوظ للنتائج الخارجية لكل منها بل وازداد اتساعا حتى انه شكل احد اسباب عدم الاستقرار وتباين معدلات الفائدة واسعار الصرف. وهكذا زاد الفارق اتساعا بين الفائض الحاصل لدى المانيا، الذي انتقل من 37 الى 43 مليار من الدولارات، والعجز المسجل من لدن الولايات المتحدة الذي انتقل من 141 الى 160 مليار فيما ظل الفائض لدى اليابان يقارب 85 مليار دولار. وعلى العكس من ذلك، فان الرصيد السلبي الجاري الناتج عن معاملات البلدان النامية المصدرة للبترول تقلص بصفة ملحوظة اذ تراجع من 38 الى 6 ملايير. وفي الاخير، بدا الميزان الجاري للاقطار السائرة في طريق النمو متوازنا

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

تقريبا هذه السنة، بعد ان سجل عجزا قدره 9 ملايير دولار سنة 1986. ويعزى ذلك، اساسا، الى ازدهار مبيعات الاقطار المصدرة للمنتجات المصنعة. غير ان اختلال الميزان الخارجي لباقي اقطار العالم الثالث قد تفاقم بالرغم من متابعة برامج التصحيح، التي غالبا ما كانت اكثر حزما.

ولا زالت اسواق الصرف تتسم بتغيرات قوية، وعلى الخصوص بتراجع هام للدولار وارتفاع هام لقيمة اليان. غير ان العمل المنسق لمجموعة الدول الاكثر ثراء مكن ولو بصفة مؤقتة، في المدة المتراوحة ما بين شهري ماي و شتنبر، من الحد من عدم استقرار الاسعار بفضل التدخلات المكثفة التي قامت بها بنوكها المركزية. غير انه ابتداء من شهر اكتوبر، ورغم الازمة المالية التي نشبت في هذه الفترة، ضعف التنسيق الوثيق على الصعيد الدولي، وزاد عدم الاستقرار بالاسواق استفحالا، كما اخذت قيمة الدولار تنخفض من جديد بنسق سريع الى غاية نهاية السنة. وفي المجموع وصل انخفاض هذه العملة على امتداد السنة نسبة متوسطة ناهزت 17 ٪ ازاء العملات الرئيسية، اذ بلغت 24 ٪ و 18 ٪ و 21٪ على التوالي بالنسبة لليان والمارك والجنيه الاسترليني. وفي حضيرة النظام النقدي الاوروبي، وحتى بعد التعديل الذي ادخل عليه في شهر يناير، والمتمثل في رفع قيمة كل من المارك الالماني والفلوران الهولاندي بنسبة 3 ٪، والفرنك البلجيكي واللوكسامبورجي بنسبة 2 ٪، فقد ظهرت بعض التوترات في غير ما مرة، وخصوصا خلال شهر نونبر، غير ان انظمة التعاون فيما بين البنوك المركزية المساهمة في هذا النظام، والتي تم دعمها، قد اسهمت في الحفاظ على ثبئ من التماسك فيما بين عملات الدول الاعضاء، وذلك على عكس ما حدث من تقلبات سجلت ازاء عملات الاقطار الاخرى.

ومن البديهي ان تقلبات قوية لاسعار الصرف كتلك التي سجلت سنة 1987 كان من شأنها ان تخلف آثارا بالغة على قيمة المبادلات معبر عنها بالعملات الوطنية، وتعمل بذلك على زيادة استعصاء مهمة التصحيح التدريجي للحسابات الخارجية دون ان تؤدي مع ذلك الى التخفيف بشكل ملموس من الاختلالات التي تعتري حجم التجارة العالمية.

ففي الوقت الذي كان من المنتظر ان يؤدي المستوى المعتدل للتضخم الى انخفاض معدلات الفائدة، اسفرت التغيرات الهامة لاسعار الصرف في نهاية الامر عن استقرار معدلات الفائدة عند مستوى عال وعلى الخصوص عن انخفاض جديد في قيمة المواد الاولية المسعرة بالعملات التي ضعفت سنة 1987، مما زاد في مصاعب الاقطار المستدينة. وقد انتقل والحالة هذه سعر الذهب من 391 الى 487 دولار للاوقية في ظرف سنة، فيكون بذلك قد زاد بما يناهز الربع.

وهذه الوضعية الناجمة عن اعتماد التعويم المعمم للعملات منذ اوائل السبعينات، والتي تم على كل حال ادراك مساوئها من طرف المجتمع الدولي، كونت لاول مرة محورا للتفكير ومناسبة لمعاينة عدم صلاحية النظام القائم والدعوة الى اصلاحه. ذلك ان هناك ضرورة ملحة لاقرار نظام نقدي جديد قائم على اسس تمكن من تأمين استقرار احسن لاسعار الصرف، وبالتالي أسعار المواد الاولية التي يتوقف عليها علاوة على ذلك، على الاقل، التخفيف من مصاعب تسديد ديون بلدان العالم الثالث، ان لم تمكن من حلها.

ذلك ان هذه الدول لا زالت مجبرة، رغم المجهودات المبذولة للتخفيف من العجز الخارجي، على اللجوء الى التمويل الخارجي لمواجهة حاجياتنا الناجمة عن سداد تحملات الدين، وعلى الاقل الفوائد المترتبة عليها ان لم تستطع اداء اقساط رأس المال. وبالفعل، تفاقم مبلغ الديون اذ وصل عند نهاية السنة الى 1.190 مليار دولار عوضا عن 1.120 مليار خلال 1986. ولم تمكن متابعة اعادة جدولتها من التخفيف بصفة ملموسة من مصاعب هذه الاقطار للوفاء بتعهداتها. وبما ان معدلات الفائدة الحقيقية استقرت في مستوى عال، ونظرا لضعف الطلب العالمي على المواد الاساسية خصوصا، فان معدل خدمة الدين الذي تقلص من نسبة 25 ٪ الى 23 ٪ لم يشهد الا انخفاضا طفيفا. ذلك ان ازمة المديونية دخلت في طور جديد، اتسم بتزايد صعوبات الحصول على قروض خارجية، وبحاجيات هامة الى التمويل نجمت عن العجز الحاصل في الميزانيات لدى بعض الاقطار المصنعة. وقد زاد من تفاقم هذه الازمة ضعف حجم المعونات العمومية وانعدام الثقة لدى الدائنين الخواص، وتشديد الشروط المتعلقة بالقروض الممنوحة من طرف المنظمات الدولية. وقد حدا هذا التوجه ببعض الاقطار الى التنازل احيانا عن عدد من امكانيات التمويل، وادى ببعض البلدان النامية الى تعليق دفع ما ترتب عليها من ديون. غير ان التسديدات التي قامت بها الاقطار النامية من اقساط الدين والفوائد بلغت 172 مليار دولار متجاوزة بذلك التمويلات الجديدة المقدمة اليها بمقدار 29 مليار.

وهكذا، وعلى صعيد السوق العالمية للرساميل، حيث تقلص مجموع الاموال التي تم تجميعها بنسبة 6,5 ٪ اذ استقرت عند ما يناهز 300 مليار دولار، فان حصة الموارد الموزعة على بلدان العالم الثالث حددت عند نسبة لا تكاد تبلغ 8 ٪ فيما استأثرت الاقطار المصنعة بنصيب يعادل 86 ٪. وعلاوة على ذلك، فان امكانيات ولوج غالبية الاقطار المدينة لاسواق الرساميل تبدو والحالة هذه في طريق التحسن ذلك ان البنوك اصبحت أقل استعدادا لمنح تسهيلات جديدة، بل وصارت تبحث عن وسائل جديدة لاعادة تنظيم بنية محفظتها، عن طريق القيام بتبادل الديون فيما بينها ولو تمت العمليات في غالبية الاحيان مقابل نقص في التسعير، كما انها عمدت الى إعادة تحويل جزء لتلك الديون الى سندات الزامية او استثمار مباشر. وقد قامت ايضا بتكوين مخصصات مالية هامة المبالغ تحسبا لعجز المدينين عن الوفاء بالتزاماتهم، مما يدل على انها تتوقع امكانية عدم سداد الديون بأكملها. ومن جهة اخرى، وفيما استمرت الاقطار الدائنة في معالجة معضلات المديونية باعتبار كل حالة على حدة، فان العديد من الدول التي تجد نفسها في وضعية صعبة، قامت بالمطالبة مجددا وبالحاح، امام انعدام حلول شمولية، بان تكون خدمة ديونها متناسبة اكثر مما سبق مع قدرتها على التسديد، ومع دخلها الوطني.

وقد اولت المنظمات الدولية أهمية اكثر الى النمو ضمن مسلسل التصحيح الذي دعت اليه، بقصد التمكن من تطبيق اكثر مرونة للبرامج التقشفية، و أقل قساوة على الاصعدة الاقتصادية والاجتماعية واكثر ملائمة مع التغيرات الهيكلية المترتبة عنها. ولما كان لزاما عليها ان تسهم في تمويل العديد من الاقطار المدينة وبالتالي في تحسين مصداقية هذه الاقطار، فانها مع ذلك لم ترفع بشكل ملموس من مستوى مواردها الذاتية.

وقد خفض بالفعل صندوق النقد الدولي من سلفاته رغم تنويعه لاساليب توزيع القروض. وهكذا تواصل العمل مرة اخرى ولمدة سنة بسياسة الاقتراض الموسع كما احدث سلف للتصحيح الهيكلي المدعم بشروط جد متيسرة، لفائدة الاقطار الاقل تقدما، وعلى الخصوص الواقعة منها جنوب الصحراء. وقد جاء هذا القرض، الذي خصص له مبلغ 8,4 مليار دولار لتكملة ما تبقى من المبلغ المرصد في اطار سلف التصحيح الهيكلي، وقدره 3 ملايير من الدولارات. وعلى النقيض من ذلك، لم يباشر اي توزيع جديد لحقوق السحب الخاصة رغم الطلب المتوالي للعديد من الدول النامية. وقد تحددت السحوبات لدى هذه المنظمة في اقل من 4 مليار من حقوق السحب الخاصة، فيما وصلت المبالغ المتردة 8,5 مليار من حقوق السحب الخاصة، بحيث تراجع المبلغ الجاري الكلي لسلفات صندوق النقد الدولي من 33,3 مليار الى 28,8 مليار من حقوق السحب الخاصة.

أما البنك الدولي فقد زاد من جهته وبصفة ملموسة خلال السنة المالية المختتمة في 30يونيو 1987، من القروض المفتوحة ومن دفوعاته الفعلية على حد سواء، والتي بلغت على التوالي 14,2 و11,4 مليار دولار في مقابل 13,2 و 8,3 مليار في العام السابق. ولما لم يتمكن البنك من تحقيق أية زيادة في رأس المال خلال هذه الفترة، فقد عمد الى الاقتراض من اسواق الرساميل ما قدره 9,3 مليار دولار، كما شرع في توسيع برنامجه للتمويل المشترك بتعاون مع المنظمات الثنائية او المتعددة الاطراف والبنوك التجارية العالمية.

وفيما يخص الجمعية الدولية للتنمية، التي خفضت من 50 الى 40 سنة أجل استحقاق مساعداتها للاقطار الاكثر افتقارا، والى 35 سنة بالنسبة لباقي الاقطار، فقد رفعت من مبلغ قروضها من 3,1 الى 3,5 ملايير من الدولارات في المدة المتراوحة ما بين يونيو 1986 ويونيو 1987. وقد حصلت الجمعية من جهة اخرى بعد مفاوضات طويلة، على مبلغ 12,4 مليار دولار برسم الاعادة الثامنة لتكوين مواردها للفترة الواقعة ما بين 1988 و 1990.

وفي ذات الوقت ، اسهمت الشركة المالية الدولية بمبلغ 328 مليون دولار في مقابل 325 مليون خلال العام الماضي، في تمويل 92 مشروعا للاستثمار، اما على شكل قروض أو مساهمات.

وأمام ضخامة المشاكل الناجمة عن الازمة الاقتصادية والنقدية العالمية، التي كانت لها آثار بالغة حتى في الدول المصنعة، فان التعاون الدولي يبدو ضرورة ملحة أكثر من أي وقت مضى. غير انه اذا كان ادراك هذه الضرورة ملموسا بصفة اكيدة من لدن جميع الجهات فانه لم يتحقق بعكس ذلك أي تقدم على المستوى العملي. وبصفة خاصة، فان أية استراتيجية متعددة الاطراف لم يمكن وضعها من طرف المجتمع الدولي، رغم طابع الاستعجال الذي يكتسيه ادخال اصلاح جديد مبني على تخفيض معمم لاختلال التوازنات ووجوب التوصل الى وضع نظام نقدي قابل للاستمرار. أجل، لقد اكدت الدول الصناعية الرئيسية اثناء اجتماع «اللوفر» في شهر فبراير وبالبندقية في يونيو عزمها على تعزيز تنسيق سياستها الاقتصادية، ومقاومتها للحمائية. وبالفعل، اذ لوحظ هناك بعض التقارب بعد مفاوضات شاقة من أجل تبديد شيئ من التردد، فان مختلف هذه المبادرات لم تؤد في نهاية المطاف

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

الا الى نتائج محدودة، كما ان التقلبات المالية الاخيرة كشفت مرة اخرى عن ضعف النظام القائم، وبحكم الارتباط المتبادل والمتزايد بين اقتصاديات جميع الدول، أبرزت كذلك لزوم الشروع في أقرب الاحيان في اقرار نظام اقتصادي ونقدي عالمي.

كما انه لم يسجل أي تحسن يذكر على صعيد الحوار بين الشمال والجنوب. وقد انعقدت الدورة السابعة لجمعية الامم المتحدة حول التجارة والتنمية خلال شهر يوليوز في جو يسوده انشغال كبير، ولم تسفر عن أية صيغة تراضي بشأن حل متعدد الاطراف يتعلق بالطرق المؤدية الى انفراج الازمة. الا انه تم التأكيد مرة اخرى على مبدأ تناول كل حالة على حدة، فيما يخص مديونية الاقطار النامية، كما تم تأييد فكرة دعم الدول الاقل يسرا من خلال مقترحات تهدف تخفيض اعباء الاستدانة والرفع من الاعانة الممنوحة من طرف مؤسسات أو منظمات دولية وكذا من لدن بعض الدول. وعلاوة على ذلك، اعلنت بعض الاقطار عن تعهدها بدعم مستوى الاعانة العمومية، كما تعهدت الدول المتقدمة بالعمل على خلق ظروف نمو اقتصادي قابل للاستمرار وغير تضخمي، وعلى التخفيف بقدر الامكان من الاجراءات الحمائية المطبقة حاليا، وتعزيز الوسائل التي من شأنها ان تسمح بزيادة حجم المبادلات وباستقرار الاسعار. ولهذا الغرض، فاذا لم يتم اتخاذ أي قرار ذي أهمية، فان الحواجز التي تعرقل سير الصندوق المشترك لاستقرار المواد الاساسية تبدو وقد رفعت بفضل انضمام اعضاء جدد، وعلى الخصوص بفضل توقيع الاتحاد السوفياتي على هذا الاتفاق، وبذلك يلوح في الافق أمل بداية العمل بهذا الصندوق في الاجل القريب.

ويبقى على كل حال أنه لم يتم تبني أي حل لمشكل المديونية العصيب، وان حلا من هذا القبيل يتعدى المبادرات الجزئية ليشمل البحث عن مسلسل للتصحيح موزع بشكل أحسن ويعتمد بصفة اكثر على النمو، كما يفرض الشروع في تطبيق مبدأ التضامن الملزم سواء تعلق الامر بالعلاقات الثنائية بين مجموعة أقطار ومؤسسات أو بتنسيق السياسات الاقتصادية والمالية.

وهكذا يبدو ان المحيط الدولي لا زال متقلبا، ومع ذلك فان الاقتصاد الوطني الذي يتأثر الى حد بعيد بالعوامل الخارجية قد استفاد في نهاية الامر من هذه الاوضاع، خاصة على صعيد التجارة الخارجية، حيث أمكن تقويم ميزان السلع والخدمات بشكل ملموس فيما بدت معادلات التبادل ايجابية وذلك رغم انه لم يطرأ أي تحسن على أسعار الفوسفاط. كما انتفع الاقتصاد الوطني ايضا من تدني كل من العملة الامريكية وأسعار المواد الاولية ومن مستوى معدلات الفائدة التي لم تتغير بكثير. وعلى الصعيد الداخلي أسفر وقع العوامل الانفة الذكر الذي انضافت اليه آثار الموسم الفلاحي الذي كان جد متوسط، عن زيادة محدودة في الانتاج رغم انها تندرج في سياق التطور المتواصل نسبيا الملاحظ الان. وعلى اية حال، ظلت تخضع السياسة الاقتصادية والمالية للضرورة الملحة للاستمرار في السعي الى تحقيق التوازنات الاساسية والتحكم فيها وذلك من أجل الحد من التضخم، وتصحيح اوضاع المالية العمومية وبالتالي توفير الشروط اللازمة لانشاء نمو متناسق ودائم.

ان النتائج المحصل عليها في نهاية 1987 تبدو مطابقة للاهداف المحددة ويمكن اعتبارها مشجعة. فعلى مستوى الحسابات الخارجية ، اتضح ان العمليات الجارية قد خلفت رصيدا ايجابيا مسجلة بذلك تحسنا ملحوظا بعد النتائج السلبية التي توالت خلال السنوات الاخيرة. ومن جهة اخرى تباطأت وتيرة ارتفاع الاسعار بشكل واضح وأسفر تنفيذ الميزانية العمومية ولأول مرة منذ 1979 عن فائض هام للمداخيل العادية بالنسبة للنفقات العادية مما مكن من اعادة تكوين الادخار العمومي. اما نمو الانتاج الضعيف نسبيا، خاصة من جراء تراجع بين لنتائج الموسم الفلاحي، فانه يعتبر في المجمل امتدادا للتطور الذي تمت ملاحظته فيما سبق والمتميز بتوسع تواصل بدون انقطاع بحيث انه يصل بغض النظر عن الفلاحة، الى حوالي 3 ٪.

وعلاوة على ذلك، كانت سنة 1987 على صعيد السياسة الاقتصادية فترة تفكير وتأمل تم خلالها على الخصوص استعراض وتحليل امكانيات ارساء مسلسل التحرير في مجالي الانتاج والمبادلات مع متابعة اصلاح النظام الجبائي، ومراجعة قانون الاستثمارات وتخفيف العراقيل الادارية، والتفكير في تفويت بعض المؤسسات العمومية الى القطاع الخاص. وقد تم تبني العديد من الافكار التي تمخضت عن تلك المواضيع ضمن مخطط مسار التنمية الاقتصادية والاجتماعية خلال الفترة الممتدة من 1988 الى 1992 المصادق عليه خلال السنة والذي رسم وان كان توجيهيا فقط، الخطوط العريضة للاعمال التي ينبغي القيام بها في المدى المتوسط والاطار الذي ستجري في نطاقه. ويشكل هذا الانجاز بالاضافة الى ذلك منعطفا جديدا بالنسبة للمخططات السالفة. واذا بدا البرنامج المعتمد أقل طموحا، فانه يظهر بعد التحليل اكثر واقعية ودقة في محاولة البحث عن أساليب جديدة للتنمية. وعلى اي، فانه يدعو الى مراعاة التوازنات الاساسية ويعتبر دعما لمبدأ ارتباط تحضير قوانين المالية بالميزانيات الاقتصادية، مما سيعمل في آن واحد على تيسير اتخاذ القرارات وتنفيذ البرامج مع توفير أطار شمولي ومتناسق لها.

ومهما يكن من أمر، فان مؤشرات الحسابات الوطنية المحصل عليها في نهاية السنة تعبر عن تحسن عام سواء تعلق الامر بالتوازن الخارجي والتضخم وعجز المالية العمومية او بحاجيات التمويل.

وهكذا وفي مجال العلاقات مع الخارج أعقب العجز المتفاوت الاهمية المسجل خلال السنين الاخيرة فائض هام في العمليات الجارية لميزان الاداءات، فتأكد أثر ذلك استرسال التحسن الذي اخذ يظهر منذ مدة. وقد تولد تطور كهذا عن توسع الصادرات التي واكبتها اجراءات انعاش وتشجيع كما انه نتج ايضا عن زيادة محدودة في الواردات بالرغم من التحرر المتزايد. وبالمثل، تابعت ايرادات كل من السياحة والتحويلات سيرها نحو الارتفاع. وفي الاخير، انخفضت التحملات التي تم تسديدها بالفعل برسم الدين الخارجي والمعاملات الحكومية. وفي نهاية الامر، افرز رصيد الحساب الجاري لميزان الاداءات فائضا مكن من تعزيز احتياطيات الصرف. ولقاء حل فائض يمثل نسبة 1 ٪ من الناتج الداخلي الاجمالي، محل العجز الذي وصل الى ما نسبته 16,5 ٪ من الناتج الداخلي* الاجمالي في 1977 والذي مثل 1,5 ٪ في السنة الماضية. والواقع ان هذه النتيجة تعزى الى اعادة جدولة الدين التي أسهمت بحيز وافر في الحد من اللجوء الى الرساميل الخارجية اللازمة لمواجهة سداد اقساط الرسال وتصفية جزئية لمتأخر الديون التجارية، كما أنها عملت على تخفيف عبء خدمة الدين التي لا زالت تمثل نسبة 8,4 ٪ من الناتج الداخلي الاجمالي عوض 8,7 ٪ في السنة الماضية. وتبدو هذه النتيجة من الاهمية بمكان سيما وانه على الصعيد الخارجي ظلت المنافسة حادة والحمائية فاعلة والطلب محدودا والعرض غالبا ماكان وافرا، وظلت القيمة الخارجية للدرهم بدون تغيير منذ يوليوز 1985 وتعكس تقلبات معدلات الصرف بالاسواق الخارجية وحدها وقد أمكن في الاخير تحسين معادلات التبادل وذلك بفضل تباطؤ بليغ في أسعار الانتاج.

أما العمل على الصعيد الداخلي فقد اعتمد التنسيق فيما بين سياستي العرض والطلب والعدول منذ يوليوز 1985 عن سياسة تغيير سعر الصرف. وبالفعل تعين التركيز على الحد من التضخم والتحكم في الرصيد السلبي لحسابات الخزينة لكي تتسنى اعادة التوازنات الداخلية.

وهكذا وفيما يتصل بالطلب، ظهر من اللائق الا تمنح اية زيادة عامة في الاجور سواء في القطاع العمومي اوالخاص وذلك من أجل التخفيف من الضغوطات التي من المحتمل ان تمارس على مواد الاستهلاك الخارجية او المحلية منها التي خفضت من جهة اخرى الدعوم المقدمة لها باكثر من النصف. كما ان ضرورة تقويم اوضاع المالية العمومية فرضت من جديد تباطؤ ارتفاع التحملات العادية وحتمت على الخصوص الحد من التوظيف غير ان تحقيق أهداف تحسين أوضاع المالية العمومية تطلبت تقليص متأخر أداءات الدولة بازاء المقاولات والخواص.

ومن جهة اخرى، وفيما يتعلق بالعرض استهدفت بالاساس الاعمال التي تم القيام بها تعزيز الاستثمارات العمومية منها والخاصة. وعلاوة على ذلك تعين مرافقة هذا النمو الكمي باجراءات انتقائية تتوخى التحكم بكيفية احسن في وقع نفقات التجهيز العمومية وتوفير أحسن الظروف لتدخل القطاع الحر. وقد تميزت سنة 1987، بالاضافة الى ذلك، باعادة النظر في الامتيازات الممنوحة من أجل الحث على الاستثمار وكذا في امكانيات بذل اسهام احسن فيما يرجع لجباية القطاعات المنتجة الاهلة بالامكانيات. وعلاوة على ذلك، استفاد القطاع الفلاحي من جديد من سياسة دعم اسعار الانتاج.

وفي هذه الظروف، توبع تحسين المالية العمومية بكل عزم عن طريق اعتماد اجراءات اكثر عمقا بحيث أنها مكنت من الحصول لاول مرة منذ سنين عديدة على ادخار على صعيد الميزانية أتاح تغطية زهاء ثلث الاستثمارات العمومية. وقد تم زيادة على ذلك، تعزيز كل من هذه الاخيرة واستثمارات القطاع الحر من أجل تمكين جهاز الانتاج من الاستجابة بشكل فعال لتطور الطلب، خاصة في ميدان التصدير، ودعم النشاط الاقتصادي.

وقد أمكن أيضا احراز انفراج على مستوى الاسعار، وهي نتيجة ملموسة لتباطؤ الطلب الداخلي ولسياسة معدلات الفائدة التي كانت مواتية للادخار وبالتالي للتوظيفات المالية وكذا على الخصوص اثر اقتطاعات الدولة من المداخيل بحجم أهم مما مضى. وتجلى ذلك الانفراج على جميع مستويات تطور الاسعار سواء على صعيد التقسيط او الجملة ام على صعيد الانتاج.

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

وأسهمت السياسة النقدية من جانبها في تقويم التوازنات خاصة عن طريق مراقبة تزايد وسائل الاداء والعمل على ارصاد مبلغ هام منها للادخار والاستثمار. وفي هذا الصدد بدا من الضروري الابقاء على تأطير السلف في وقت لا زال فيه الطلب على القروض قويا ولم تتوفر فيه بعد كافة شروط التعديل بواسطة نظم السوق. الا انه ادخلت اجراءات مرونة اضافية تمثلت على الخصوص في تخفيض المعدلات المدينة لصالح الانتاج، وابقاءها على ما هي عليه فيما يرجع للصادرات. كما تم استمرار العمل بالمعدلات الدائنة كافة رغم بوادر الانفراج التي تجلت من خلال عوامل عدة التي لها أثار على تكوينها وذلك بقصد توفير الشروط الاكثر اغراء بالنسبة للمدخرين وترغيبهم عن الاستهلاك.

ويبين تحليل الحسابات الوطنية كما تم ضبطها على أساس سنة 1969 أن نمو الناتج الداخلي الاجمالي لم يتعد نسبة 1 ٪ باعتبار الاسعار الثابتة ونسبة 4,2 ٪ بالاسعار الجارية وذلك نتيجة التباطؤ العام لارتفاع الاسعار. وقد خصصت الزيادة في القيمة المضافة المتاحة والتي قدرت بمبلغ 5,7 مليار درهم تقريبا، في حدود 3,7 مليار درهم للضرائب والرسوم، وعاد ما تبقى منها الى الاستهلاك الخصوصي.

ويوضح هذا التطور ان الفارق على صعيد الاقتصاد الكلي فيما بين الموارد المتاحة والحاجيات لا يزال هاما ولو تقلص بعض الشئ خلال هذه السنة، لقد بلغ الدخل الوطني الاجمالي المتاح 147,8 مليار درهم باضافة ايراد خارجي صافي وقدره 7,8 مليار يمثل التحويلات الصافية للعمال المغاربة بالخارج الى الناتج الداخلي الاجمالي الذي وصل الى 140 مليار، وبالمقابل فان حاجيات البلاد المتمثلة في الاستهلاك بمبلغ 119,7 مليار والاستثمار بمقدار 26,7 مليار باعتبار تغير المخزونات، وتسديد الدين العمومي الخارجي المباشر المؤمن على تسديده وقدرة 19,8 مليار درهم، قد تصل في المجموع الى 166,2 مليار درهم، وهذا المبلغ الذي لا يشتمل على الاستدانة الداخلية وخاصة منها ما بذمة الدولة، ولا على الدين الخارجي الخصوصي يربو على الدخل الوطني بمبلغ 18,4 مليار او 12,4 نقطة، ولا زال مرتفعا رغم تراجعه بالمقارنة مع مستوى السنوات الاخيرة حيث مثل نسبة 116,5 ٪ من الموارد خلال 1986 و121,8 ٪ في 1985. وعلى اية حال، فان تمويله الذي استوجب اللجوء الى القروض الخارجية بمبلغ أقل أهمية مما مضى والذي اقتصر على اعانات لفائدة ميزان الاداءات قد تم في حدود ازيد من ثلاثة ارباع بواسطة عملية اعادة الجدولة.

الانتاج

يقدر الناتج الداخلي الاجمالي خلال 1987، حسب أسعار السوق لسنة 1969، بمبلغ 39,5 مليار درهم بالاسعار الثابتة، ويكون قد سجل زيادة سنوية بنسبة 1 ٪ فقط، تلي في الحقيقة الارتفاع بمعدل 5,8 ٪ الذي تمت ملاحظته في العام السابق. ويعزى هذا التطور الذي يعكس تباطؤا واضحا للنشاط الاقتصادي، الى نتائج الموسم الفلاحي بصفة أساسية، وبدرجة أقل الى الانتاج المعدني. وعلى العكس من ذلك فقد ظهر تحسن على كافة القطاعات الأخرى. وفي المجمل، تراجع القطاع الاول بنسبة 13 ٪ بعدما سجل نموابمعدل 23 ٪، وتزايد القطاع الثاني، الذي اعتراه شبه استقرار في 1986، بنسبة 3,1 ٪، فيما تدنى معدل ارتفاع نشاط القطاع الثالث من 4 ٪ الى 1,7 ٪. ولم يفت هذه التغيرات ان تؤدي الى تغيير ملموس في بنية الناتج الداخلي الاجمالي. وهكذا تضاءلت حصة الفلاحة والغابات والصيد البحري بحيث نزلت من 13,5 ٪ الى 11,6 ٪، فيما تعزز نصيب الانشطة الثانية اذ انتقلت من 25 ٪ الى 25,6 ٪. كما ارتفع حيز القطاع الثالث من 40,9 ٪ الى 41,2 ٪. اما اسهام الخدمات غير القابلة للتسويق والتي تقدمها الادارات العمومية فقد ازداد توسعا ليصل الى 21,6 ٪ عوض 20,6 ٪ في سنة 1986 (1).

ان القطاع الفلاحي الذي شهد تقدماً بنسبة 23 ٪ في العام السابق وحقق مستويات قياسية على صعيد العديدمن المنتجات الحيوانية والنباتية قد سجل هذه السنة انخفاضا بمعدل 13 ٪، نتج عن نقص في الامطار خلال فصل الربيع مما أثر على مردودات زراعات عديدة. ذلك ان محصول انواع الحبوب الرئيسية الاربعة من قمح صلب وطري، وشعير وذرة الذي قدر بحوالي 42,1 مليوم قنطار لم يمثل سوى 55 ٪ عن حجم محصول الموسم السابق، كما نزل انتاج القطاني بمعدل 33 ٪، وانخفض انتاج البواكر بنسبة 16 ٪ وانتاج الحوامض الذي يقدر بـ 960.000 طن بنسبة 19 ٪. وعلى العكس من ذلك، كانت نتائج باقي الزراعات احسن من ذلك، خاصة المسقية منها حيث ان النباتات السكرية من شمندر وقصب، سجلت زيادات بلغت نسبتها على التوالي 4,3 ٪ و 5,5 ٪ ومكنت من الحصول على انتاج اجمالي من السكر الخام يناهز 425.000 طن، اي بارتفاع 3,4 ٪ كما ارتفع محصول الزيتون بمعدل 12,5 ٪، والقطن بنسبة 26,8 ٪، وتضاعف انتاج الحبوب الزيتية. اما قطاع تربية الماشية فقد تواصل نموه وتزايد هذه السنة بنسبة 11 ٪، حيث بلغ القطيع، الذي لم يتغير تكوينه 25,1 مليون رأس. وفيما يخص قطاع الصيد، لم تتعد كميات السمك المصطاد 457.100 طن، وتمثل عند هذا المستوى تراجعا بنسبة 23,1 ٪ على ما كانت عليه في 1986.

على اثر استمرار صعوبات ترويج الانتاج بالخارج، والتي شملت كل المعادن تقريبا، تقلص نشاط استخراج المعادن بنسبة 1,2 ٪ بلي الانخفاض بمعدل 4,1٪ الذي تمت ملاحظته في العام السابق وقد بقي انتاج الفوسفاط القابل للتسويق، من جانبه، عند حوالى 21 مليون طن ولم يتم الحفاظ عليه عند هذا المستوى الابفضل اتساع حجم المبيعات للصناعة المحلية التي استوعبت ما نسبته 38,3 ٪ في نظير 35,4 ٪ خلال 1986، وبالفعل فاذا كانت مبيعات الفوسفاط للخارج تبدو في انخفاض من سنة لاخرى بحيث لم تجلب الا قيمة مقابلة بالدرهم بلغت 3,1 مليار، فان صادرات المواد المصنعة قد جلبت ما قدره 4,5 مليار وهو مبلغ يفوق بكثير عائدات الفوسفاط مما يشكل تحولا من المتعين ان يتعزز دون شك في المستقبل.

وقد شهدت القيمة المضافة لفرع «الطاقة والمياه» والتي سبق لها ان تراجعت بنسبة 2,4 ٪ خلال 1986، توسعا بمعدل 5 ٪ على اثر تزايد انتاج الكهرباء بمعدل 5 ٪، وتزايد تكرير البترول بنسبة 6,1 ٪، بينما تراجع استخراج الفحم الحجري بنسبة 18,2 ٪. وفي نفس الوقت، تباطأ معدل استهلاك المنتجات الطاقية حيث انه تقلص من 3,3 ٪ الى 2,3 ٪. ونتيجة لذلك، انخفض العجز الطاقي بعض الشئ، فاصبح يشكل نسبة قدرها 87,9 ٪ عوض 88,4 ٪ من الحاجيات.

وحقق انتاج صناعات التحويل تقدما بنسبة 4 ٪ في نظير 3,4 ٪ سجلت سنة 1986. ذلك ان قطاعات النسيج، والجلد، والصناعة الزراعية والكيمياء وشبه الكيمياء، شهدت ارتفاعات هامة جدا ارتبطت على الخصوص بنمو صادرات منتجاتها. وبخلاف ذلك، عرفت الفروع الاخرى الموجهة أساسا نحو السوق الداخلية تزايدا أقل أهمية.

أما قطاع المباني والاشغال العمومية فقد شهد ركودا خلال هذه السنة بعد ان سجل تراجعا بينما بلغت نسبته 10,4 ٪ سنة 1986. غير ان هذا التطور الاجمالي يشتمل على انتعاشة ملموسة لفرع البناء وانكماش جديد فيما يرجع للاشغال العمومية.

وسجلت القيمة المضافة لانشطة القطاع الثالث تقدما اجماليا بمعدل 1,7 ٪، وهو دون ماتحقق سنة قبل ذلك حيث بلغ 4 ٪. وقد تمخض هذا التطور عن زيادات بمعدل 2 ٪ فيما يخص النقل والمواصلات و 2,7 ٪ فيما يرجع للخدمات الاخرى و 1 ٪ بالنسبة للتجارة والرسوم والضرائب على الاستيرادات.

وفي الاخير، فان نسق توسع الخدمات الغير القابلة للتسويق المقدمة من طرف الادارات العمومية والتي لا زالت تتجاوز النمو المتوسط للقطاعات الاخرى قد سجل زيادة بنسبة 6 ٪ عوض 8 ٪ سنة 1986.

ان معدل تقويم الناتج الداخلي الاجمالي الذي يمثل تطور اسعار الانتاج في مختلف القطاعات والذي يعكس بالتالي تغيرات التكاليف الاجمالية قد انخفض ولم يرتفع خلال سنة 1987 الا بنسبة 3,2 ٪ في نظير 6,4 ٪ سنة 1986. وهذا التوجه الذي نتج جزئيا عن تراجع في اسعار الاستيراد قد لوحظ على جميع المستويات، بحيث لم يرتفع مقياس اسعار الجملة الا بنسبة 1,1 ٪ عوض 7,8 ٪ في العام السابق ولم يرتفع مقياس تكاليف المعيشة الا بمعدل 2,8 ٪ في نظير 8,8 ٪.

وفي هذه الظروف، فان الناتج الداخلي الاجمالي المحسوب بالاسعار الجارية بلغ 140 مليار درهم، وتزايد بمعدل 4,2 ٪ عوض 12,6 ٪ سنة 1986. اما الناتج الوطني الاجمالي الذي يشتمل بالاضافة الى الناتج الداخلي الاجمالي على الدخل الصافي الخارجي البالغ 7,8 مليار درهم، فقد وصل الى 147,8 مليار، مسجلا زيادة نسبتها 5,3 ٪ عوض 15,1 ٪ في 1986 (1).

الطلب

وبالمقابل، وصل مجموع نفقات الاستهلاك والاستثمار الى 146,4 مليار درهم متزايداً بمعدل 3,2 ٪ مقابل 9,2 ٪ في السنة السابقة وخلف عجزا في الموارد بلغ 6,4 مليار فمثل نسبة 4,6 ٪ من الناتج الداخلي الاجمالي في مقابل 5,6 ٪ سنة 1986.

وبالفعل، سجل استهلاك القطاع الخصوصي والعمومي الذي قدر بمبلغ 119,7 مليار درهم زيادة بنسبة 4,5 ٪ عوض 11,7 ٪ في العام السابق، بحيث انه استوعب مرة اخرى ازيد من 85 ٪ من الناتج الداخلي الاجمالي. وهذا ما ادى الى انخفاض طفيف في معدل الادخار الداخلي البالغ 20,3 مليار درهم والذي ارتفع بنسبة 2,8 ٪ مقابل 17,8 ٪ في

(1) يرجع الى الملحقات الاحصائية رقم 1 و 2.

(1) يرجع الى الملحقات الاحصائية رقم 6 الى 7.

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

السنة السابقة، اي بنسق ادنى بشكل ملموس من نمو الناتج الداخلي الاجمالي. اما التوفير الوطني الاجمالي، فقد اتسع بنسبة 9,2 ٪ عوض 33,1 ٪ فبلغ 28,1 مليار خلال 1987.

ومن جهة اخرى، تم تقدير التكوين الاجمالي للرسال الثابت بمبلغ 28,2 مليار درهم، اي بزيادة 7,2 ٪ في نظير 5,2 ٪ اثناء العام المنصرم. وبذلك يكون معدل الاستثمار قد تعزز حيث انه انتقل من 19,6 ٪ الى 20,1 ٪ في ظرف سنة، الا انه بالنظر الى التغيير السلبي للمخزونات الذي قدر بمبلغ 1,5 مليار، لم تبلغ الاستثمارات الاجمالية في النهاية سوى 26,7 مليار درهم، وسجلت تراجعا للسنة الثانية على التوالي بنسبة 2,1 ٪. وفي هذه الظروف فقد أمكن تمويلها بالكامل بواسطة الادخار الوطني وعلاوة على ذلك فقد ظهرت طاقة تمويلية قدرها 1,4 مليار والتي قابلها في السنة الماضية عجز في التمويل بلغ 1,5 مليار.

العلاقات المالية مع الخارج

أسفرت المبادلات التجارية مع الخارج عن عجز لا يزال مرتفعا حيث وصل الى 11,9 مليار درهم، أي بانخفاض قدره 0,6 مليار عوض انخفاض بـ 4,4 مليار عند نهاية السنة الماضية. وقد ادى هذا التحسن الذي نتج عن تزايد المداخيل بمبلغ 1,3 مليار وعن ارتفاع في النفقات بمقدار 0,7 مليار، الى رفع معدل التغطية من 63,9 ٪ الى 66,3 ٪. اذ وصلت الصادرات حسب قيمة تسليمها بميناء الشحن الى 23,4 مليار فسجلت تقدما نسبته 5,8 ٪ خاصة على اثر نمو مبيعات الحامض الفوسفوري ومنتجات النسيج. واما الواردات فقد بلغت 35,3 مليار وسجلت زيادة بمعدل 1,9 ٪.

ومن جهة اخرى، بلغ المجلوب الصافي للسياحة والتحويلات 21,4 مليار فازداد بنسبة 7,5 ٪. وعلى العكس من ذلك، مثلت النفقات برسم فوائد الدين والمعاملات الحكومية ما قدره 10,3 مليار درهم عوض 11,6 مليار عند نهاية السنةالماضية.

ونتيجة لذلك تحول رصيد حساب العمليات الجارية من عجز وصل الى مليارين درهم عند نهاية 1986 الى فائض يبلغ 1,4 مليار درهم هذه السنة.

كما اسفرت عمليات الرسال العمومية منها والخصوصية بما فيها العمليات مع صندوق النقد الدولي، عن مجلوب صافي قيمته 0,1 مليار درهم. غير ان هذا الرصيد نتج عن تغيرات هامة شملت 10 مليار من المداخيل و9,9 مليار من النفقات.

وفي هذه الظروف أمكن تعزيز احتياطيات الصرف بمبلغ 1,5 مليار.

المالية العمومية

تميز تطور المالية العمومية بزيادة في المداخيل تجاوزت ارتفاع النفقات مما مكن افراز ادخار على مستوى الميزانية، وتعزيز اعتمادات التجهيز خاصة فيما يتعلق بتسديد متأخر الاداءات دونما زيادة في عجز الخزينة الذي تم على اية حال تمويله بكامله بواسطة الموارد الداخلية، وذلك للسنة الثانية على التوالي.

وبالفعل، وصلت المداخيل الجارية الى 32,7 مليار درهم اوما نسبته 23,4 ٪ من الناتج الداخلي الاجمالي في نظير 21,7 ٪ سنة 1986، فسجلت توسعا ملموسا بنسبة 12,2 ٪ مقابل 9 ٪ فقط في السنة الماضية.

اما النفقات التي ارتفعت بنسبة 7,3 ٪ فقد بلغت 48,6 مليار درهم وشكلت 34,7 ٪ من الناتج الداخلي الاجمالي في نظير 33,7 ٪ عند نهاية السنة المنصرمة. واقترن هذا التطور بتغيير ملموس في بنيتها، ذلك ان حصص نفقات التسيير وخدمة الدين العمومي الخارجي منه والداخلي بما فيها اقساط الرسال والفوائد قد تقلصت فتراجعت على التوالي من 48,6 ٪ الى 46,3 ٪ ومن 36,4 ٪ الى 31,8 ٪. فيما اتسع بخلاف ذلك نصيب النفقات الاخرى، حيث انتقل من 15 ٪ الى 21,9 ٪. بلغ الادخار العمومي والذي كان منعدم الوجود منذ سبع سنوات، ما قدره 3 مليار درهم تقريبا.

وفي النهاية، ظل مستوى عجز الخزينة تقريبا عند مستواه للسنة الماضية، اي 7,7 مليار درهم او ما يمثل 5,5 ٪ من الناتج الداخلي الاجمالي. وقد تم تمويله كليا بواسطة موارد من مصدر داخلي تجلت بصفة خاصة في تعبئة ادخار الاشخاص والشركات وهو الذي مثل ما يربو على ثلثي حاجيات الصندوق. وعلى العكس من ذلك فقد تقلصت بشكل واضح التجاءات الخزينة الى التسليفات البنكية وبات التمويل الخارجي سلبيا وذلك للسنة الثانية على التوالي.

تباطأ نسق تزايد المجموعة النقدية بشكل واضح، ومع ذلك فقد ظهر في نهاية الامر اكثر أهمية من الارتفاع الذي طرأ على الانتاج الداخلي الاجمالي.

ذلك أن المجموعة النقدية وصلت الى ما قدره 75,5 مليار عند نهاية 1987، وسجلت زيادة نسبتها 9,7 ٪ عوض 15,9 ٪ من نهاية 1986 الى نهاية 1985، كما سجلت زيادة متوسطة نسبتها 9 ٪ في مقابل 21,5 ٪ التي لوحظت سنة من قبل. وان هذا التطور الذي ينطوي على زيادة المتيسرات النقدية بنسبة 11,3 ٪ وهي نسبة اعلى من ارتفاع شبه النقد الذي لم يتعد نسبة 4,5 ٪، قد نتج عن نمو الديون على الخزينة بمعدل 7,3 ٪ وتوسع القروض المقدمة للاقتصاد بمعدل 9,3 ٪ وتعزيز بين للموجودات الخارجية الصافية بلغت نسبته 35 ٪.

وهكذا اتسعت وسائل الاداء بمعدل يفوق ضعفي نسق تزايد الناتج الداخلي الاجمالي محسوبا بالاسعار الجارية الذي انحصر في 4,2 ٪. وقد تسبب هذا التطور في تعزيز سيولة الاقتصاد ومع ذلك، فان هذا التعزيز لم يكن له أثر بليغ على الطلب الداخلي ولا على كل من الحساب الخارجي وتباطؤ الزيادة في الاسعار.

الفلاحة والصيد البحري

تسببت قلة الامطار بصفة عامة وكذا توزيعها السيء، سواء في الزمان او في المكان، خلال 1987 في الحاق اضرار بالغة بمردودات الزراعات غير المسقية وخصوصا منها الحبوب والقطاني. وعلى العكس من ذلك ، كان للاعمال التي تم القيام بها خلال هذا الموسم خاصة فيما يتعلق باستعمال مياه السدود التي اتضحت منفعتها بشكل بارز، احسن الاثار على الزراعات المسقية، بحيث ان بعضها سجل ارقاما قياسية جديدة على مستوى الانتاج. وفي هذه الظروف، تم تقدير القيمة المضافة للقطاع الزراعي بمبلغ 26 مليار درهم مسجلة تقلصا نسبته 9 ٪. كما ان حصة الفلاحة ضمن الناتج الداخلي الاجمالي تراجعت في ظرف سنة من 21,3 ٪ الى 18,6 ٪. وعلى اية حال، ينبغي تقييم هذه النتائج باعتبار الطابع الاستثنائي لمجموع محاصيل سنة 1986، اذ انها تعبر في الواقع عن العودة الى وضعية قريبة من متوسط السنوات الخمس الاخيرة. ومع ذلك، فان المواد الغذائية جلبت مرة اخرى سنة 1987 اكثر من ربع ايرادات التصدير ولم تشكل سوى 11,3 ٪ من نفقات الاستيراد، وهكذا خلف الميزان التجاري الغذائي فائضا قدره 2,3 مليار درهم، فعرف تحسنا نسبته 7,7 ٪.

وتبدو المردودات الزراعية جد متباينة من موسم لاخر وتبرز من جديد مدى تبعية هذا القطاع للظروف المناخية حيث ان الزراعات غير المسقية لا زالت تشمل 90 ٪ من المساحة الصالحة للزراعة. وادراكا لهذه الوضعية ولاهمية الدور الاقتصادي والاجتماعي للفلاحة التي تشكل مصدرا للدخل لما يناهز 57 ٪ من السكان، و40 ٪ من مجموع مناصب الشغل، وتوفر فوائض تجارية هامة، فقد ارتأت السلطات العمومية منذ عدة سنين نهج سياسة تهدف تعبئة متزايدة للموارد من المياه، خاصة بتشييد خزانات كبيرة وسدود تلية، كما تهدف الى توسيع المساحات المسقية. وفي هذا الاطار جاء تشييد سد «مولاي الحسن الاول» الجديد، ليعزز السدود الثلاثين الضخمة القائمة، وسيسهم في مرحلة اولى في ري 35.000 هكتار في الحوز، ليبلغ مجموع المساحات المسقية قرابة 1,3 مليون هكتار. والظاهر ان هذه التدابير، واللجوء المتجدد لعملية التويزة، والاستعمال المكثف للاسمدة، الى جانب توزيع الاراضي بصفة انجع، كلها عوامل تبدو وقد اتت أكلها. وبالمثل، اتخذت اجراءات خاصة لتشجيع بعض الزراعات كالقمح الطري الذي زيد من المساحات المخصصة له، وشجر الزيتون الذي شملته عملية تعويض بأغراس فتية، او أنواع علفية تم توسيع زراعتها. وتهدف جميع هذه الاعمال تحقيق برنامج يراد به ضمان الاكتفاء الغذائي على المدى المتوسط.

ومن جهة اخرى، وفي ميدان تحرير التسويق الذي تم اقراره في شهر اكتوبر 1986، فان منتجي الفواكه والخضر الذين كان بامكانهم القيام بعمليات البيع المباشر الى الخارج قد فضلوا في انتظار اعادة هيكلة جمعياتهم واحراز دراية احسن بالاسواق الخارجية، تسليم منتوجهم بكامله تقريبا الى مكتب التسويق والتصدير الذي تم الغاء احتكاره. وقد قام المكتب بتصريف صادرات الخوامض كلها وما يقارب 95 ٪ من صادرات البواكير.

وقد كان لتطبيق شروط اكثر صرامة من طرف المجموعة الاقتصادية الاوروبية، خاصة فيما يتعلق بالسعر المرجعي والجدول الزمني ان عرقل نمو الصادرات من الفواكه والخضر. وزيادة على ذلك فان توسيع السوق المشتركة بانضمام البرتغال وخصوصا اسبانيا، من شأنه ان يزيد من الصعوبات الحالية فيما يخص المنافذ، كما انه طرح بحدة تجديد الاتفاق حول الصيد البحري مع هذه المجموعة. وفي هذا الاطار، تم الدخول في مفاوضات مع هيآت هذه المجموعة. لكنها لم تؤد حتى الان الى نتائج ملموسة، اذ ان المقترحات لا زالت بعيدة كل البعد عن المطالب المقدمة من جانب المغرب، الذي يعتقد انه نظرا لان المجموعة لم تفتأ تعتبر الزبون الرئيسي، فانه يتعين عليها ان تأخذ في الاعتبار العلاقات العريقة التي تجمع فيما بين الطرفين، وترسم مستقبل هذه العلاقات حسب ما تمليه هذه الروح.

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

تميز الموسم الفلاحي 1986-1987 في بدايته بتساقط ملائم للامطار، وتحضير مبكر للتربة وتوسيع المساحات المزروعة خاصة من القمح الطري، فكان على اثر ذلك يبيح كل الآمال. ولكن للاسف، كان لقلة الامطار في آخر فصل الشتاء وبداية الربيع، ثم الحلول المبكر للحرارة ان تسببا في انخفاض محسوس في محاصيل الحبوب والقطاني والبواكير والحوامض. وعلى عكس ذلك، وصلت بعض الزراعات الصناعية الى مستويات قياسية، كما حقق كل من انتاج الزيتون وقطاع تربية الماشية نتائج جيدة(1).

الحبوب

اتسم موسم 1986-1987 بظروف مناخية رديئة، حيث ان كميات الامطار كانت دون متوسط السنوات العشر الماضية، كما كانت علاوة على ذلك غير منتظمة في الزمان وموزعة بشكل غير متساو عبر التراب الوطني. ذلك ان تساقطات الامطار اذا كانت مبكرة وسمحت بداية من اكتوبر بزرع نفس المساحات تقريبا للموسم السابق، واذا كانت غزيرة شيئا ما من نونبر الى فبراير، فقد تبين على العكس انها كانت غير كافية فيما بعد، خصوصا في مناطق وسط البلاد وجنوبها، كما صاحبتها حرارة سابقة لاوانها، وذلك في وقت كانت فيه النباتات في حاجة ماسة إلى الماء من أجل نموها. وقد بلغ محصول انواع الحبوب الرئيسية الاربعة، والحالة هذه، 42,1 مليون قنطار فقط، مسجلا بذلك انخفاضا بالغا بنسبة 45,2 ٪ بالمقارنة مع نظيره للموسم السابق، الذي كان في الحقيقة استثنائيا. وقد نتج هذا التراجع الملموس عن تدن واضح للمردودات التي تضاءلت في ظرف سنة من 15,1 الى 8,5 قنطار للهكتار. غير ان هذا التراجع، اختلفت أهميته باختلاف انواع الحبوب ذلك ان انتاج الشعير الذي كان يمثل خلال السنين الاخيرة قرابة نصف مجموع انتاج الحبوب لم يعد يكون بكمية قدرها 15,4 مليون قنطار سنة 1987 الا نسبة 36 ٪، فسجل اثر ذلك انخفاضا بنسبة 56,7 ٪ بعد نزول المردودات بمعدل تجاوز النصف. ونتيجة لذلك فان انتاج القمح الطري الذي وصل الى 13 مليون قنطار عوض 18,3 مليون في العام السابق عقب انخفاض المردودات بنسبة 37,3 ٪، بالرغم من توسيع المساحات بنسبة 13,9 ٪، قد ازدادت حصته لتنتقل في ظرف سنة من 23 ٪ الى 30 ٪. اما فيما يتعلق بمحاصيل القمح الصلب والذرة فقد بلغت على التوالي 11,3 مليون و2,4 مليون قنطار، وتقلصت بنسبة 43,2 ٪ و 21,8 ٪.

وقد كان من شأن هذه النتائج ان تسببت في تزايد حجم الاستيرادات الذي بلغ 22 مليون قنطار عوض 15,7 مليون في العام السابق، لكن القيمة المقابلة لاقتنائها وقدرها 1.631 مليون درهم، شهدت تقلصا بنسبة 3,4 ٪ على اثر انخفاض الاسعار بالاسواق العالمية.

وبموازاة مع ذلك، فان كميات الحبوب التي تم تسويقها في الفترة الواقعة ما بين شهري يونيو ودجنبر 1987، من لدن الوسطاء المقبولين لدى المكتب الوطني المهني للحبوب والقطاني قد بلغت 6,3 مليون قنطار، مسجلة بذلك تراجعا بنسبة 57 ٪ من سنة لاخرى، يعزى في القسط الوافر منه الى انخفاض حاد في حجم المحاصيل.

واستفاد انتاج الارز من جهته، من الري المنتظم والكافي فبلغ 489.500 قنطار، مسجلا ازدهارا هاما بمعدل 139 ٪ على اثر اتساع ملحوظ للمساحات التي تضاعفت تقريبا من جهة، ومن جهة اخرى نتيجة تحسن المردودات بنسبة 20,9 ٪ . ولذلك، فان كمية المستورد من الارز لم تتعد 100.810 قنطار عوض 141.000 قنطار في السنة السابقة.

اما محصول الحبوب الثانوية، خاصة من الخرطال والذرة البيضاء، فلم يتجاوز 529.000 قنطار، اي بانخفاض بنسبة النصف، عقب تراجع المردودات في ظرف سنة من 12 الى 7 قناطير للهكتار وتقلص المساحات المزروعة بمعدل 14 ٪.

القطاني

لقد تراجع انتاج القطاني بما يقارب الثلث، اذ لم يبلغ سوى 3,1 مليون قنطار، رغم اتساع المساحات بنسبة 5,6 ٪ وتساقط مقاييس من الامطار جد ملائمة في مستهل الموسم. وتعزى هذه النتيجة غير المواتية الى عدم كفاية الامطار في فصل الربيع والى الحرارة التي سادت اثناء هذه الفترة مما تسبب في تدهور المردودات بمعدل 36,6 ٪. وقد شملت هذه الظاهرة جميع الانواع وعلى الخصوص منها الفول والعدس حيث بلغ محصولها 1,3 مليون و 356.000 قنطار على التوالي، فتراجع بمعدل 40,7 ٪ و48,8 ٪ بسبب انخفاض المردودات ايضا. وفي ذات الوقت لم يتم جني سوى كمية مقدارها 613.000 قنطار من الحمص في مقابل 704.000 قنطار في العام السابق على اثر تقلص كل من المساحات والمردودات. وفي الاخير، تحددت الكميات المجنية من الجلبان في 222.000 قنطار فسجلت بذلك، من موسم لآخر، تراجعا يناهز 47 ٪.

(1) يرجع للملحقات الاحصائية من 8 الى 20.

البواكير

لقد تضررت زراعات الطماطم والبطاطس من جراء كل من الخصاص في المياه والانخفاضات القوية لدرجة الحرارة اثناء شهري دجنبر ويناير ثم ارتفاعها خلال فصل الربيع. ونتيجة لذلك، قدر انتاج البواكير بكمية تناهز 362.000 طن اي بتراجع نسبته 16,2 ٪.

وبموازاة مع ذلك، وصل مجموع الصادرات الى 155.000 طن عوض173.000 طن في نهاية الموسم السابق، ويرجع السبب الرئيسي في ذلك الى انخفاض ارساليات البطاطس التي بلغ حجمها 52.000 طن، اي بانخفاض يقارب الربع. وبلغت من جهتها كميات الطماطم المسلمة الى الخارج ما يناهز 95.000 طن، وتراجعت بنسبة 5 ٪. وتبقى صادرات الخضر الطرية الاخرى، وان كانت أقل أهمية على كل حال بفعل العامل السلبي المتمثل في المدة المحدودة للحفاظ على جودتها هي الوحيدة التي ارتفعت فوصلت الى 8.000 طن، اي ضعف الكمية المصدرة سنة 1986.. وقد سلمت اربعة اخماس من مجموع صادرات البواكير الى فرنسا، كما ان مكتب التسويق والتصدير قام بترويج زهاء 95 ٪ بالخارج، وحقق مدخولا مبلغه 770 مليون درهم، اي بارتفاع نسبته 35,2 ٪، بفضل التحسن الطارىء على الاسعار الذي يعزى بدوره الى ملاءمة افضل للعرض مع طلبه الاسواق الخارجية.

الحوامض

ان الامطار الغزيرة التي تساقطت في أوائل الموسم والتي تسببت في فيضانات بشرق البلاد، وكذا نقص الغيث ابتداء من شهر مارس قد الحقا ضررا بجودة الفواكه، اذ وصل انتاج الحوامض الى 960.200 طن فانخفض بمعدل 19 ٪.

وبلغت الصادرات في هذه الظروف،468.000 طن عوض 606.000 طن في العام السابق. وقد شمل هذا التطور جميع الانواع وعلى الخصوص المتأخرة منها التي لم تتجاوز ارسالياتها 159.000 طن، فسجلت انهيارا بمعدل يفوق 30 ٪. كما تراجعت ايضا كميات الفواكه الصغيرة المسلمة الى الخارج، من 178.000 طن الى 151.000 طن. وقد تلقت المجموعة الاقتصادية الاوروبية قرابة 64 ٪ من صادرات الحوامض الاجمالية، والتي مكنت من جلب ايرادات بلغت 1.642 مليون درهم، اي بانخفاض نسبته 7,2 ٪.

أما مجموع المبيعات بالسوق الداخلية فقد وصل الى 491.000 طن ويبدو وقد تراجع بمعدل 15,2 ٪. وقد وجه منه ما يفوق 90 ٪ للاستهلاك المباشر، فيما تقلصت حصة الكميات المسلمة لمعامل التحويل، من 30 ٪ الى 10 ٪.

الزراعات الصناعية

ساعدت غزارة الامطار في اوائل الموسم على توسيع المساحات المزروعة من الشمندر بنسبة 9,6 ٪. كما عوضت عمليات الري في معظم المناطق عن عدم كفاية الغيث فيما بعد. وبذلك ارتفع الانتاج الى 2,7 مليون طن متجاوزا بنسبة قدرها 4,3 ٪ المحصول الاستثنائي للموسم الفارط.

ونظرا على الخصوص للنمو القوي للمردودات وتزايد المحصول بملوية بأكثر من النصف، فقد وصل انتاج قصب السكر الذي تمت معالجته بالمعامل الى مستوى لم يسبق له مثيل، بلغ 837.800 طن في مقابل 794.100 طن سنة 1986. وبموازاة مع ذلك، سجلت كميات السكر المستخرجة هي الاخرى رقما قياسيا يناهز 425.000 طن، تأتي مانسبته 83 ٪ منها تقريبا من معالجة الشمندر. وقد شهدت بذلك زيادة بمعدل 4,2 ٪، كما أنها مكنت من تغطية ما نسبته 62 ٪ من الاستهلاك الداخلي، بحيث ان استيرادات السكر حددت في 294.000 طن، تم اقتناؤها بما يقابل 377 مليون درهم اي بانخفاض نسبته 8,5 ٪.

كما ان انتاج القطن الذي استفاد من الري المنتظم والكافي قد نما بنسبة تفوق الربع من موسم لآخر، وبلغ 336.000 قنطار، محققا مستوى قياسيا لم يسبق له نظير. ويعودالفضل في ذلك الى توسيع المساحات بنسبة تقارب 10 ٪، والى تزايد المردودات بمعدل يفوق 15 ٪، وقد هم هذا التطور بصفة خاصة منطقتي تادلة والحوز.

زراعة الزيتون

مكنت غزارة الامطار وتوزيعها الجيد عبر التراب الوطني خلال موسم 1985-1986، من جني 400.000 طن من الزيتون. وقد أمكن احراز هذه النتيجة التي تمثل ارتفاعا نسبته 8,7 ٪ من سنة لاخرى بفضل تحسن المردودات، خصوصا في ناحية الحوز. كما ان كميات الزيوت المستخرجة سجلت ارتفاعا محسوسا، اذ بلغت 35.000 طن عوض 30.000 طن في العام السابق.

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

أما المحصول الذي شرع في جنيه عند أخر سنة 1987، فقد يصل حسب التقديرات الاولية الى حوالي 450.000 طن وانتاج الزيت الى 38.000 طن، ليسجلا زيادات جديدة بنسبة 12,5 ٪ و 8,6 ٪ على التوالي، وذلك بفضل ظروف مناخية حسنة، ولكن ايضا بفضل الاعمال التي تم القيام بها من اجل تطوير زراعة شجر الزيتون وتجديد البساتين بأغراس فتية.

الحبوب الزيتية

تزايد محصول الحبوب الزيتية بأكثر من الضعف من موسم لآخر حيث وصل الى 1،4 مليون قنطار، وذلك بفضل توسيع بارز للمساحات بما يفوق النصف وتحسن المردودات بمعدل 28,3 ٪. وتعزى هذه النتيجة بنصيب وافر الى انتاج العباد الذي تجاوز المليون قنطار وثما بمعدل 140 ٪، بفضل توسع المساحات المزروعة بمعدل 83,3 ٪ وزيادة المردودات بنسبة 31,1 ٪. وموازاة لذلك، تم جني كمية قدرها 346.000 قنطار من الفول السوداني عوض 250.000 قنطار في العام السابق، عقب ارتفاع المردودات وحدها بنسبة 38,7 ٪.

زراعة الكروم

لقد أثر الطقس الحار مع قلة الامطار خلال ربيع سنة 1987 على النمو النباتي للكروم، فلم يتجاوز انتاج النبيذ في هذه الظروف 392.000 هكتوليتر في مقابل 450.000 هكتوليتر سنة 1986. وبموازاة مع ذلك، حددت الكميات المصدرة من النبيذ في 37.000 هكتولير، فتراجعت بنسبة 5,4 ٪، غير انها مكنت من تحقيق ايراد يناهز 20 مليوم درهم، اي بارتفاع قدره 5,6 ٪.

تربية المواشي

لقد كان للظروف المناخية والاعمال التي تم القيام بها فيما سبق، خاصة فيما يتعلق بامداد الماشية بالكلا، أحسن الاثار على قطاع تربية المواشي، حيث انه سجل نموا مشجعا. ذلك ان عدد المواشي المنتمية الى الانواع الثلاثة الرئيسية قدر حسب الاحصاء الذي تم خلال ربيع سنة 1987 ب 25,1 مليون رأس، اي بارتفاع بلغ بالمقارنة مع السنتين الماضيتين معدل 10,8 ٪ واكثر من الربع على التوالي.

وبموازاة مع ذلك، بلغ انتاج اللحوم الحمراء الخاضعة للمراقبة ما يناهز 129.000 طن، فازدادت بنسبة 4 ٪ في ظرف سنة. وعلى النقيض من ذلك، فان تربية الدواجن التي يبدو انتاجها وقد وصل الى مستوى عالي في نطاق مسالك تسويق لا زالت في حاجة الى اعادة التنظيم، لم توفر الا 129.000 طن من اللحوم البيضاء بدلا من 133.000 طن في العام السابق، اما انتاج البيض، فلم يطرأ عليه اي تغيير يذكر من سنة لاخرى بحيث لا زال مستقرا عند 1,1 مليار وحدة.

ومن جهة اخرى، وصل انتاج الحليب الطازج الى 740 مليون ليتر عوض 730 مليون سنة 1986. وقد تم رفع السعر المتوسط عند الانتاج للتر الحليب من درهمين الى 2,13 درهم، بقصد تشجيع تربية الماشية الحلوب. أما استيرادات المواد الحليبية، فقد كانت محدودة في 26.800 طن، بقيمة قدرها 293 مليون درهم، اي بتراجع نسبته 5,3 ٪ و 14,4 ٪ على التوالي.

وقد تمحورت جهود الدولة لفائدة قطاع تربية المواشي، الذي يمثل زهاء 30 ٪ من الانتاج الفلاحي الكلي، بصفة خاصة على تنمية الزراعات العلفية التي تتمتع بدورها بالاعفاء من الضرائب والرسوم عند الاستيراد، كما انها تركزت على تكثيف انتاج الحليب ومشتقاته. وسعيا لتحقيق هذه الاهداف ازدادت العناية بالماشية وبانشاء مراكز تجميع الحليب، كما انه تم تشجيع صنع منتوجات قابلة للتصبير لمدة طويلة كالحليب المعقم ومحوق الحليب، وذلك لاستيعاب الفوائض خلال فترة وفرة الحليب، وتأمين التموين اثناء فترة الخصاص.

الصيد البحري

لم تتعد كميات السمك المصطاد بالمناطق الساحلية 365.000 طن عوض 444.800 طن في العام السابق، كما ان قيمتها التي بلغت 769 مليون درهم تبدو في انخفاض طفيف. وقد قدر انتاج الصيد بأعالي البحار بما يناهز 93.000 طن. وبلغت قيمته 1.480 مليون درهم، فسجل كلاهما انهيارا قويا تجاوز معدل 36 ٪ بالنسبة للاول وما يقارب الثلث بالنسبة للثانية. وقد تجاوزت صادرات منتوجات الصيد الخام والمصنعة 186.000 طن بقليل فسجلت لوحدها نموا بمعدل 9,6 ٪ وجلبت بذلك مدخولا قدره 2.988 مليون، اي بزيادة نسبتها 6,8 ٪، في حين ان مبيعات السمك الطري بالسوق الداخلية بقصد الاستهلاك اظهرت انخفاضا طفيفا.

استمر تدفق الاستثمارات المرخصة بقطاع الصيد بنسق مضطرد، بعد ان سجلت ارتفاعا بينا سنة 1986. فقد بلغت في المجموع 315 مليون درهم عوض 289 مليون في العام السابق و75 مليون سنة 1985. وقد وظفت لاقتناء 19 مركبا للصيد بأعالي البحار و110 وحدة للصيد الساحلي، كما أنها ستمكن من توفير 1.800 منصب شغل بصفة مباشرة او غير مباشرة، خصص منها 400 للبحارة.

وتجدر الاشارة من جهة اخرى الى ان اتفاقية الصيد المبرمة مع الدول الايبيرية سنة 1983 قد انتهى العمل بها عند نهاية يوليوز 1987. وتم تمديد صلاحيتها لفترة خمسة اشهر للتمكين من الدخول في مفاوضات شمولية مع كل اقطار المجموعة الاقتصادية الاوروبية. ومن الواضح ان هذه المفاوضات ستكون جد صعبة نظرا، ليس فقط، للمشاكل الخاصة بالصيد الذي يبدو من اللازم تحديده من حيث الكميات ومراقبته من أجل الحفاظ على الثروة السمكية وعلى امكانيات تنمية الاسطول الوطني، ولكن ايضا بحكم الانعكاسات على الاصعدة التجارية والمالية والسياسية التي يتضمنها مثل هذا الاتفاق ازاء السوق المشتركة.

المعادن والطاقة

بعد الاستقرار الذي اتسابه خلال السنتين المنصرمتين، سجل الانتاج الكلي لقطاع المعادن والطاقة زيادة نسبتها 2,3 ٪ سنة 1987، تعزى بصفة اقتصارية الى الطاقة، حيث ان المقياس الاجمالي لم يصل الا الى المستوى الذي سجله منذ ثلاث سنوات مضت.

ففي الميدان المعدني، شهد نشاط الاستخراج مرة اخرى بعض الركود، بسبب تراجع الصادرات الناجم عن استمرار صعوبات في التسويق وانخفاض قيمة الدولار، وعن تدهور الاسعار وخاصة منها أسعار الفوسفاط. وقد اسفر اقتران هذين العاملين هذه السنة عن انخفاض الايرادات الاجمالية بمعدل 14.8 ٪، والتي جاءت عقب الانهيار بنسبة تجاوزت الخمس خلال العام الفارط.

وخلافا للتوجه غير الملائم اثناء السنةالماضية، فان مقياس الطاقة قد عرف خلال 1987 انتعاشة بنسبة 4.5 ٪، بفضل نمو انتاج الكهرباء وتوسع نشاط التكرير في أن واحد، وقد أدى هذا الاخير الى تزايد الاستيرادات وبأثمان مرتفعة، بحيث تصاعد مبلغ الفاتورة الطاقية بمعدل 14 ٪.

ويتضح من خلال الجدول التالي تطور مقاييس الاستخراج المعدني وانتاج الطاقة، خلال السنوات الاربع الاخيرة:

(الاساس 100 في 1978)	1984	1985	1986	1987
القياس العام	131	128	128	131
- للاستخراج المعدني	116	113	114	114
- لانتاج الطاقة	156	156	154	161

المعادن

تميزت أسعار المنتوجات المعدنية، على الصعيد العالمي، بتطور جد متباين الاتجاهات. وهكذا فاذا كانت تسعيرات بعض المعادن كالرصاص والنحاس قد سجلت ارتفاعا واضحا عمل توظيد قيمة الجنيه الاسترليني على تعزيزه، فان أسعار باقي المعادن وخصوصا منها اسعار الفوسفاط قد عانت من انخفاضات جديدة زاد في تفاقمها علاوة على ذلك، تدني قيمة الدولار.

وفي هذه الظروف، فان الانتاج الاجمالي الذي يرتبط تطوره بتطور انتاج الفوسفاط، قد انتابه بعض الركود، فظل يناهز 22,2 مليون طن. وانتعشت من جهتها قيمة المعادن بمكان الاستخراج اذ انتقلت من 4,5 مليار درهم الى 5,1 مليار، خاصة على اثر الرفع من الاثمان الداخلية للفوسفاط (1). وعلى عكس ذلك، فان القيمة المضافة لصناعة الاستخراج المحسوبة بالاسعار الثابتة والتي سبق لها ان تراجعت بمعدل 4,1 ٪ سنة 1986، قد تقلصت ثانية هذه السنة بنسبة 1,2 ٪، فعادت حصتها ضمن الناتج الداخلي الاجمالي من نسبة 2,4٪ الى 2,3 ٪.

اما فيما يرجع لايرادات التصدير، فقد قدرتها مديرية المعادن بقيمة 3,7 مليار درهم، اي بانخفاض بمعدل يقارب 15 ٪ سنة 1987، والذي يلي الانهيار المسجل سنة 1986 ونسبته 21,6 ٪. وقد نتج هذا التطور خاصة عن تراجع الاسعار، ولكن ايضا عن تقلص الكميات المبيعة التي نزلت الى اقل من 13,8 مليون طن. وخلافا لذلك، فان قيمة المبيعات

(1) انظر الملحقات الاحصائية 21 و 22. •

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

بالسوق المحلية وصلت الى اكثر من مليارى درهم، فتنامت بمعدل 22 ٪ بفضل الرفع من الاثمان الداخلية بوجه خاص، وبدرجة اقل على اثر تزايد الكميات المسلمة بنسبة 6,9 ٪ . ذلك ان هذه الاخيرة، التي يشكل ضمنها الفوسفاط نسبة تعادل 98 ٪ قد تجاوزت بالفعل، 8,3 مليون طن، أي ما يمثل 37,5 ٪ من الانتاج الاجمالي مقابل 34,9 ٪ في العام الماضي و27,1 ٪ سنة 1985.

الفوسفاط

ان وضعية قطاع الفوسفاط ومشتقاته، التي اعتراها خلال سنة 1986 بعض الوهن، قد زادت تفاقما هذه السنة، حيث انها تجسمت بصفة رئيسية في تقلص ملحوظ لاسعار المادة الخام. وقد جاء هذا التوجه نتيجة انكماش الطلب على الصعيد العالمي، الذي يعزى بدوره الى الفوائض الزراعية الهامة بأمريكا وأوروبا، وتجاوز طاقة الانتاج والى تزايد عبء مديونية الدول النامية، فعمل على اذكاء المنافسة بين المنتجين الى حد اصبح معه من العسير الحفاظ على الاسواق التقليدية. الا ان مجموعة المكتب الشريف للفوسفاط استطاعت رغم هذه الظروف غير الملائمة وبفضل توسع ارساليات الحامض الفوسفوري، ان تبقى في المجمل مبيعاتها الى الخارج عند نفس المستوى للسنة الماضية، سواء من حيث الحجم او من حيث القيمة. وهكذا بلغ الحجم الكلي المصدر بما فيه المنتجات المشتقة 15,2 مليون طن، فلم ينخفض الا بنسبة 1,9 ٪ . كما ان المداخيل المقابلة المقدرة بقيمة 7.553 مليون درهم، لم تتراجع الا بمعدل 1,8 ٪، رغم الانخفاض الواضح للدولار. وان هذه النتائج التي تم احرازها بفضل تحسن الايراد المتأتي من صادرات الحامض الفوسفوري لتبرز مرة اخرى أهمية سياسة معالجة المنتوج الخام، والتي حدت بالمسؤولين الى التفكير في انشاء وحدات اخرى للتحويل.

ولم يطرأ على انتاج الفوسفاط القابل للتسويق، الذي سبق له ان زاد بمعدل 3,1 ٪ سنة 1986، الا تغير طفيف اذ ظل يناهز 21,3 مليون طن. كما ان المبيعات بنفس الكمية تقريبا ظلت قارة من سنة لاخرى، حيث ان النمو الهام للطلب الداخلي عوض تقلص الصادرات. ذلك ان هذه الاخيرة التي تحددت في حوالي 13 مليون طن، سجلت من جديد تراجعا نسبته 4,6 ٪، مما أسفر عن تدني نصيب المغرب من التجارة العالمية للفوسفاط من 31 ٪ الى ما يقرب 30 ٪. وقد اسفر كل من انخفاض الكميات المصدرة وتدهور الاسعار الدولية وتراجع قيمة الدولار عن انهيار المداخيل بمعدل 17,8 ٪ ، فلم تتجاوز قط 3.080 مليون درهم.

ويفيد تحليل التوزيع الجغرافي للمبيعات ان الانخفاض الذي طرأ عليها ناتج بصفة أساسية عن تقلص مشتريات اوروبا الغربية التي لم تشمل سوى 7,2 مليون طن اي اقل بنسبة 10 ٪ من نظيرتها لسنة 1986، فلم تعد تمثل عند هذا المستوى الا 55 ٪ من المجموع، في مقابل 58,3 ٪ في العام السابق و63,7 ٪ سنة 1985. كما ان حصة اوروبا الشرقية نزلت من 20,8 ٪ الى 17,7 ٪، على اثر استقرار الطلب عند مستوى أقصاه 2,3 مليون طن في نظير 2,8 مليون منذ عام مضى. وعلى النقيض من ذلك، فان مقتنيات باقي أقطار العالم التي تزايدت بشكل قوي خلال السنين الاخيرة، بفضل الجهود المبذولة من طرف المكتب الشريف للفوسفاط من أجل تنويع المنافذ، قد تقدمت في ظرف سنة بنسبة 24 ٪ بحيث بلغت 3,6 مليون طن، فشكلت بالتالي حصة قدرها 27,3 ٪ من مجموع الكميات المصدرة في مقابل 20,9 ٪ سنة 1986 و17,4 ٪ فقط سنة 1985. اما فيما يخص الزبناء الرئيسيين، فان اسبانيا تتصدر قائمة المستوردين بكمية 2,1 مليون طن تليها بلجيكا، المكسيك، فرنسا وبولندا.

وعلى الصعيد الداخلي، فان نمو التسويق الملاحظ بصفة مستمرة فيما قبل، ما عدا بعض الاستثناءات، توالى خلال هذه السنة ايضا. ذلك ان الكميات المسلمة لوحدات التحويل،والتي سبق لها ان ارتفعت بشكل قوي في السنة الماضية، قد ناهزت 8,2 مليون طن وسجلت تقدما بنسبة 7,7 ٪ في 1987، بحيث انتقل معدل تحويل الانتاج المحلي من 35,4 ٪ الى 38,3 ٪. وقد تم بالفعل استيراد اكثر من مليون طن من الكبريت بقيمة قدرها 2,1 مليار درهم، مماسمح بانتاج 1,9 مليون طن من الحامض الفوسفوري، و1,1 مليون طن من الاسمدة، أي بارتفاع 14,2 ٪ و9,1 ٪ على التوالي.وعلى صعيد التصدير انتاب مبيعات الاسمدة بعض الركود، اذ استقرت عند 705.000 طن، لكن ارساليات الحامض الفوسفوري وصلت الى 1,4 مليون طن، فسجلت ارتفاعا نسبته 31,9 ٪ من سنة لاخرى، ومكنت المغرب من التفوق على الولايات المتحدة واحتلال الصف الاول ضمن المصدرين بحصة 42 ٪ من السوق العالمية لهذه المادة. وفي المجموع، ارتفعت الارساليات مشتقات الفوسفاط بمعدل 19,4 ٪ من حيث الحجم وجلبت ايرادا قدره 4.473 مليون درهم، أي بزيادة نسبتها 13,5 ٪ ، من سنة لاخرى.

ان المكتب الشريف للفوسفاط، الذي لا يزال اكبر منتج للفوسفاط في العالم بحكم ضخامة احتياطاته، قد عمل في المرحلة الأنية على تطوير وتعزيز طاقاته للمعالجة والتحويل من أجل ارساء دعائم وضعيته المهيمنة. وهكذا تميزت سنة 1987 بانطلاق العمل بوحدتين لتجفيف الفوسفاط وتشغيل وحدات انتاج الاسمدة بمعامل المغرب فوسفور ثلاثة واربعة. وتقع هذه المنشآت بالقرب من ميناء الجرف الاصفر الذي اصبح الآن عمليا، وقد شرعت لاول مرة في انتاج نوع جديد من المخصبات المطلوب بكثرة، وهو الديامونيك. ويعتزم المكتب الشريف للفوسفاط على الامد المتوسط فتح مناجم جديدة بخريبكة وبن جرير من جهة، ومن جهة اخرى الرفع من طاقة تحويل المركبات الكيماوية بآسفي والجرف الاصفر. وفي هذا الموقع الاخير، ستشيد وحدة لانتاج الحامض الفوسفوري الممتاز ومجموعة كيماوية المغرب فوسفور خمسة وستة، لتعزز المنشآت القائمة.

المنتوجات المعدنية الاخرى

بعد الانخفاض العام للاسعار الملاحظ سنة 1986، شهدت تسعيرات المنتوجات المعدنية هذه السنة ماعدا الفوسفاط، تغيرات اختلفت باختلاف المواد. وهكذا، فاذا كانت أسعار كل من الحديد والبارتين والمنغنيز قد تابعت اتجاهها نحو الانكماش فان اثمان الرصاص والنحاس والزنك قد سجلت بعكس ذلك ارتفاعا واضحا. الا ان هذه الانتعاشة الجزئية لم تحدث بعد أي تأثير يذكر على النشاط المعدني. ذلك ان الانتاج الاجمالي لهذه المعادن تراجع حسب احصائيات مصالح المعادن للسنة الثالثة على التوالي، حيث تدنى من 860.200 طن الى 826.300 طن. غير ان الصادرات الكلية بلغت حسب نفس المصادر 713.900 طن وسجلت زيادة بمعدل 5 ٪ بالنسبة لسنة 1986، وذلك على اثر مضاعفة كميات المعادن الاخرى، كما ان الايرادات المتأتية منها تبدو في ارتفاع بمعدل 3,9 ٪ ، اذ وصلت الى 636,4 مليون درهم.

الرصاص

على الرغم من انتعاش أسعار الرصاص بمعدل 28 ٪ خلال 1987، فان كميات المعدن المستخرجة والمصدرة قد تقلصت مرة اخرى، واستقرت في النهاية عند 105.100 طن و 31.200 طن على التوالي. وعلى عكس ذلك،وصل انتاج الرصاص الخالص الى 62.500 طن، وارتفع بنسبة 16,3 ٪ في ظرف سنة، كما ان المبيعات الى الخارج اتقت الى 63.400 طن، اي بتوسع تجاوز الربع، وبلغت قيمتها نحو 265 مليون درهم فسجلت زيادة نسبتها 35,1 ٪ .

النحاس

لقد تميز النحاس أيضا بنفس الاتجاه، بحيث انه في هذه الحالة، أدى ارتفاع الاسعار الخارجية الى تحسن حجم المعاملات بأكثر من الخمس، اذ انتقل من 162 مليون درهم الى 198 مليون، الا ان هذا التحسن لم يخلف بعد أي نمو في نسق الصادرات. بل نزل حجم الانتاج من 54.700 طن الى 42.100 طن، كما ان الكميات المصدرة تراجعت من 55.700 طن الى 46.000 طن.

البارتين

لقد توالت حركة الانخفاض التي ابتدأت سنة 1985، وذلك على اثر التباطؤ الحاصل في التنقيب عن البترول، فتراجع استخراج البارتين الى 143.500طن، أي بانخفاض نسبته 20,2 ٪ في ظرف سنة. وبموازاة مع ذلك تم تقدير المبيعات بمبلغ 62 مليون درهم، فسجل تقلصا بمعدل 28,5 ٪، يعزى بصفة أساسية الى تراجع الاسعار وقيمة الدولار، وكذا الى انخفاض الكميات المصدرة اذ لم تتعد 254.700 طن.

المانغنيز الكيماوي

سجل انتاج المنغنيز الكيماوي بكمية قدرها 42.500 طن، زيادة بمعدل 5,5 ٪ خلال سنة. وعلى النقيض من ذلك، فان المبيعات التي وصلت الى 44.500 طن لم تسلك هذا الاتجاه بحيث أنها تقلصت بنسبة 12,9 ٪ بالنسبة لمستواها للسنة المنصرمة نظرا لانكماش الاسعار. وقد اقترن هذا العامل بانخفاض قيمة الدولار للحد من الايرادات عند مقدار 58,3 مليون درهم، أي بتراجع بمعدل 15 ٪ من سنة لاخرى.

الفليورين

لقد تراجع استخراج الفليورين بنسبة 5,4 ٪، اذ بلغ 78.500 طن، وقد سبق له ان تزايد بمعدل 11,6 ٪ في 1986. غير ان محصول المبيعات وصل الى 83.1 مليون درهم وسجل بذلك زيادة بمعدل 16,3 ٪ بفضل ارتفاع الحجم الذي بلغ 90.200 طن عوض 76.400 خلال العام المنصرم.

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

الزنك

رغم تحسن الاسعار بنسبة 3,4 ٪ سجل انتاج وصادرات الزنك انهيارا قويا بحيث لم يتجاوز قط 19.900 طن و20.200 طن على التوالي. وقد أدى هذا التطور الغير الملائم الى تدهور المداخيل الاجمالية، حيث انها نزلت الى أقل من 25 مليون درهم.

الحديد

ارتفعت بعض الشئ الكميات المستخرجة من الحديد، اذ انتقلت من 195.600 طن الى 210.200 طن. وعلى النقيض من ذلك، فان قيمة الصادرات المقدرة بمبلغ 14,3 مليون درهم، قد تراجعت بنسبة أكثر من تراجع الكميات.

الطاقة

أدت الأهمية المتزايدة للحاجيات خلال 1987 في ميدان الطاقة من جديد الى اتجاهات هامة للتوينات الخارجية، وذلك نظرا لضعف الموارد الوطنية في هذا المجال.

وهكذا، وبالرغم من الازدهار الملاحظ خلال السنين الاخيرة، لم يغط الانتاج المحلي الا 12,1 ٪ من الاستهلاك، اي ما يتجاوز بقليل النسبة المسجلة سنة 1986، وقدرها 11,6 ٪. وقد مكن في المجموع من توافر 661.000 من «الاطنان المعادلة للنفط» فسجل من سنة لاخرى زيادة بمعدل 7 ٪، تأتت بصفة أساسية عن ارتفاع الانتاج الكهربائي من أصل مائي بنسبة 28,4 ٪. وعلى النقيض من ذلك فقد انخفض استخراج الغاز والبترول الذي لا يشمل سوى كميات غير هامة.

قدر الاستهلاك الكلي للطاقة ب 5,5 مليون من «الاطنان المعادلة للنفط»، فتزايد بدوره بمعدل 2,3 ٪ من سنة لاخرى. وعلى اثر الاستعمال المتزايد للفحم الحجري بالمحطات الحرارية ومعامل الاسمنت على الخصوص، في اطار سياسة التحويل التي دعت اليها السلطات العمومية، فقد تواصل تغير بنية الطلب للسنة الثالثة على التوالي، نظرا للجوء مكثف للفحم، رفع حصة هذه المادة الى 19,1 ٪ من الطاقة المستهلكة مقابل 16,9 ٪ في 1986 و10,3 ٪ في 1984، في حين خفت هيمنة المنتوجات النفطية، بحيث تراجع نصيبها من 86,5 ٪ في 1984 الى 78,7 ٪ في 1986 و75,9 ٪ في 1987. أما اسهام الكهرباء من أصل مائي فقد سجل من جهته توسعا ضئيلا اذ انتقل من 3,1 ٪ الى 3,9 ٪ فيما تراجعت حصة الغاز من 1,3 ٪ الى 1,1 ٪ (1).

وفي هذه الظروف، وصل العجز الطاقي الى 4,8 مليون من «الاطنان المعادلة للنفط» في نظير 4,7 مليون في العام السابق، وبلغت الفاتورة الطاقية بحصر المعنى، 6,1 مليار درهم. واذا كان هذا المبلغ يبدو في تزايد بمعدل 14 ٪ من سنة لاخرى عقب تضخم الكميات المستوردة وارتفاع سعر البرميل من النفط فانه يبقى مع ذلك دون المستوى المنقطع النظير المسجل سنة 1985.

لقد شكل معدل التبعية المرتفع بازاء الخارج الذي افرزته الحصيلة الطاقية، عاملا لحفز السلطات على مواصلة عمليات التنقيب من أجل تعزيز الطاقات المحلية والعمل بقدر الامكان على تشجيع استعمال موارد طاقية جديدة. كما انها رفعت من الاسعار المطبقة على استهلاك الكهرباء، ولم تدخل أي تعديل على أثمان المنتوجات النفطية، رغم الانخفاض الملاحظ بالاسواق الخارجية منذ سنتين.

المنتوجات النفطية

لقد تسبب كل من النضوب التدريجي للحقول الموجودة وانعدام اكتشافات جديدة في الانخفاض المحسوس لانتاج المحروقات. وهكذا فان كميات الغاز المستخرجة نزلت الى 73,7 مليون متر مكعب، أي بتراجع نسبته 19 ٪، كما ان النفط المستخرج تحدد في 18.300 طن وسجل تدهورا بمعدل 21,1 ٪.

شمل الطلب على المنتوجات النفطية كمية قدرها 4.137.000 طن، وتقلص بمعدل 1,3 ٪ خلال 1987، بعدما سبق له ان سجل تراجعا بنسبة 2,4 ٪ سنة 1986. ان هذا التطور الناتج بصفة أساسية عن مسلسل التحويل الى الفحم الذي شرع في تطبيقه منذ اربع سنوات بالمحطات الحرارية ومعامل الاسمنت على الخصوص، قد مكن من تخفيض استهلاك الفيول بنسبة 9,2 ٪، بحيث ان الامدادات من هذه المادة تحددت في 1,7 مليون طن. وعلى العكس من ذلك، تزايدت مبيعات زيت الغاز والغازات السائلة والوقود بنسبة 6,6 ٪ و8,2 ٪ و5 ٪ على التوالي. وبالرغم من انخفاض طفيف في الكميات المسلمة، فان مفاعيل التكرير قد زادت من أنشطة معالجتها بنسبة 5,9 ٪ من سنة لاخرى. وعلى اثر ذلك وصلت مستوردات النفط الخام، من العراق والكويت بوجه خاص، الى 4,8 مليون طن، اي بزيادة نسبتها 7,3 ٪. وبالمقابل سجلت توسعا بمعدل 16,2 ٪ من حيث القيمة، اذ ان كلفة الاقتناءات تجاوزت 5,3 مليار درهم، نظرا لارتفاع السعر المتوسط للبرميل المستورد من 15,3 الى حوالي 18 دولار، والذي خفف في الواقع عقب التدني الواضح لقيمة العملة الامريكية. وعلاوة على ذلك، فقد تم تصدير فائض الانتاج، بعد تلبية الطلب المحلي، فسجل ايرادا قدره 620 مليون درهم. ورغم هذا التطور، فان الاسعار الداخلية للنفط لم تتغير خلال سنة 1987. وعلى كل حال، فان الفارق بين ثمن الاقتناء وأسعار البيع قد مكن خزينة الدولة من الحصول على مدخول يقدر بحوالي 4,4 مليار درهم.

الكهرباء

وبلغ الانتاج الاجمالي للكهرباء، حسب تقديرات مؤقتة 7,5 مليار كيلواط/الساعة تقريبا، وسجل زيادة بنسبة 5 ٪، قريبة بعض الشئ مما لوحظ سنة 1986. وقد استفاد اسهام المحطات المائية من ارتفاع المياه بالخزانات، وان لم يبلغ مستوياته لما قبل فترة الجفاف، اذ وصل الى 804,7 مليون كيلواط/الساعة. والملاحظ انه رغم نمو نسبته 71,2 ٪ خلال سنتين، لا زالت امدادات المحطات المائية لا تمثل سوى أقل من 11 ٪ من مجموع الانتاج. وفي هذه الظروف، ظل انتاج المحطات الحرارية مهيمنا بكيفية واضحة، اذ وصل الى 6,7 مليار كيلواط/الساعة تقريبا، أي بارتفاع 2,8 ٪. وبالمقابل قدر الطلب على الكهرباء ب 6,7 مليار كيلواط/الساعة، أي بزيادة 5,9 ٪، تعزى الى تمديد شبكة التوزيع، وقد تم تحقيقها رغم ارتفاع متوسط بنسبة 5 ٪ للاسعار المطبقة ابتداء من فاتح ماي 1987.

الفحم

بلغت الكمية المستخرجة من الفحم 634.200 طن، وتبدو في تراجع بمعدل 18,2 ٪ من سنة لاخرى، نظرا لوجود مخزونات هامة نجمت عن طلب داخلي يكاد يقتصر على معمل جرادة، وطلب خارجي منخفض. وبموازاة مع ذلك، أدى تزايد الاستهلاك الناتج عن تحويل مختلف المنشآت الى الفحم، الى ارتفاع حاد للواردات من هذه المادة. وقد بلغ الحجم المستورد أكثر من مليون طن، تم التزود به في حدود ثلاثة ارباع من الولايات المتحدة وكولومبيا، فسجل بذلك ارتفاعا بمعدل 24,2 ٪، بعد الزيادة الملاحظة سنة 1986 ونسبتها 82,3 ٪. وفي المجموع، وباعتبار التزايد الخفيف للمبيعات المحلية، التي انتقلت من 644.000 الى 666.000 طن، فان الكميات المسلمة بالسوق الداخلية قد اتسمت بمعدل 15,1 ٪ من سنة لاخرى، اذ بلغت ما يقارب 1,7 مليون طن، تم تزويد المحطات الحرارية ومعامل الاسمنت بقسط يفوق تسعة أعشار.

لقد قامت السلطات العمومية بعدد من الاعمال أو شجعت على الاقدام عليها خلال 1987، بهدف الاسراع في تنمية الموارد الطاقية وحسن استعمالها، وهكذا، وبالرغم من تطور أسعار النفط الغير الملائم بالنسبة للابحاث، فقد تم التوقيع على اتفاقيات من اجل التنقيب عن النفط، بالمنطقة الممتدة بين القنيطرة وأسفي، وبناحية دكالة، وبعرض ساحل الكادير.

وفي ذات الوقت، شرع المكتب الوطني للابحاث والاستغلالات النفطية في تنقيبات أدت خصوصا الى اكتشاف مكمن للغاز باقليم القنيطرة، تقدر احتياطاته ببضع عشرات الملايين من الامتار المكعبة. كأنه تم البدء في استغلال آبار مسقالة والتي يقدر مخزونها بكميات تصل الى 800 مليون متر مكعب من الغاز والى 150.000 طن من زيت النفط.

وقد أنهى المكتب الوطني للكهرباء، من جهة اخرى عملية جرد المواقع القابلة للتجهيز بمحطات مائية صغيرة. كما واصل اعمال بناء معمل أموكار لانتاج الكهرباء والمرتبط بسد الحسن الاول. وعلاوة على ذلك، تابع المكتب الدراسات المتعلقة بانشاء محطة حرارية بالجرف الاصفر، كما قام بالمساعي الاولى من أجل التشييد المحتمل لمحطة نووية.

وبالمثل، فان مركز تنمية الطاقات المتجددة، قد قام باعمال متعددة في الوسط القروي، كما واصل أبحاثه من أجل تحكم أحسن في تقنيات الاستغلال في ميداني الطاقة الشمسية والعضوية.

ان قطاعي المعادن والطاقة، اللذان يتوقفان بصفة تامة، على الوضعية الاقتصادية العالمية، لا زالا تحت تأثير تقلبات هامة على صعيد الطلب والاسعار الخارجية. ذلك انها تجعل من العسير وغير الموثوق به، القيام بأية محاولة ترمي الى تحسين الاسهام الصافي للقطاعين، ضمن الميزان التجاري. فعلا، ان الصناعات المعدنية وخصوصا منها الفوسفاط، لا زالت تعاني من الآثار السلبية لمجموعة من العوامل من أصل خارجي، والتي لم تسمح قط بتحسين المبيعات. اما عبء الفاتورة الطاقية، وان تم تخفيفه بصفة ملموسة بعد سنة 1985، بفضل انخفاض الاسعار العالمية وتراجع الدولار، فانه لا يزال يزن بكل ثقله، باعتبار حاجيات البلاد وانعكاساته المحسوسة، مباشرة كانت ام غير مباشرة، على الميزان التجاري، وتكلفات الانتاج.

(1) يرجع للملحقات الاحصائية من 23 الى 26.

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

الصناعة والسياحة

الصناعة

ان استخلاص النتائج فيما يخص تطور القطاع الصناعي يبدو هذه السنة أيضا من الصعوبة بمكان. ذلك ان مقياس الانتاج الذي اتخذت سنة 1978 كقاعدة له لم يعد يعكس بشكل موثوق به تطورات النشاط الاقتصادي لكونه يبعد العديد من الفروع التي برهنت عن حيويتها، كما انه يقوم على ترجيحات اصبحت غير مطابقة للوضعية الراهنة لهذا القطاع. وقد حتمت هذه الاوضاع نشر مؤشر جديد يأخذ بالاعتبار كل هذه العناصر ويرتكز على سنة 1982 كفترة أساس ولما لم يكن بالامكان توفير أداة التحليل الجديدة هذه بالنسبة لسنة 1987،فانه لا مناص من الاكتفاء بتحليل نتائج مقياس الانتاج الذي تعتمد فيه سنة 1978 كأساس.

وبناء على تلك المعطيات، تواصل نمو القطاع الصناعي خلال سنة 1987 بوتيرة تحددت في نسبة 3,3 ٪، مماثلة لتلك التي سجلت منذ عام مضى (1). ومن جهة اخرى، وباعتبار القيمة المضافة للصناعة الحديثة والتقليدية البالغة 6.172 مليون درهم بالاسعار الثابتة، يكون النشاط الصناعي قد سجل زيادة بمعدل 4 ٪ عوض 3,4 ٪ سنة 1986، وشكل نصيب الصناعة نسبة 15,6 ٪ ضمن الناتج الداخلي الاجمالي.

تميز المحيط الظرفي في المجموع باستقرار نسبي لتكاليف عوامل الانتاج، ومناخ اجتماعي يسوده الانفراج وانتظام التموينات كما أنه اتسم بأثار تحرير الاسعار والتجارة الخارجية. وفي هذا الاطار فان تطور نشاط الانتاج، الذي تأثر الى حد بعيد بحجم الطلب، قد اختلف من قطاع لآخر. فعلا، ان الحيوية التي برهنت عليها الصادرات قد اعطت دفعة جديدة لبعض فروع الصناعة، وخاصة منها النسيج ومشتقات الفوسفاط. كما ان التزايد المنتظم لاستهلاك المواد الغذائية، بفضل استقرار الاسعار كان وراء التقدم المحقق في فروع المطاحن وصناعات السكر والحليب وعلى الخصوص في صناعة المواد الدهنية التي تعززت طاقة انتاجها. وبخلاف ذلك كان مستوى الطلبات على أمتعة التجهيز والمواد الوسيطية غير ملائم لقطاعات التعدين وتحويل الورق والورق المقوى ومادة البلاستيك والمطاط.

ومع ذلك، يُبقي ان الآفاق مشجعة في القطاع الصناعي حيث أنها كانت حافزا لتطور مرموق فيما يرجع لمشاريع انشاء المقاولات وتوسيعها. وهكذا بلغ عدد المشاريع الاستثمارية الى 1.603 وحدة، فتزايد بمعدل 28 ٪ ، واستلزم غلافا ماليا قدره 4.692 مليون درهم سجل على اثره ارتفاع قياسي بما يناهز الثلث. وتجاوزت فرص التشغيل المتوفرة 54.000 منصب، أي أزيد من 56 ٪ بالنسبة لسنة 1986، وتنتمي المشاريع المزمع انشاؤها الى الصناعة الصغرى والمتوسطة بنسبة قدرها 61 ٪ وتتوقع 44 ٪ منها تصدير انتاجها بالكامل أو جزء منه فقط.

مواد التجهيز والمواد الوسيطة

صناعة المعادن

تكشف وضعية الصناعات التعدينية والميكانيكية عن زيادة نسبتها 4 ٪ وقد أمكن احرازها في الحقيقة عقب تراجع بمعدل 15 ٪ اثناء العام السابق. وينطوي هذا التوجه العام على تطورات قطاعية متباينة انبثقت عن تقلب الطلب. وهكذا عملت النتائج المرتفعة بصفة استثنائية في بعض الفروع على تعويض التردي الملاحظ بباقي شعب هذا القطاع وعلى الخصوص منها التلفيفات المعدنية.

وهكذا، اعقب الانخفاض العام لمجموعة صهر المعادن تحسن نسبته4,7 ٪ يعزى بدوره الى توسع فرع سبك المعادن غير الحديدية، وهو مخالف لتوجه فرع صناعة الادوات من الفولاذ ومن الحديد الصلب. وضمن مجموعة الادوات التعدينية لوحظ تطور مماثل فيما يخص صنع المنتجات المشتقة من الاسلاك المعدنية الذي سجل توسعا بنسبة 43,1 ٪، والاثاث المعدني الذي تزايد بمعدل 8,3 ٪ فيما شهد نشاط التلفيفات المعدنية انخفاضا بنسبة 6,9 ٪.

أما وضعية صناعات معدات النقل فقد شهدت في المجموع بعض التحسن. وهكذا ارتفع تركيب السيارات النفعية بمعدل 13 ٪ خاصة بفضل توسع النقل الحضري كما أن انتاج الدراجات النارية سجل انتعاشة بمعدل 6,9 ٪ في اعقاب تراجع السنة الماضية ونسبته 35,6 ٪. وعلى العكس من ذلك، اعترى تركيب معدات السكك الحديدية بعض الركود بعد أن تقلص بمعدل 8,7 ٪ سنة 1986، واقتصر تركيب السيارات الخصوصية على 11.622 وحدة فانخفض بنسبة 17 ٪، بحيث لم يعد يمثل سوى نصف طاقة التجميع. وتفسر هذه الوضعية جزئيا، بالزيادة البالغة لاستيرادات السيارات الجديدة والمستعملة.

الصناعات الكيماوية وشبه الكيماوية وتحويل المطاط ومواد البلاستيك

تأكد الاتجاه الملائم الذي سلكته منذ عدة سنين مضت الصناعات الكيماوية وشبه الكيماوية حيث أنها حققت بنسبة 8,3 ٪ تقدما يعكس التطور الذي يشمل معظم الفروع وخاصة منها مشتقات الفوسفاط. غير ان تحويل المطاط ومادة البلاستيك تراجع من جديد بمعدل 4,5 ٪ معترضا بذلك التوجه التصاعدي الذي سجل طوال السنين الماضية.

وقد انتجت مجمعات تثمين الفوسفاط، التي تعززت بوحدات الجرف الاصفر، قرابة 3 ملايين طن منها 1,9 مليون طن من الحامض الفوسفوري، أي بزيادة 14 ٪ بالنسبة للسنة الماضية، و 1,1 مليون طن من المخصبات التي ارتفع حجمها بمعدل 9 ٪. وقد سجلت صناعات الاصباغ والملمعات من جانبها تقويما بنسبة 3,4 ٪، يرتبط بالتطور الحسن لنشاط البناء. أما انتاج كل من بوليكلورير الفينيل والصودا الذين استفادا من ارتفاع طلبات الصناعة وبدرجة أقل من تطور الصادرات فقد تزايدا على التوالي بنسبة 2 ٪ و 10 ٪، وبخلاف ذلك تراجع انتاج الكلور بمعدل 6 ٪.

تقلص تحويل المطاط والبلاستيك بنسبة 4,5 ٪ بعد ان سجل اتساعا بمعدل 7,3 ٪ في العام المنصرم. وباستثناء انتاج العجلات المطاطية، الذي ظل قارا تقريبا بعد التقدم المحصل عليه سنة قبل ذلك بمعدل 6,7 ٪، شمل ذلك التدهور كلا من مصنوعات المطاط التي تدنت من جديد بمعدل 3,1 ٪ ومنتوجات مادة البلاستيك التي سجلت تراجعا نسبته 9,1 ٪.

مواد الاستهلاك

الصناعات الغذائية المشروبات والتبغ

تنامى انتاج الصناعات الغذائية والمشروبات والتبغ بنسبة اجمالية قدرها 7,4 ٪ خلال 1987 سجلت بعد شبه الركود الملاحظ سنة قبل ذلك. وقد نتج هذا التطور عن فرع التغذية الاساسية التي استفادت من تموين كاف وطلب متزايد. واستقر النشاط بالنسبة لباقي الفروع عند مستوى كان متوسطا، وقد كان شديد الميل الى التدهور فيما يخص معامل التصبير على اثر انخفاض التموين بالاسماك والمنتوجات النباتية.

وتضاعف نشاط معامل الزيوت بفرده من سنة لاخرى بحيث اتسعت طاقاتها الانتاجية، كما شهد انتاج المطاحن التي تم تشغيلها الى حد 75 ٪ من طاقتها، تحسنا نسبته 3 ٪، وبلغت الكميات المطحونة 24,3 مليون قنطار. وقد سلك صنع السكر نفس التطور، اذ تزايد بمعدل 7,3 ٪ بحيث مكن من الحصول على 425.000 طن بعد معالجة الشمندر وقصب السكر المتوفرين محليا وبالتالي تغطية ما نسبته 62 ٪ من الحاجيات. وفي الاخير، سجلت صناعة الحليب التي عالجت نحو 323 مليون ليتر ازدهارا بمعدل 14 ٪ في أعقاب تزايد الكميات المجمعة والذي يعزى بدوره الى ارتفاع أسعار الانتاج والى اجراءات تشجيع تربية الماشية. وعلى عكس ذلك يبدو ان مصبرات المنتجات النباتية قد عانت من الاثر السلبي المشترك لكل من الظروف المناخية والصعوبات التي اعترضت تصريف تلك المواد بالاسواق الخارجية التقليدية. وعلى اثر ذلك سجل هذا الفرع انهيارا بأزيد من الثلث كما أن الصادرات سجلت انخفاضا بمعدل 19 ٪ فيما يرجع لمعلبات الفواكه، وقد وصل الى 50 ٪ فيما يرجع للعصير. وقد ميزت التطورات ذاتها معامل تعليب الاسماك التي واجهت تقلص التموينات ولم تعلب اكثر من 95.000 طن مما أدى الى انخفاض نسق الانتاج بنسبة 6 ٪ والى تراجع المبيعات للخارج.

وأبدى المقياس الخاص بالمشروبات والتبغ من جهته تقدما بنسبة 2,8 ٪، وهو ناتج عن تزايد انتاج الجعة والنبيذ بمعدل 15,2 ٪ و6,1 ٪ على التوالي وعن انتعاشة انتاج المشروبات غير الكحولية بمعدل 6,8 ٪ بعد ثلاث سنين متعاقبة من الانخفاض. أما تصنيع التبوغ فقد انتابه الركود سنة 1987 بعد ان ظل يتقلص بنسبة 1,7 ٪ خلال السنوات السابقة.

صناعة النسيج

بناء على مقياس انتاج صناعات النسيج تمت خلال هذه السنة ملاحظة تراجع قدره 3,8 ٪، كان الحد الفاصل لحركة الارتفاع الذي عاد الى الظهور منذ سنتين. ويعكس هذا التطور انخفاض نشاط المعامل التي تزود السوق المحلية بمنتجات منتهية الصنع والتي لم تستفد من انتعاشة فرعي الملابس الداخلية والالبسة الجاهزة الموجهة نحو التصدير

(1) يرجع للملحق الاحصائي رقم 27.

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

والتي تتمون بالاساس من مواد مستوردة عبر نظام القبول المؤقت. وهكذا تقلص كل من صناعة الخيوط ونسج الصوف بنسبة 1,3 ٪، كما تدنى تصنيع القطن بمعدل 2,3 ٪وتراجعت مصنوعات الحرير والخيوط الاصطناعية بنسبة 6,5 ٪.

تواصل تقدم فرع الملابس الداخلية بفضل ازدهار المبيعات للخارج التي تنامت بنسبة 44 ٪ في ظرف سنة. وقد استفاد فرع الملابس الجاهزة من نفس التطور حيث ارتفعت الصادرات بمعدل 32 ٪ من حيث الوزن وبنسبة 38 ٪ فيما يرجع للقيمة. وعلى أي، تمثل إرساليات الملابس الداخلية باتجاه السوق الخارجية ما يربو على ربع مجموع المنتجات الصناعية المصدرة، وقد تم ترويجها الى حد 84 ٪ بأسواق المجموعة الاقتصادية الاوروبية حيث يخضع دخول المنتوجات الرئيسية للتحديد في اطار الاتفاق المبرم في يناير 1987 الذي يحدد الكميات المقبولة لمدة ثلاث سنوات.

صناعة المواد الصيدلية

شهدت صناعات الادوية زيادة بمعدل 6 ٪ سنة 1987، أي بنسق أدنى مما سجل في العام السابق، كما أن معدل تشغيل الطاقة الانتاجية الذي قدر بنسبة 75 ٪ ظل مرتفعا، غير انه كان متفاوت الاهمية بحسب المختبرات، فمنها من شغل بكامل طاقته ومنها من عمد الى توسيع المنشآت.

صناعة الورق والورق المقوى

ان صنع عجين الورق الذي تم تزويده بالاخشاب بصفة منتظمة قد ارتفع انتاجه بنسبة 24 ٪ في ظرف سنة، لكن المبيعات اعتراها الركود، لكون تنامي الصادرات كاد الا يعوض التراجع القوي للكميات المسلمة بالسوق المحلية. ذلك أن معامل تحويل الورق والورق المقوى خفضت من نشاطها بنسبة 6,9 ٪ على اثر تضاؤل الطلبات خاصة ماصدر منها عن وحدات التصبير.

صناعة الجلد

تراجع نشاط فرع الجلد بمعدل 21,4 ٪، وذلك حسب المقياس الخاص بهذه الصناعة. ويمكن ان يفسر هذا التطور بغلاء وندرة الجلود الخام الجيدة التي أدت الى تعثر الانتاج. غير أن الاحصائيات على صعيد التجارة الخارجية تشير، على عكس ذلك الاتجاه، الى زيادة قدرها 2,5 ٪ في كميات الاحذية المصدرة وبمعدل 29 ٪ في ارساليات مصنوعات الدباغة ولوازم السفر من حقائب وغيرها.

صناعات مختلفة

ابدت صناعة الخشب تراجعا بنسبة 10,2 ٪ خلال 1987، بحيث بلغ الانخفاض 3,5 ٪ في شعبة الصفائح الخشبية. ووصل الى 15,1 ٪ فيما يرجع لمنتجات الفلين والى 38,2 ٪ فيما يخص العلب الخشبية. وعلى عكس ذلك، سجل نشاط تجميع المعدات الكهربائية والالكترونية زيادة بمعدل 5,5 ٪ أعقبت التوسع الذي تمت ملاحظته اثناء 1986 وبنسبة 14,1 ٪، ومرد هذا التحسن بالاساس الى تكثيف صناعة الاسلاك والحبال الكهربائية وتركيب اجهزة التلفزيون بما يتجاوز تقليص انتاج آلات الاستقبال الاذاعي والبطاريات.

مواد البناء - المباني والاشغال العمومية

مواد البناء

بعد الانكماش بنسبة 1,9 ٪ الذي اعتراه اثناء 1986، سجل انتاج مواد البناء خلال هذا العام انتعاشة بفضل الوضعية الملائمة لنشاط البناء. ذلك ان انتاج الاسمنت ارتفع بنحو 5 ٪ الى 3,9 مليون طن،كما تزايد صنع كل من الآجور بنسبة 3,4 ٪ والمكتلات المختلفة بمعدل 15 ٪ مما جعل حدا لحركة التراجع التي امتدت عبر اربعة سنين.

المباني والاشغال العمومية

شهدت القيمة المضافة لفرع المباني والاشغال العمومية بغض الاستقرار في سنة 1987 بعد ان سجلت انخفاضا نسبته 10,4 ٪ خلال السنة الماضية. الا انه اذا كان حجم المنشآت التي انجزتها مقاولات الاشغال العمومية قد تضاءل فان نشاط البناء استرسل في النمو بوتيرة أسرع مما كانت عليه في سنة 1986.

ذلك ان عدد رخص البناء تزايد بنسبة 16 ٪ عوض 12 ٪ في العام السابق، كما ان مساحة السقوف انتقلت من 6,6 مليون الى 7,7 مليون متر مربع فاتسعت بمعدل 17 ٪ في ظرف سنة. واستنادا الى اصناف البنايات يلاحظ ان تكاثر طلبات الرخص قد شمل على الخصوص تشييد العمارات من أجل الايجار والبنايات الصناعية والتجارية، فيما ارتفعت رخص بناء الفيلات وغيرها من أنواع السكن الاخرى بدرجة أقل. وفي المجموع، يتوقع تشييد نحو 60.000 وحدة للسكنى، وهو عدد يفوق نظيره للسنة الماضية بنسبة تقارب 15 ٪.

ان انتعاشة القطاع الصناعي خلال السنين الماضية التي يبرهن عليها تطور كل من الانتاج والاستثمار ترتبط بدرجة بالغة بأداء الفروع التي وجهت نشاطها للخارج، والذي يتجسم في توسع مرموق لحصة المنتوجات المصنعة ضمن الصادرات الاجمالية، بحيث أنها انتقلت من 36 ٪ سنة 1980 الى 56 ٪ خلال 1986. وتشكل هذه الحيوية ثمرة للجهود الرامية الى تثمين الموارد المحلية وتنمية المقاولة الفرعية وقد كانت الاستثمارات سندا هاما لهذه الاعمال. ورغم هذه النتائج المحمودة فان هذه النتائج قابلة لان تتحسن، نظرا للطاقات الموجودة ولامكانيات توسيع التبادل فيما بين القطاعات.

السياحة

لقد سجل النشاط السياحي هذه السنة انتعاشة ملموسة بعد التراجع الذي اعتراه خلال 1986، على غرار العديد من البلدان المنافسة. وهكذا ارتقى عدد الزوار الاجانب الى مستوى لم يسبق له مثيل حيث بلغ 1.660.300 شخص، فسجل زيادة بمعدل 8,6 ٪ (1) من سنة لاخرى. كما ان عدد ليالي الاقامة بالمؤسسات الفندقية المقبولة قد وصل الى 10.241.599 فازداد بنسبة 4.8 ٪. وفي هذه الظروف تم تقدير الايرادات الفعلية لهذا القطاع بحوالي 7.800 مليون درهم، فشهدت ارتفاعا بمعدل 15,9 ٪. والملاحظ ان نسبة التوسع هذه تجاوزت بكثير نظيرتها للعام السابق، وتعزى الى تكاثر عدد السياح، وبدرجة أقل الى زيادة متوسط الانفاق الفردي. اما مصروفات المواطنين المتوجهين الى الخارج لقضاء عطلتهم فقد وصلت الى 1.100 مليون درهم،ونتيجة ذلك بلغ الرصيد الصافي لركن الاسفار 6.700 مليون درهم، أي بارتفاع نسبته 15,1 ٪، في نظير 5.820 مليون وزيادة قدرها 11,6 ٪ أثناء السنة السابقة.

دخول السياح

بعد التراجع الطفيف بمعدل 3 ٪ المسجل في السنة الماضية انتقل العدد الاجمالي للسياح من 2.186.444 الى 2.341.855 من عام لآخر ونما بنسبة 7,1 ٪. وقد شملت هذه الحركة وبدرجات متفاوتة جميع اصناف الزوار، الا انه اذا كان لسياحة الاقامة، التي لا زالت مهيمنة، أثر حاسم مرة أخرى، فان سياحة العبور سجلت ازدهارا ملحوظا، حيث انه بعد الركود الحاصل خلال سنتي 1984 و1985،وخصوصا بعد التراجع القوي اثناء السنة الماضية، أخذت اتجاها معاكسا تماما، فتكاثر عدد الزوار بنسبة 61,5 ٪، لما انتقل من 58.225 الى 94.046 نسمة.

وعلى كل حال، شملت سياحة الاقامة 2.247.809 نسمة، أي بزيادة بمعدل 5,6 ٪ بالنسبة للسنة الماضية.وبلغ عدد المواطنين القاطنين بالخارج، ضمن هذا المجموع 681.555، أي بارتفاع نسبته 3,6 ٪، فيما انتقل عدد الاجانب من 1.470.637 الى 1.566.254، فاتسع بمعدل 6,5 ٪. ويعزى هذا التطور الملائم بوجه خاص الى تزايد عدد الزوار الاسبان الذي وصل الى 367.153 ونما بنسبة 28,3 ٪، بعد ان سبق له تسجيل توسع بمعدل 44,4 ٪ في العام السابق، وعلى اثر ذلك تكون حصة توافدهم قد سجلت توسعا من 19,5 ٪ الى 44,4 ٪. وقد نتج ازدهار الحركة السياحية كذلك عن انتعاش تقاطر الفرنسيين، حيث وصل عددهم الى 444.663 أي بزيادة نسبتها 12,9 ٪، ولا زالوا يشكلون أهم مجموعة من الزبناء، ولو ان نصيبهم ضمن المجموع تقلص شيئا ما. كما يفسر ايضا بتوافد متزايد للالمان، بحيث انه سجل ارتفاعا بمعدل 10,2 ٪، بعد التراجع الملاحظ خلال السنة الماضية ونسبته 3,9 ٪. وعلى النقيض من ذلك، فان الانتعاشة القوية، بأكثر من 50 ٪، لحركة السياح القادمين من الولايات المتحدة، لم تعوض الا جزئيا التقلص الشديد المسجل سنة 1986، كما أن مد السياح البريطانيين تدنى بنسبة 12,1 ٪. أما عدد مواطني الدول العربية، الذي اعتراه انهيار حاد بنسبة 35,5 ٪ أثناء العام المنصرم، فقد سجل ثانية انخفاضا بمعدل 47,6 ٪، ولم يعد يمثل سوى 4,4 ٪ من مجموع سياحة الاقامة، في نظير 13,1 ٪ في 1985 و 8,9 في 1986.

ومن بين طرق العبور المستعملة من طرف السياح الاجانب لا زال النقل الجوي يستحوذ على أوفر نصيب، حيث جلب 57 ٪ من الزوار الاجانب، في حين تراجعت حصة النقل البري من 33 ٪ الى 30,6 ٪، واستقرت حصة الطريق البحرية عند حوالي 12 ٪.

ومن جهة أخرى تحسن ملء الفنادق بمعدل 4,8 ٪، من سنة لاخرى حيث سجلت 10.241.599 ليلة عوض 9.776.614. وقد وصلت مدة الاقامة بالنسبة للزوار الاجانب التي تشكل أكثر من اربعة اخماس هذا المجموع، الى 8.424.066 ليلة، مسجلة زيادة نسبتها

(1) يرجع للملحق الاحصائي رقم 28.

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

5,2 ٪، ومردها أساسا الى تردد الزوار القادمين من أوروبا. وهكذا ألف مكوث الفرنسيين والالمان لمدة شكلت 29,5 ٪ و15,9 ٪ من مجموع ايام الاقامة، فيما ألف البريطانيون نسبة 10 ٪ منها، رغم الانخفاض القوي الذي سجل من سنة لاخرى. وفي الاخير ، لم تبلغ حصة الاسبان سوى 5,5 ٪، بالرغم من الارتفاع القوي الذي سجل سواء فيما يخص العدد او فترات الاقامة.

وبموازاة مع ذلك تحددت الفترة التي قضاها القاطنون بالبلاد، بالفنادق المصنفة في 1.817.000 ليلة، أي ما يناهز نسبة 18 ٪ من المجموع. غير أن هذه الحصة لا تعكس بصورة غير تامة حركة السياحةالداخلية، التي غالبا ما تتم في اطار عائلي وتهم بالدرجة الاولى اصنافا اخرى من الايواء، وبذلك لا يمكن احصاءها لاحصاء دقيق.

وقد ظل التوزيع الجهوي للمد السياحي غير متساو. وهكذا لا زالت اكادير تسجل اقوى اقبال على الاطلاق، بحيث أنها أحرزت على نسبة 34,5 ٪ من ايام الاقامة، في حين ان نصيب مراكش الذي شهد زيادة بمعدل 14 ٪، بلغ 20 ٪، اما ناحية طنجة ـ تطوان التي لا يشتد عليها الاقبال الا لفترة محدودة في فصل الصيف، فقد استفادت بنسبة 18 ٪ من المجموع.

التجهيز والسياسة السياحية

واصلت السلطات العمومية جهودها بعزم ومثابرة لتحقيق الأهداف المرسومة لتنمية القطاع السياحي. وهكذا تمت مباشرة العديد من الاعمال تهم في آن واحد تهيئة المناطق السياحية، وتحسين وتنويع المنتوج السياحي، سواء من حيث الكم او الكيف. ولعل ابرز مظهر لهذه السياسة يكمن في الحث على انشاء وحدات للايواء في جنوب الاطلس وخصوصا في الاقاليم الصحراوية.

ذلك ان انفتاح هذه المناطق للانشطة السياحية يشكل ولا ريب، مرحلة هامة في المسلسل التنموي للقطاع، بحيث ان انشاء مراكز للترفيه والاستقبال بهذه المنطقة، لا يمكن الا ان يعزز الطابع الاصيل الذي تتميز به السياحة، سواء تعلق الامر بالسياحة الدولية او السياحة الداخلية. وسوف تلقى مجموعة هذه الاعمال مما لا شك فيه امتدادها الطبيعي في التأييد المتزايد سواء من لدن المستثمرين والعملاء الاجانب او من طرف المبادرة الوطنية الحرة، التي اصبحت اكثر مراسا وأحسن دراية بمتطلبات اسواق الاسفار، واكثر اهتماما بما يتوقعه الزبناء من جودة في الخدمات.

وقد تم تعزيز الطاقة الايوائية باسرة اضافية بلغ عددها 2.543، استلزمت استثمارات تجاوز قدرها 450 مليون درهم، فأصبحت الطاقة الفندقية تشتمل على 75.600 سرير عند نهاية 1987، ينتمي قرابة النصف منها الى الفئة المصنفة في 4 و5 نجوم. والجدير بالذكر أن هذا الرقم لا يتضمن حوالي 12.000 سرير تتوفر لدى وسائل الايواء غير المصنف.

أما الوحدات التي لا زالت في طور الانجاز، فانها تهم تشييد اكثر من 23.000 سرير تستوجب انفاق 3,3 مليار درهم. وتخص المشاريع السياحية المقبولة ما يفوق بقليل 11.000 سرير، يستلزم انشاؤها ما قدره اكثر من مليارين من الدراهم.

وأخيرا، وفي مجال النقل السياحي، ستتطلب المشاريع المقبولة هذه السنة نفقات استثمارية يتجاوز مبلغها 430 مليون درهم، لاقتناء 346 حافلة وطائرة لنقل الركاب.

وفي نهاية الامر يتضح ان اسهام القطاع السياحي ضمن الاقتصاد الوطني يظهر في تطور مطرد، ومع ذلك فانه لا زال يبدو دون مستوى المؤهلات التي تتوفر عليها البلاد في هذا الميدان والتي تتيح آمالا مشروعة في تعزيز القطاع السياحي بصفة هامة، ومن ثم جعل اسهامه اسهاما قويا في تحسين الحسابات الخارجية. ان تحقيق هذا الهدف ليفترض نهج سياسة جريئة من أجل النهوض بهذا القطاع خاصة ازاء وسطاء الاسفار، ترتكز على محاور تشد اليها الاهتمام وتستند الى الاصالة والى وجود تراث ثقافي منفرد وكذا الى امكانية تدعيم المنشآت الترفيهية الموجودة. وتعد سياسة كهذه المكمل الضروري لانشاءات الايواء التي هي في طور الانجاز.

الاسعار ـ الاجور ـ السكان ـ التشغيل

الاسعار

تميزت سنة 1987 بتباطؤ بارز في ارتفاع الاسعار. وهكذا لم يتجاوز تصاعد كلفة المعيشة 2,8 ٪ فيما بلغت معدلات تزايد الاسعار بأسواق الجملة وعلى مستوى الانتاج الصناعي 1 ٪و3,6 ٪ على التوالي.

ان نتائج كهذه، والتي تعكسها المقاييس الثلاثة رغم تنوع بنياتها والفترات الاساسية لكل منها، تعد امتدادا بشكل أكثر بروزا مما لوحظ خلال 1986،للتوجه نحو التباطؤ. ويكشف هذا التحول عن تأثير عوامل ظرفية ومفعول الاجراءات الرامية الى استقرار الطلب، كما أنه يبدو وقد رسم اتجاها جديدا لتطور الاسعار خلال الاعوام المقبلة يتميز بتصاعد اقل مما كانت عليه فيما مضى.

فعلا، أسفرت الظروف المناخية الملائمة التي سادت اثناء 1986 وخلال الاشهر الاوائل من عام 1987 عن تقلص أسعار بعض المواد، فيما بقيت الاسعار الزراعية الخاضعة للتحديد عند مستوياتها السابقة. وفي ذات الوقت، فان استقرار كل من الاجر الادنى القانوني وتعريفات المواد البترولية للسنة الثانية على التوالي، وكذا تقلص أسعار المواد الخام المستوردة والذي تعزز بفضل تخفيض جديد للضريبة الخاصة عند الاستيراد، قد عملا على ابطاء ارتفاع تكاليف الانتاج. وهكذا، وفي اطار متميز بحرية أكثر للاسعار والواردات ومتسم بليونة الضرائب، والرسوم الجمركية، فان ارتفاع أثمان البيع كان معتدلا. ومن جهة أخرى، فان العمل التنظيمي الذي تم القيام به منذ 1983 بهدف اعادة التوازنات الاساسية وكذا مستويات الدخول وكيفية توزيعها لم يفتها ان يؤثرا على تطور الطلب بالاسهام في التخفيف التدريجي من توتر الاسعار.

مقياس تكاليف المعيشة

لا زال تطور كلفة المعيشة يقاس بمؤشر تمتد فترة أساسه من ماي 1972 الى أبريل 1973، ويستند الى سلة تحتوي على 210 مادة تدخل في استهلاك خمس فئات اجتماعية اقتصادية من العائلات الحضرية، ذات الدخل المتوسط. ان هذا المقياس الذي تم إعداده باعتماد بنيات للاسعار والانفاق ترجع الى خمسة عشر سنة مضت يبقى الاداة الوحيدة المتوفرة لتتبع حركات أسعار التقسيط ولو ان قدرته التمثيلية تضاءلت شيئا ما. وبالرغم من انه ينبغي التزام الحذر في تأويل تغيراته الاجمالية، نظرا على الخصوص للوزن الهام الممنوح للتغذية والذي يجعله شديد التأثر بالتقلبات الظرفية لاسعار المواد الزراعية، فانه يبقى مع ذلك مؤشرا اقتصاديا جيدا.

لم يتجاوز تزايد كلفة المعيشة، البالغ 7,7 ٪ في 1985 و8,8 ٪ في 1986، نسبة 2,8 ٪ سنة 1987، وهي أدنى نسبة على الاطلاق سجلت منذ انجاز هذا المقياس (1)

وحسب التسلسل الزمني، سجل المقياس العام، بعد التصاعد الملاحظ عادة أثناءالربع الاول من السنة، تقلصا موسميا امتد هذه السنة الى غاية شهر يوليوز، وفيما بعد ذلك، تزايد من جديد من شهر غشت الى أكتوبر بفعل ارتفاع أسعار المواد الغذائية والاعياد، والعطلة الصيفية، والدخول المدرسي. واستقرت الاثمان خلال شهر نونبر قبل ان تتراجع عند ختم السنة بشكل أقوى مما هو مألوف.

وقد شمل هذا التباطؤ كل المدن التي يشملها الاحصاء. فباستثناء معدل 4,3 ٪ الملاحظ بمدينة مراكش حيث كانت الوضعية الزراعية غير ملائمة، كانت نسب الارتفاع جد قريبة من المتوسط المسجل على الصعيد الوطني، حيث انها تراوحت ما بين معدل أدنى بلغ 2,1 ٪ وسجل في مدينة القنيطرة ومستوى أقصاه 2,9 ٪ وقد لوحظ بمدينتي الدار البيضاء وأكادير.

وبالمثل فان كل المجموعات تقريبا أظهرت أقل ارتفاع لها منذ السنة الاساسية لهذا المقياس ولو كانت هناك فوارق هامة من قطاع لآخر. ذلك ان أسعار الخدمات تزايدت بمعدلات أسرع نسبيا من نسق ارتفاع المنتجات الصناعية فيما ظلت أثمان المواد الزراعية شبه قارة بحيث أن اسهامها في زيادة كلفة المعيشة استقر في المجموع عند 15,6 ٪ فقط، في نظير 61,5 ٪ أثناء العام السابق.

	الترجيح ٪	المتوسط السنوي 1986	المتوسط السنوي 1987	التغير الاجمالي ٪	التغير المرجح ٪
التغذية	54,0	391,4	394,3	0,7	0,4
الملبس	8,5	281,3	294,3	4,6	0,3
السكن	13,5	297,1	309,4	4,1	0,5
الصيانة ـ الصحة ـ العلاج	5,5	269,5	284,6	5,6	0,2
النقل ـ التسلية وغير ذلك	18,5	397,7	423,9	6,6	1,4
المقياس العام	100	363,8	373,8	2,8	2,8

(1) يرجع للملحق الاحصائي رقم 24.

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

لم يتعد ارتفاع مقياس ركن «التغذية» 0,7 ٪، وهو معدل ضعيف بصفة استثنائية، يعزى جزئيا الى عوامل ظرفية. وقد سجلت اللحوم بوجه خاص، التي اعطيها ترجيح نسبته 25 ٪ ضمن نفقات التغذية، ولاول مرة تراجعا نسبته 4 ٪ على اثر تزايد العرض. وكان الشأن كذلك بالنسبة للخضر والفواكه الجافة والبيض والمواد الدهنية أما أثمان باقي المواد ذات التسعير الحر فقد تباطأ اسراعها بالمقارنة مع سنة 1986، باستثناء الخضر والفواكه الطرية على وجه الخصوص. وفي الاخير، تم رفع الحليب بمفرده، من ضمن الاسعار الخاضعة للتحديد.

ويبين المقياس المتعلق بركن «النقل، التسلية وغير ذلك» من جهته، والذي شهد زيادة بنسبة 6,6 ٪ خلال 1987 عوض 9,3 ٪ أثناء السنة المنصرمة، بعض التباطؤ شمل كل مكونات هذا الركن باستثناء أسعار السجائر التي زادت بنسبة 19,2 ٪، في نظير 5,4 ٪ سنة 1986، وأثمان أمتعة الاستهلاك الدائمة التي سجلت ارتفاعا طفيفا بنسبة 1,8 ٪ بعد أن كانت قارة أثناء العام الماضي.

ولم يتجاوز سبق ركن «المسكن» معدل 4,1 ٪ سنة 1987، مقابل 7,4 ٪ في العام الماضي، ويعكس في آن واحد زيادة الاكرية بنسبة 4,3 ٪ تساوي نظيرتها للسنة السابقة، وارتفاعا أقل لكل من التوينات والادوات وآلات التجهيز المنزلي، وكذا النفقات المرتبطة بالسكن.

وفي الاخير، اتسعت مجموعتا «الملبس» و«الصيانة، الصحة، والعلاج» سنة 1987 بمعدل 4,6 ٪ و5,6 ٪ على التوالي، أي بنسق أقل سرعة منه في العام الماضي حيث بلغت نسبة الزيادة 5 ٪و7,4 ٪.

مقياس اسعار الجملة

يتم تتبع أسعار الجملة بواسطة مقياس يرجع أساسه الى سنة 1977، ويشمل 231 مادة زراعية وصناعية وطاقية.

ويبدي هذا المقياس زيادة بمعدل 1 ٪ فقط سنة 1987 وهي أضعف زيادة تسجل منذ بداية العمل به (1).

وخلافا للاتجاه الملاحظ عادة خلال السنة، فان تطور هذا المؤشر، الشديد التأثر بتغير اسعار المواد الزراعية، قد تميز سنة 1987 بارتفاع بطيء نسبيا طوال الخمسة أشهر الاولى. وقد تسارعت هذه الحركة التصاعدية فيما بعد بحيث استمرت الى غاية تم السنة، ما عدا تقلص لمدة وجيزة اثناء شهري يوليوز ونونبر، ارتبط بتدني أسعار الاسماك ومنتوجات تربية الماشية.

	الترجيح ٪	المتوسط السنوي 1986	المتوسط السنوي 1987	التغيير الاجمالي ٪	التغيير المرجح ٪
القطاع الفلاحي	39,6	241,8	236,4	2,2 -	0,9 -
القطاع الصناعي	60,4	244,0	251,6	3,1 +	1,9 +
منها ـ الطاقة	6,2	318,3	326,8	2,7 +	0,2 +
ـ الصناعات الغذائية	25,0	230,4	227,7	1,2 -	0,3 -
ـ الملبس والنسيج	7,3	193,0	208,2	7,9 +	0,5 +
ـ صناعات التعدين	10,4	269,0	287,4	6,8 +	0,8 +
ـ صناعات خفيفة أخرى	11,5	243,4	258,6	6,2 +	0,7 +
المقياس العام	100	243,1	245,6	1,0 +	1,0 +

لقد كرس تطور مقياس القطاع الفلاحي الميل الى التباطؤ الملاحظ منذ سنة 1985، حيث انه أفرز لاول مرة انخفاضا بلغ بالمتوسط 2,2 ٪، أسهم فيه تقلص أسعار كل من الفواكه بنسبة 17,2 ٪، الزراعات الصناعية والزيتية بمعدل 5,9 ٪، ومنتوجات تربية الماشية. وسجلت أثمان الحبوب والاخشاب من جهتها تباطؤا واضحا. وتكون أسعار الزراعات الخضرية والاسماك قد تزايدت بفردها بمعدلات أسرع مما كانت عليه خلال 1986.

وفي القطاع الصناعي، لم يتجاوز ارتفاع الاثمان، الذي وصل الى 9,1 ٪ طوال السنتين الماضيتين، معدل 3,1 ٪ في 1987. وقد شمل هذا التباطؤ كل الفروع الصناعية، ما عدا كلفة الطاقة التي سجلت زيادة نسبتها 2,7 ٪، مقابل 1,7 ٪ في 1986، بل شهدت الصناعات الغذائية تقلصا بنسبة 1,2 ٪ عكس على الخصوص تدني أسعار اللحوم.

(1) يرجع للملحق الاحصائي رقم 30.

مقياس أسعار الانتاج الصناعي

ان مقياس أسعار الانتاج الصناعي الذي يستعرض تطوره الجدول الوارد ادناه يقوم على أساس فترة تمتد ما بين شهري يوليوز 1975 ويونيو 1976، ويستند الى أسعار 142 مادة تم احصاؤها دون اعتبار الرسوم.

	الترجيح	المتوسط السنوي 1986	المتوسط السنوي 1987	التغيير ٪
الصناعات الغذائية	46,0	225,3	230,5	2,3 +
الملبس والنسيج	13,5	350,1	363,6	3,9 +
صناعات التعدين	21,3	300,7	312,0	3,8 +
صناعات أخرى خفيفة	19,2	266,8	281,2	5,4 +
المقياس العام	100	266,1	275,6	3,6 +

ان الاستقرار النسبي لتكلفة اليد العاملة والطاقة طوال سنتين متتابعتين، وكذا انخفاض أسعار العديد من المواد الاولية المستوردة كانا وراء التخفيف من تصاعد أسعار الانتاج. وفي المجمل تراجعت نسبة الارتفاع الى 3,6 ٪ سنة 1987 بعد أن تدنت من 14,5 ٪ سنة 1985 الى 12,4 ٪ سنة 1986، وقد عكست تباطؤا بينا، شمل علاوة على ذلك كل الفروع المكونة لهذا القطاع.

وقد لوحظت أضعف زيادة على الاطلاق فيما يخص فرع الصناعات الغذائية حيث أنها انحصرت في نسبة 2,3 ٪،وذلك على اثر وقع الانكماش الظرفي لاسعار المواد الاولية، وتحددت عند 3,9 ٪ و3,8 ٪ على التوالي في فرعي النسيج والتعدين، فيما بلغ معدلها 5,4 ٪ فيما يرجع لباقي الصناعات الخفيفة.

الاجور

في اطار السعي الى إعادة التوازنات الاساسية والتي تفترض سن اجراءات لضبط الطلب الداخلي لم يتم الاقدام على مراجعة عامة رسمية للدخول والتي لم يعد لها مبرر على كل حال نظرا للتباطؤ الواضح لكلفة المعيشة خلال 1987. وهكذا لم يطرأ أي تغيير على الحد الادنى للاجر القانوني منذ ان تقرر رفعه في شهر شتنبر 1985 الى 530 درهم شهريا في قطاع الفلاحة و820 درهم في قطاع الصناعة والخدمات. كما ان الراتب المطبق في الوظيفة العمومية لم تطرأ عليه أية زيادة ذات طابع عام طول السنتين المنصرمتين.

وقد يكون من العسير والحالة هذه، الاحاطة بالتطور الحقيقي للاجور خاصة منها ماتتعدى الحد الادنى القانوني. غير انه من المرجح ان تكون التعديلات التعاقدية المطبقة في القطاع الحر وشبه العمومي معتدلة نسبيا.

الاستهلاك

شمل الاستقصاء الوطني حول الاستهلاك والانفاق الذي اجري فيما بين 4 نونبر 1984 و17 نونبر 1985 عينة من 14.520 أسرة تم انتقاؤها ضمن مختلف الفئات الاقتصادية الاجتماعية. وقد مكنت النتائج الاولية التي توفرت خلال 1988 من التعرف على المستوى المعيشي المتوسط للسكان وتشكيل بنية الاستهلاك، كما انها أبرزت الفوارق الفاصلة سواء فيما بين المراكز الحضرية والبوادي، أم بين مختلف الفئات الاقتصادية والاجتماعية، غير انه ينبغي تأويل استنتاجات الاستقصاء بما يلزم من الحذر نظرا للسنة التي وقع عليها الاختيار والتي صادفت فترة اتسمت في آن واحد بآثار سياسة تقويم التوازنات الاساسية والمخلفات السلبية لدورة توالت أثناءها سنوات عدة من الجفاف.

وقد بلغ الانفاق السنوي الفردي، كما تم تقديره على ذلك النحو، 3623 درهم بالمتوسط بالنسبة للبلاد بأجمعها، ووصل الى 4.915 درهم بالوسط الحضري والى 2.637 درهم في البوادي. كما أنه سجل ارتفاعا بالارقام الثابتة نسبته 1,1 ٪ ما بين 1970 و1985، مبرزا بذلك تحسن المستوى المعيشي للسكان، وقد واكبه تقلص الفوارق بين مختلف الفئات الاجتماعية. الا انه لازال هناك تباين بارز، حيث أن 6 ٪ من العائلات توجد ضمن الشريحة العليا تؤدي نسبة 22 ٪ من الانفاق الكلي، أي ما يكاد يعادل انفاق نصف السكان، في حين لا تتجاوز نفقات 14 ٪ منهم 3 ٪.

يبرز تحليل بنية النفقات كما يتضح من خلال الجدول أدناه هيمنة مشتريات المواد الغذائية والتبوغ التي تقدر حصتها بنسبة 50,6 ٪ فيما يخص المجموع و45,3 ٪ بالنسبة للمراكز الحضرية و58,2 ٪ للبوادي. وتأخذ هذه المعاملات بالاعتبار، زيادة على النفقات

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

الفعلية، الاستهلاك الذاتي الذي لا يزال ذا أهمية في الوسط القروي، حيث تبلغ حصته 35 ٪ بالنسبة للحبوب و76 ٪ فيما يرجع للمنتجات اللبنية و30 ٪ للحوم.

المجموعات	الوسط الحضري	الوسط القروي	المجموع
التغذية، المشروبات والتبغ	45,3	58,2	50,6
الملبس	7,4	7,1	7,3
السكن ونفقات الطاقة	22,8	16,2	20,1
التجهيزات المنزلية	5,0	5,5	5,2
الصحة والعلاجات الطبية	5,4	3,5	4,6
النقل والمواصلات	5,9	4,3	5,2
التسلية، الثقافة والتعليم	4,3	2,0	3,4
نفقات أخرى	3,9	3,2	3,6
المجموع	100	100	100,0

وتشكل اقتناءات المواد الغذائية بمفردها 48,6 ٪ من التكلفة المالية العائلية مقابل 54 ٪ سنة 1970، أي بتراجع بأكثر من 5 نقط، ويفسر الانخفاض في الجزء الاكبر منه، بتدني وزن التغذية ضمن ميزانية العائلات القروية، التي خفضت بشكل ملموس من استهلاكها للسكر والحبوب والمنتجات اللبنية.

وتستوعب مصاريف السكن، التي تندرج الاكرية الفعلية منها والتقديرية وتكاليف الطاقة بنسبة الثلثين في تركيبها، خمس ميزانية العائلات، وهي نسبة قد اتسعت بمقدار الثلث في ظرف خمسة عشر سنة.

ويتيح توزيع مكونات الاستهلاك بحسب الفئات الاقتصادية والاجتماعية ملاحظة فوارق هامة. ذلك ان العائلات المكونة من الاطر العليا ترصد 33,2 ٪ من مصاريفها للتغذية و10,3 ٪ للنقل والمواصلات فيما تبلغ هذه المعاملات 59,2 ٪ و3,2 ٪ على التوالي بالنسبة لعمال القطاع الزراعي. وقد لوحظ تباين حدد بين 1 و6,1 فيما بين تلك الفئات من العائلات التي تقع في أقصى طرفي قائمة شرائح النفقات.

السكان والتشغيل

يجري تقدير عدد السكان باعتماد زيادة سنوية بمعدل 2,6 ٪، وينطوي على نسب اجمالية لتزايد المواليد والوفيات تصل الى 34,8 و9,1 في الالف على التوالي. وقد بلغ، على هذا الاساس، عند متم 1987نحو 23,7 مليون نسمة منها 41 ٪ تقل اعمارهم عن 15 سنة. وتزايد سكان الحواضر، الذين يكونون نسبة 45 ٪ من المجموع بمعدل 3,6 ٪ وهو نسق قد تسارع خاصة على اثر حركة هجرة البادية لما يناهز 140.000 شخص سنويا منهم قرابة الثلث في سن يؤهلهم للعمل.

ولقد كان لتوافر اليد العاملة أن مارس ضغوطا على سوق الشغل والتي لم يكن بوسع النمو الاقتصادي استيعابها. وحسب المعطيات الحديثة المتوفرة، يكون عدد السكان النشيطين قد ارتفع بنسبة 6,9 ٪ سنة 1986، فيما اسفر التوسع الاقتصادي للقطاعين الثانوي والثالث والذي لم يتجاوز 2,6 ٪، عن زيادة التشغيل بمعدل 4,4 ٪. وهكذا ارتفع معدل البطالة في الحواضر الى 15,5 ٪ وشمل نحو نصف مليون شخص.

وفي هذا السياق، يبدو أن التطور الظرفي خلال 1987 لم يسهم قط في تحسن اجمالي لسوق التشغيل، ولو كانت هناك فوارق فيما بين القطاعات المختلفة. ففي الفلاحة والمعادن حيث كانت الوضعية غير ملائمة، ازدادت الحالة تفاقما دون شك، فيما سجل عدد المناصب الجديدة المتوقع انشاؤها بالادارات العمومية، والبالغ 14.300، تقلصا طفيفا بالمقارنة مع سنة 1986. وبخلاف ذلك، وصل الانشاء الصافي لمناصب الشغل في قطاعي الصناعة والخدمات، والمصرح بها أساسا بفرعي البناء والنسيج، الى 17.000 أي بزيادة 17 ٪، وقدشملت تخفيضات أوقات العمل عددا أقل من الشغالين بالمقارنة مع 1986 كما أن الوضع الاجتماعي ظل هادئا نسبيا. ومن جهة اخرى، يتوقع ان تخلق المشاريع الاستثمارية الموافق عليها حوالي 54.000 منصب شغل، أي بزيادة 56 ٪ بالنسبة لسنة 1986.

أما عمليات الانعاش الوطني فقد وفرت من جانبها زهاء 12 مليون يوم عمل ومكنت من تشغيل مايزيد على 50.000 عاطل، وذلك من أجل تنفيذ برامج تجهيز وبنيات أساسية، التي تتطلب يدا عاملة وافرة وقليلة التأهيل.

وسجلت حركة الهجرة تباطؤا جديدا، فكرست بذلك التطور الملاحظ منذ عدة سنين مضت، ولم تشمل هذه السنة الا ذهاب نحو 3.500 عامل مؤقت باتجاه فرنسا، وعددا محدودا من مناصب الشغل عرضتها بعض الاقطار العربية. الا انه اذا كانت فرص التشغيل الصادرة عن البلدان الاجنبية قد تضاءلت بقوة، فان جالية العمال المغاربة بالخارج لا زالت هامة من حيث العدد وحجم الاموال التي تحولها بصفة منتظمة.

التجارة الخارجية

تميزت المبادلات الخارجية بشكل أساسي خلال سنة 1987، بتوسع الكميات المقتناة، بأسعار في انخفاض، وبارتفاع متواصل للصادرات، وذلك في محيط دولي أكثر قسرا، اتسم بوجه خاص بتعزيز الاجراءات الحمائية بالاقطار المصنعة، وفتور الطلب خاصة على المواد الاولية، وارتفاع أسعار البرميل من النفط. وقد اسفر بالفعل عدم كفاية الامطار عن تزايد حاجيات الاستيراد من الحبوب وعن تدني ارساليات المواد الزراعية.

وفي نهاية الامر، بلغ مجموع المبادلات التجارية 58,7 مليار درهم، وبدت في ارتفاع بمعدل 3,4 ٪ فمثلت 41,9 ٪ من الناتج الداخلي الاجمالي.

وقد شملت الواردات حجما تجاوز 13,6 مليون طن، أي بارتفاع بمعدل 14,4 ٪، لكنها لم تنم الا قليلا من حيث القيمة التي بلغت 35,3 مليار درهم، أي بنسبة 1,9 ٪. وترتبط هذه النتيجة بصفة رئيسية بكون المقتنيات من الحبوب والكبريت بكميات تزايدت بنسبة 39,8 ٪ و22,2 ٪ على التوالي، قد استلزمت مصروفات تضاءلت بمعدل 3,4 ٪ و7,7 ٪، على اثر تدهور الاسعار بالاسواق العالمية. وعلى كل حال، فان نمو الطلبات من مواد الاستهلاك والمنتوجات الطاقية، كما ان تزايد تكلفة المنتجات نصف المصنعة، قد عوضا بما يقارب النصف بتقلص المقتنيات من أمتعة التجهيز. وعلاوة على ذلك، وبدون اعتبار الفاتورة النفطية، التي بلغت 6,2 مليار درهم فارتفعت بنسبة 13,6 ٪ فان غيرها من الواردات، وقدرها 29,1 مليار درهم، قد سجلت انكماشا طفيفا ولو ان الكميات المتلقاة قد ابدت نموا هاما، نسبته 18,2 ٪.

اما الصادرات، فقد بلغت من جهتها 18 مليون طن فتقلصت بمعدل 1,7 ٪، و 23,4 مليار درهم أي بزيادة نسبتها 5,8 ٪. سجلت مبيعات بعض المنتوجات المصنعة كالحامض الفوسفوري وعلى الخصوص المنسوجات ازدهارا واضحا بينما سلكت ارساليات المواد الغذائية،والمواد المعدنية بعكس ذلك اتجاها نحو الانخفاض. غير أنه باستثناء الفوسفاط ومشتقاته، والتي تحدد مدخولها في 7,6 مليار درهم، أي بتراجع نسبته 1,8 ٪، بلغت باقي الصادرات 15,8 مليار درهم، فاتسعت بمعدل 9,9 ٪، فيما تدنت الكميات المبيعة بنسبة 1 ٪ تقريبا عن مستواها للسنة الماضية.

وفي هذه الظروف، بلغ العجز التجاري 11,9مليار درهم، بحيث لم يعد يمثل سوى نسبة 8,5 ٪ من الناتج الداخلي الاجمالي عوض 9,3 ٪ في العام السابق و14,2 ٪ سنة 1985.ويعزى هذا التحسن الجديد في قسط منه الى عوامل من أصل خارجي، وقد مكن من رفع معدل التغطية من 55,6 ٪ الى 66,3 ٪ في ظرف ثلاث سنوات. وفوق ذلك، سجلت معادلات التبادل للسنة الثانية على التوالي، انتعاشا.قدر هذه السنة بمعدل 5 ٪.وقد نتج هذا التطور الملائم عن انخفاض الاسعار، وخاصة منها اسعار المواد الاولية بالاسواق العالمية، وارتفاع محدود لاسعار الانتاج الداخلية.

لقد تم احراز هذه التقدمات الجديدة في وقت تواصل خلاله بخطى حثيثة وعلى نطاق واسع سنة 1987، مسلسل تحرير المبادلات الخارجية الذي شرع فيه منذ بضع سنين خلت. وهكذا ومنذ دخول البرنامج العام للواردات الجديد في حيز التطبيق خلال شهر غشت، اصبحت لائحة المواد الحرة للاستيراد تمثل 90 ٪ تقريبا من المجموع. وعلاوة على ذلك، خفض معدل الرسم الخاص عند الاستيراد من 7,5 ٪ الى 5 ٪.

وبموازاة مع ذلك، تم خلال هذه السنة تكميل نظام الحث على التصدير باجراءات جديدة، ذلك أن الاساليب الخاصة لتعبئة الديون الناشئة على الخارج، والتي كان الغرض منها تمكين المصدرين من تمويل مشترياتهم بواسطة مجلوب مبيعاتهم للخارج، قد ادخلت عليها بعض الليونة، كما ان مدة الاعفاء من الضريبة على الارباح المهنية للمقاولات المصدرة قد تم تمديدها من جديد لمدة عام، وعلاوة على ذلك، جرى تبسيط بعض المسطرات الجمركية، وأخيرا ، حذف الاحتكار والمراقبة المفروضين على مبيعات المنتوجات الزراعية الغذائية، والمارسين الى حد الان، من طرف مكتب التسويق والتصدير، وتم احداث مؤسسة لمراقبة وتنسيق الصادرات.

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

ومن جهة اخرى، تمكن المغرب من الانضمام في يونيو 1987 الى الاتفاق العام حول التعريفات الجمركية والتجارة (گات)، وذلك عقب اقرار تخفيض رسوم الجمرك، وتحرير الواردات. وفيما يتعلق بالروابط مع المجموعة الاقتصادية الاوروبية، فقد تم الدخول معها خلال 1987 بوجه خاص، في مفاوضات شمولية بهدف التوصل الى اتفاق حول الصيد البحري، بمشاركة كل أقطار السوق المشتركة، ولتسويق بعض المنتوجات الزراعية والصناعية. كما انه حصل الاتفاق بشأن حصة صادرات المنسوجات، تستغرق مدته ثلاث سنوات.

ويتضح من خلال الجدول التالي، ان المبادلات التجارية، المعبر عنها بواسطة كيفية الاحتساب الجمركي، قد خلفت عجزا قدره 8,7 مليار درهم، أي بتراجع بمعدل 7,3 ٪ عن نظيره لسنة 1986.

ملايين الدراهم	1983	1984	1985	1986	1987
الواردات مسلمة بميناء الشحن (1) ...	23 288	31 300	35 194	31 493	32 097
الصادرات مسلمة بميناء الشحن (2) ..	14 724	19 110	21 740	22 104	23 390
الرصيد	8 564–	12 190–	13 454–	9 389–	8 707–
التغطية (بالنسبة المائوية)	63,2	61,1	61,8	70,2	72,9

(1) باستثناء المواد المستوردة بدون مقابل.
(2) و (3) بما فيها من وقود المستودعات المستخدم لتموين السفن والطائرات.

كما أن الرصيد السلبي للميزان التجاري، الذي تم احتسابه على أساس أن الصادرات مسلمة بميناء الشحن وادماج ضمن قيمة الواردات تكاليف التأمين والنقل، والتي قدرت بمبلغ 3.174 مليون درهم عوض 3.175 مليون منذ عام مضى، قد تدنى الى 11,9 مليار درهم. ويبدو عند هذا المستوى، في انخفاض نسبته 5 ٪ من سنة لاخرى، ليمثل ما يناهز ستة اشهر من الصادرات في مقابل سبعة أشهر خلال سنة 1986. وهكذا، تحسن أيضا معدل التغطية لما انتقل من 63,9 ٪ الى 66,3 ٪(1).

ويبين تحليل التدفقات التجارية بحسب اصناف المنتوجات، قبل كل شيء تعزيزا واضحا للمرصيد الايجابي لامتعة الاستهلاك، تحت تأثير النتائج الجيدة المسجلة بفرع النسيج. ويظهر فيما بعد ذلك، تحسنا خفيفا لفائض الميزان الغذائي، يعزى بوجه خاص الى التراجع البين لاسعار المواد المستوردة كما ان العجز الناتج عن تبادل امتعة التجهيز قد تقلص من جانبه. وعلى النقيض من ذلك، تدهورت الارصدة السلبية لمبادلات المواد الخام والمنتوجات الطاقية، على اثر انخفاض كل من الكميات المصدرة من الفوسفاط وتسعيرها من جهة، وتزايد تكلفة الطاقة، من جهة أخرى.

ملايين الدراهم	1983	1984	1985	1986	1987
المواد الغذائية	72–	1 534–	389+	2 197+	2 366+
الطاقة ومواد التزييت	6 445–	8 236–	9 965–	4 865–	5 528–
المواد الخام	1 179+	1 434+	214+	492–	848–
أصناف المنتوجات	1 157–	1 363–	2 136–	2 558–	2 592–
مواد التجهيز	4 774–	6 333–	6 367–	7 832–	7 066–
مواد الاستهلاك	402+	746+	930+	1 046+	1 787+
المجموع	**10 867–**	**15 286–**	**16 935–**	**12 504–**	**11 881–**

وكما كان الشأن في الماضي، لا زالت البنية الجغرافية لمعاملات التجارية مع الخارج تتسم بهيمنة السوق المشتركة، لكن العجز التجاري الذي تم افرازه بالنسبة لهذه المجموعة قد خف بشكل ملموس، وخصوصا بازاء فرنسا. الا ان انضمام البرتغال منذ 1986، وبوجه خاص اسبانيا الذي من شأنه ان يخفض بنسبة قوية مشتريات المجموعة من بواكير وحوامض، وكذا ابطاء هيئات المجموعة الاقتصادية الاوروبية في اعادة تكييف اتفاقية التعاون المبرمة سنة 1976، تشكل سببا لانشغالات بالغة ليس فقط بالنسبة الى المستقبل القريب ولكن خصوصا على المدى الطويل، اذا لم يتم الى ذلك الحين ايجاد حل يسمح بتبني اطار شامل وصالح للحفاظ على الروابط المتميزة والعريقة التي تهم الميدانين التجاري والمالي.

ومن جهة اخرى، تم بذل الجهود من أجل تعزيز الوضعية التجارية ازاء الشركاء التقليديين، كما بوشرت اعمال تنويع المنافذ بهدف البحث عن اسواق جديدة. ولهذا الغرض، تيمم من الضرورة بمكان معرفة جيدة لمسالك التوزيع، والعادات الاستهلاكية والقوانين المطبقة من طرف الاقطار الاجنبية.

(1) يرجع للملحقات الاحصائية من 31 الى 36.

الاستيرادات

ان الاستيرادات التي تراجعت خلال 1986 بنسبة 3,5 ٪ من حيث الوزن و10,5 ٪ فيما يخص القيمة، قد سجلت على النقيض من ذلك، زيادة قوية، بمعدل 14,4 ٪ من حيث الحجم، و1,9 ٪ فيما يتعلق بالقيمة، ووصلت الى مبلغ 35.271 مليون درهم في مقابل 13.641.000 طن. وتنطوي هذه النتائج الاجمالية تطورات تختلف من باب لاخر.

وهكذا ارتفعت مشتريات المواد الغذائية والمنتوجات الخام، توالياً بنسبة 28,2 ٪ و20 ٪ من حيث الوزن لكن القيمة المقابلة لها نزلت بمعدل 8,1 ٪ و2,7 ٪. كما تزايدت مقتنيات انصاف المنتوجات بمعدل 4 ٪ فيما يخص الوزن و8,9 ٪ من حيث القيمة، وسجلت أيضا مشتريات المواد الطاقية وأمتعة الاستهلاك زيادات سواء تعلق الامر بالكميات أو المبالغ. وبخلاف ذلك، تقلصت التموينات من مواد التجهيز بمعدل 11,7 ٪ فيما يرجع للوزن و10,7 ٪ بالنسبة للقيمة.

وقد أدى هذا التطور الى تغييرات في توزيع الواردات بحسب القطاعات. وهكذا خفضت حصتا المواد الغذائية وأمتعة التجهيز توالياً من 12,5 ٪ الى 11,3 ٪ ومن 23,8 ٪ الى 20,9 ٪، كما تراجع نصيب المواد الخام من 16,2 ٪ الى 15,5 ٪. وقد تعززت، بخلاف ذلك، الاهمية النسبية للابواب الاخرى، حيث انتقلت من 15,7 ٪ الى 17,5 ٪ فيما يرجع للطاقة، ومن 10,1 ٪ الى 11,6 ٪ بالنسبة لمواد الاستهلاك، ومن 21,7 ٪ الى 23,2 ٪ فيما يخص انصاف المنتوجات، التي اصبحت بذلك العنصر المهيمن في بنية الاستيرادات.

المواد الغذائية

تحددت مشتريات المواد الغذائية التي تمت بأسعار منخفضة في مبلغ 3.980 مليون درهم، فتراجعت بمعدل 8,1 ٪، بعد التقلص الملاحظ سنة 1986 ونسبته 15,2 ٪. الا ان الكميات المقابلة سجلت ارتفاعا ملموساً بمعدل 28,2 ٪ يأتي في اعقاب الانخفاض بنسبة 17,4 ٪ خلال السنة الماضية ذلك ان مقتنيات الحبوب، التي تتكون بما يقارب تسعة أعشار من القمح وتشكل 41 ٪ من هذا الباب، بلغت 22 مليون قنطار، أي بتوسع نسبته 39,8 ٪، غير ان قيمتها تدنت بمعدل 3,4 ٪، اذ تحددت في مبلغ 1.631 مليون درهم.

ومن جهة أخرى، سجلت قيمة باقي الاستيرادات من المنتوجات الغذائية، البالغة 2.349 مليون درهم، انخفاضا بمعدل 11 ٪ نتج جزئيا عن تراجع الكميات المقتناة بنسبة 8,7 ٪ يعزى بدوره الى انخفاض طفيف في كميات السكر والمنتجات الحليبية. أما مجلوبات الشاي والتوابل، فقد تزايدت بخلاف ذلك، سواء من حيث الحجم أو من حيث القيمة.

الطاقة ومواد التزييت

ان النفقات برسم استيراد المنتجات الطاقية ومواد التزييت، التي انتقلت حصتها في ظرف سنة من 15,7 ٪ الى 17,5 ٪، في نظير 28 ٪ سنة 1985، قد بلغت 6.170 مليون درهم، فاتسعت بنسبة 13,6 ٪ تحت التأثير المشترك لارتفاع اسعار النفط وتزايد الكميات البالغة 6,1 مليون طن، بنسبة 10,2 ٪. ووصلت الفاتورة النفطية، بمفردها، الى ما قدره 5.332 مليون درهم، فزادت بمعدل 16,2 ٪ ولو أن الكميات المستوردة، التي تناهز 4,8 مليون طن لم تتسع الا بنسبة 7,3 ٪. وقد نتج ذلك عن ارتفاع السعر المتوسط للطن المستورد من 1.018 الى 1.103 درهم من سنة لاخرى.

وبخلاف ذلك، ظلت القيمة المقابلة لباقي مواد هذا الركن، وقدرها 838 مليون درهم، بدون تغيير يذكر، الا ان الحجم المستورد ارتفع بنسبة 22,4 ٪، نظرا للتزايد الهام لمشتريات الفحم اللازمة لتشغيل بعض المحطات الحرارية ومعامل الاسمنت.

المواد الخام

تميزت استيرادات المواد الخام، البالغة 5.454 مليون درهم بارتفاع من حيث الحجم بنسبة 20 ٪، وانخفاض بمعدل 2,7 ٪ فيما يرجع للقيمة. ويعكس هذا التطور المتناقض تدهور اسعار بعض المواد الاولية بالسوق العالمية وخصوصا منها الكبريت والزيوت.

ومثلت واردات المواد المعدنية زهاء نصف هذا الركن، اذ بلغت 2.704 مليون درهم، فسجلت تراجعا بمعدل 4 ٪، بتناقض وتزايد الكميات المستوردة بنسبة 22,2 ٪، ذلك ان مشتريات الكبريت، التي ارتفع حجمها بمعدل 22,2٪ لم تستلزم الا ما قدره 2.085 مليون درهم، أي بتراجع نسبته 7,7 ٪. كما ازداد حجم المنتوجات من أصل حيواني ونباتي بمعدل 15,3 ٪ في المجمل، غير ان القيمة المقابلة لم تتجاوز 2.750 مليون درهم، فتقلصت بنسبة 1,4 ٪ وبالفعل، فان هذا التطور الاجمالي ينطوي بصفة رئيسية على انخفاض نسبته 12,3 ٪ للطلبات على الزيوت النباتية والمواد الزيتية، وارتفاع حجم كل من الاخشاب الخام والقطن بنسبة 39,1 ٪ و27,4 ٪ على التوالي.

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

أصناف المنتوجات

شكلت اقتناءات اصناف المنتوجات اللازمة لصناعات التحويل، وعلى الخصوص، الموجهة منها نحو التصدير، بما يناهز الربع أهم باب من الاستيرادات. وقد تطلبت صرف مبلغ 8.194 مليون درهم، بتزايد نسبته 8,9 ٪، مقابل حجم زاد بمعدل 4 ٪. ذلك ان تقلص الكميات المستوردة، منها الاسمدة على الخصوص، كان أقل أهمية من اتساع مشتريات الصفائح والمواد الكيماوية بوجه خاص، فيما سلكت قيمة معظم المنتوجات اتجاها نحو الارتفاع، ولو بنسب متفاوتة الاهمية.

مواد التجهيز

تم تخفيض مشتريات مواد التجهيز بمعدل 11,7 ٪ من حيث الوزن و10,7 ٪ فيما يرجع للقيمة، والتي بلغت 7.363 مليون درهم، فمثلت 20,9 ٪ من مجموع الواردات، بحيث أنها تحتل الرتبة الثانية بعد اصناف المنتوجات، وقد شمل هذا الميل الى الانخفاض كل التجهيزات سواءكانت فلاحية أو صناعية. غير انه، اذا تقلصت الامتعة الموجهة للفلاحة بشكل عام فان مواد التجهيز الصناعي شهدت تغييرات متباينة. وهكذا تقهقرت اقتناءات الطائرات والسفن والادوات الالية بوجه خاص، فيما تعززت، بخلاف ذلك مشتريات آلات النسيج.

مواد الاستهلاك

بدت استيرادات امتعة الاستهلاك، التي ادرجت بمبلغ 4.110 مليون درهم، في تزايد بمعدل 18,5 ٪ من حيث القيمة و31,3 ٪ فيما يرجع للوزن. وقد اسهمت معظم المواد في هذا التطور، وعلى الخصوص منها القطع المجزءة ومنسوجات الخيوط والقطن واجهزة الاذاعة والتلفزة. وعلى النقيض من ذلك، تراجع عدد السيارات السياحية وكميات الادوية، الا ان النفقات المرتبطة باقتناءها ظلت قارة.

الصادرات

تراجعت الصادرات في المجمل بنسبة 1,7 ٪ من حيث الوزن، الى 18.015.000 طن، غير انها مكنت من جلب ايراد اجمالي قدره 23.390 مليون درهم، والذي ارتفع بمعدل 5,8 ٪ بالمقارنة مع العام الماضي، حيث سجلت تقدما نسبته 1,7 ٪ من حيث القيمة وتقلصت بمعدل 6,1 ٪ فيما يرجع للوزن. وهكذا، انتاب مبيعات المنتوجات الخام والمواد الغذائية بعض الانخفاض خاصة على اثر الكساد الذي لا يزال يؤثر على سوق الفوسفاط، وتقلص ارساليات الحوامض الناجم عن المحصول الرديء. وعلى النقيض من ذلك، شهدت الكميات المسلمة من اصناف المنتجات وأمتعة الاستهلاك، وعلى الخصوص منها منتوجات النسيج تطورا ملائما.

ونتيجة ذلك، طرأت بعض التغيرات على تكوين الصادرات وهكذا، فاذا كانت حصص كل من المواد الغذائية والمواد الخام قد نزلت تواليا من 29,5 ٪ الى 27,1 ٪، ومن 23,1 ٪ الى 19,7 ٪، فان نصيب اصناف المنتوجات وأمتعة الاستهلاك قد ارتفعت من 22,5 ٪ الى 24 ٪، ومن 20,4 الى 25,2 ٪.

المواد الغذائية

لقد اعترى صادرات المواد الغذائية انخفاض في الكميات المسلمة بنسبة 9,7 ٪، ولم تجلب في المجموع سوى مبلغ قدره 6.346 مليون درهم، أي بتراجع بمعدل 2,8 ٪. ذلك أن تزايد الايرادات المتأتية من مبيعات البواكير ومنتجات الصيد البحري المدرجة، تواليا، بمبلغ 867 مليون درهم و2.984 مليون درهم، حيث ازدهر بنسبة 9 ٪و6,9 ٪، لم يبلغ المستوى الكافي لتعويض انخفاض ارساليات باقي المنتوجات وخاصة منها الحوامض. وقد تقلصت الكميات المصدرة من هذا المنتوج بنسبة 15 ٪، ولم تجلب، زيادة على ذلك، الا مدخولا تحدد عند مقدار 1.454 مليون درهم، حيث انه تراجع بمعدل 15,7 ٪.

المواد الخام

تراجعت القيمة المقابلة لارساليات المواد الخام الى ما قدره 4.606 مليون درهم وبدت في انخفاض نسبته 9,9 ٪، نجم في آن واحد، عن تدني كل من الاسعار وقيمة العملة الرئيسية لعقد الصفقات، وكذا الى ضعف الطلب العالمي على المنتوجات المعدنية. وعلاوة على ذلك، تقلصت الكميات المصدرة بمعدل 4 ٪.

وهكذا، تحددت الايرادات المتأتية من ارساليات المواد المعدنية، التي تؤلف أكثر من اربعة أخماس الركن، في مبلغ 3.783 مليون درهم، فتضاءلت بمعدل 14,5 ٪ ولو ان الكميات المقابلة لم تنخفض الا بنسبة 4 ٪. ذلك ان مبيعات الفوسفاط، البالغة 13,1 مليون طن كانت أقل بنسبة 4,6 ٪ بالمقارنة مع سنة 1986، ولم تجلب الا مبلغ 3.080 مليون درهم، في تقلص بمعدل 17,8 ٪. وبخلاف ذلك، تزايدت صادرات المعادن الاخرى، بنسبة 4,2 ٪ من حيث الحجم، وبلغت في المجموع 703 مليون درهم، فاتسعت بمعدل 3,9 ٪.

أما فيما يرجع لصادرات المنتوجات من مصدر حيواني و نباتي، فانها ناهزت 823 مليون درهم وسجلت تقدما نسبته 19,6 ٪، بفضل مبيعات عجين الورق. وتبدو هذه النتيجة أكثر ملاءمة خصوصا وان معدل ارتفاع الكميات المسلمة لم يزد على 2,3 ٪.

أصناف المنتوجات
والمواد المنتهية الصنع

تتألف صادرات المواد المصنعة بحصص تكاد تكون متساوية، من اصناف المنتوجات والمواد المنتهية الصنع، وتشكل ما يزيد على نصف الصادرات الاجمالية، عوض 45 ٪ في السنة الماضية. وتفسر هذه النتيجة بالزيادة المسجلة ونسبتها 18,4 ٪، من حيث الحجم و19,1 ٪ فيما يخص القيمة التي وصلت الى 11.796 مليون درهم.

وقد زادت مبيعات اصناف المنتوجات لوحدها بمعدل 19,5 ٪ من حيث الوزن وبلغت قيمتها 5.602 مليون درهم، فسجلت تقدما بنسبة 12,7 ٪، على اثر نمو كميات الحامض الفوسفوري بمعدل 32 ٪ في مقابل ايراد قدره 3.584 مليون درهم، أي بارتفاع لم يتجاوز نسبة 18,4 ٪، بفعل انخفاض كل من الاسعار المطبقة بالسوق العالمية وقيمة العملة الامريكية. كما ان مبيعات الاسمدة، بحجم مماثل لنظيره خلال السنة الماضية، جليت مبلغ 890 مليون درهم، فتدنت بمعدل 2,7 ٪.

وقد تميزت المواد المنتهية الصنع باتجاه معاكس، حيث ان الايرادات البالغة 6194 مليون درهم ابدت توسعا تجاوز الربع، فيما تراجعت الكميات المصدرة بنسبة 6 ٪ تقريبا. وينطوي هذا التطور الاجمالي، في الواقع، على انخفاض ارساليات أمتعة التجهيز من 416 مليون درهم الى 297 مليون، ومن 40.000 الى 8.000 طن وعلى زيادة صادرات مواد الاستهلاك من 47.000 الى 74.000 طن ومن 4.516 مليون درهم الى 5.897 مليون. وهذه النتيجة التي تبين حسب ما يبدو انخفاضا ملموسا لسعر الطن المصدرة نجمت في الواقع عن تغيير واضح للحصص النسبية للمواد المنتهية الصنع التي تم شحنها الى الخارج.

التوزيع الجغرافي للمبادلات

لازال التوزيع الجغرافي للمبادلات التجارية يتميز بهيمنة أوروبا التي تتلقى 73 ٪ من الصادرات وتقدم 62 ٪ من الواردات. ويمثل حجم المتاجرة مع السوق المشتركة الموسعة نسبة 56 ٪ من المجموع، وقد اسفرت عن عجز تم تقليصه من 5.481 مليون درهم الى 4.208 مليون، اي بانخفاض قدره 1.273 مليون درهم، نتج اساسا عن انكماش الرصيد السلبي بإزاء فرنسا. ذلك ان العجز الناتج عن التبادل التجاري مع هذا القطر الذي يمثل ربع المعاملات التجارية الاجمالية، قد تراجع من 2.034 مليون درهم الى 799 مليون، نظرا لانعدام مشتريات الحبوب وارتفاع الصادرات في آن واحد.

أما العجز المسجل بالنسبة لباقي الشركاء الرئيسيين فقد تفاقم، على النقيض من ذلك، لما انتقل من 6.244 مليون درهم الى 6.316 مليون على اثر استفحال الوضعية المدينة بازاء أهم الممونين من النفط، كالعراق والكويت، وكذا الاتحاد السوفياتي. وبخلاف ذلك، خف العجز بازاء الولايات المتحدة على اثر انخفاض مشتريات الطائرات والبكريت.

أجل، ان النتائج المحصل عليها في متم 1987 تبدو مشجعة، ذلك أن الزيادة المعتدلة للواردات قد واكبها نمو هام للصادرات وخصوصا منها المواد المصنعة. غير ان النتائج المحققة كانت صادرة الى حد بعيد عن التطور الملائم لعوامل خارجية يستعصي التسليم بدوامها، في وقت لا زالت تطرح فيه بحدة مصاعب انتاج مطرد وقابل للتصدير، ومنافذ مضمونة. ومن جهة أخرى، فاذا أمكن التوصل الى تخفيف مستوى المتأخرات التجارية، فان قضية تمويل العجز الخارجي تشكل امرا أساسيا.

العلاقات المالية مع الخارج

في اطار تواصل مسلسل التقويم المباشر منذ 1985 والذي ازداد ترسيخا خلال 1986، خلفت العلاقات المالية مع الخارج وبعد اعادة جدولة الديون رصيدا نهائيا ايجابيا كما اسفرت ولاول مرة منذ 1974 عن فائض على صعيد العمليات الجارية. ويعزى هذا التطور الملائم الى التخفيف مرة اخرى من العجز التجاري والى المستوى الذي لا يزال مرتفعا لتحويلات المدخر من أجور العمال المغاربة بالخارج، وتزايد جديد للايرادات السياحية وكذا الى انخفاض النفقات برسم المعاملات الحكومية. كما يفسر بالاضافة الى ذلك، بأثر اعادة جدولة الدين الخارجي سواء فيما يخص الفوائد او الرسال والتي شملت مبلغا عاليا ناهز 14,2 مليار درهم.

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

ويبدو هذا التحسن جد هام سيما وقد تواصل تحرر التجارة الخارجية واتخذت اجراءات جديدة من أجل اضفاء مرونة أكثر على الاداءات مع الخارج كما ان النفقات الناشئة عن سداد فوائد الدين ظلت مرتفعة. وعلى أي، أمكن احراز هذه النتيجة في خضم محيط دولي صعب ورغم تأثير بعض العوامل الخارجية السائدة، ومن ضمنها تجدر الاشارة الى استمرار ضعف الطلب العالمي على المواد الاولية وخاصة منها الفوسفاط والمستوى الضعيف لاسعاره، وارتفاع الاثمان البترولية والمستوى الذي لا يزال فائقا لمعدلات الفائدة الحقيقية، وعدم استقرار أسعار الصرف وكذا الظروف المناخية التي حددت من حجم انتاج وصادرات بعض المنتجات الزراعية. وبالرغم من هذه الظروف لوحظ تحسن بين لمعادلات التبادل.

وفي نهاية الامر، بلغت المعاملات الجارية مع الخارج في المجموع 100,1 مليار درهم أي قرابة 72 ٪ من الناتج الداخلي الاجمالي، وعكست بذلك انفتاح الاقتصاد على الخارج. وهكذا اتضح تجاوز الايرادات الجارية للنفقات مما نتج عنه فائض بمبلغ 1.404 مليون درهم يمثل نسبة 1 ٪ من الناتج الداخلي الاجمالي. وتشكل هذه النتيجة تناقضا شديدا والعجز المسجل عند نهاية كل من السنوات المنصرمة حيث انه بلغ 8.641 مليون سنة 1985 و 1.962 مليون في 1986 أي ما يمثل على التوالي 7,2 ٪ و1,5 ٪ من الناتج الداخلي الاجمالي. ويعزى انقلاب التوجه هذا الى حد بعيد الى تأجيل بعض التسديدات. غير ان التقدم الذي تم احرازه لا يزال هاما ولو بعد تصحيح ذلك التفاوت الزمني المسجل على صعيد القيد المحاسبي.

وقد مكن التطور الملائم للحساب الجاري من حصر الحاجيات الى التمويلات الخارجية وتدعيم هام لاحتياطيات الصرف. وهكذا اتضح ان مجموع المساعدات الخارجية كان دون مستوى نظيره للسنة الماضية في وقت تزايدت فيه التسديدات بحيث ان المجلوب الصافي الناتج عن هذه العمليات لم يصل قط الى 100 مليون درهم. أما الرصيد النهائي الناجم هذه السنة بكامله تقريبا عن رصيد المعاملات الجارية فقد ارتفع الى 1.502 مليون درهم، وهو مبلغ لم يسبق له نظير لحد الآن، وقد عمل على تعزيز احتياطيات الصرف.

وبالموازاة مع ذلك انتقلت الموجودات الخارجية الصافية من 4.343 مليون الى 5.864 مليون درهم فجلت بنسبة 35 ٪ توسعا أكثر سرعة منه خلال سنة 1986 أي 21 ٪. وتمثل الموجودات بهذا المستوى ما يعادل شهرين من الواردات بما فيهما كلفة النقل والتأمين عوض شهر ونصف في آخر السنة السابقة (1).

ميزان الاداءات

تقلص من جديد اختلال العمليات المتعلقة بالامتعة والخدمات، ولاول مرة منذ سنة 1974، تم احراز فائض على صعيد المعاملات الجارية وذلك بفضل تظافر عدة عوامل تمثلت في شبه استقرار الواردات، وارتفاع في الصادرات والايرادات السياحية، وتحويلات العمال المغاربة بالخارج، وركود فوائد الدين وكذا انخفاض عبء الصفقات الحكومية. وهكذا بلغ فائض المعاملات الجارية 1.404 مليون درهم فيما خلف الحساب الجاري خلال السنة السابقة عجزا قدره 1.962 مليون. وبالرغم من هذا الانقلاب في التوجه تجدر الاشارة الى ان رصيد العمليات الجارية،بغض النظر عن اعادة الجدولة، لا يزال يبدو سلبيا، كما أنه بالرغم من الفائض النهائي الناجم عن ميزان الاداءات، يظل مستوى احتياطيات الصرف غير كاف لاتاحة تدبير أكثر يسرا للتسديدات مع الخارج.

وفي المجموع، أدى تطور الحسابات الخارجية، كما بينها الجدول التالي، ليس فقط الى انخفاض العجز الحاصل على مستوى السلع والخدمات ولكن أيضا الى تزايد الفائض في اداءات التحويل والى تدن في الفائض الذي افرزته حركات الرساميل.

الارصدة بملايين الدراهم	1983	1984	1985	1986	1987 *
السلع والخدمات	13 353-	16 979-	19 343-	16 065-	13 298-
أداءات التحويل	6 945+	8 189+	10 702+	14 103+	14 702+
العمليات الجارية	6 408-	8 790-	8 641-	1 962-	1 404+
الرساميل الخارجية	5 879+	9 390+	9 821+	2 704+	98+
- الرساميل غير النقدية	(5 041+)	(8 215+)	(8 827+)	(5 301+)	(1 003+)
- العمليات مع صندوق النقد الدولي	(838+)	(1 175+)	(994+)	(2 597-)	(905-)
ميزان الاداءات	529-	600+	1 180+	742+	1 502+

* أرقام مؤقتة.

(1) يرجع للملحق الاحصائي رقم 12.

السلع والخدمات

تقلص رصيد ميزان السلع والخدمات بكيفية ملموسة رغم المستوى المرتفع للعبء الفعلي للدين، وذلك على اثر التطور الحسن لكل من المبادلات التجارية والايرادات السياحية، حيث انه بلغ 13.298 مليون درهم عوض 16.065 مليون سنة من قبل. وهكذا لم يعد يمثل هذا المبلغ سوى نسبة 9,5 ٪ من الناتج الداخلي الاجمالي في نظير 12 ٪ سنة 1986 و16,2 عام 1985.

ذلك انه فيما بقيت الواردات التي بلغت 32.184 مليون درهم بقية تسليمها بميناء الشحن، بدون تغيير تقريبا، خاصة في اعقاب انخفاض قيمة مشتريات المواد الاولية والمواد الغذائية وأمتعة التجهيز، وصلت الصادرات الى 23.251 مليون فسجلت زيادة بمعدل 5,9 ٪ تعزى بالاساس الى ازدهار مبيعات امتعة الاستهلاك التي اصبحت تشكل الربع من مجموع المبيعات الى الخارج. وقد أمكن احراز تحسن المبادلات هذا بالرغم من انقطاع الامطار السابق لاوانه خلال فصل الربيع والذي عرقل نمو بعض المنتجات الزراعية القابلة للتصدير، وكذا بالرغم من تقلص ايرادات المواد الاولية، وخاصة منها الفوسفاط، بفعل ضعف الطلب والاسعار المطبقة بالسوق العالمية. ومهما يكن من امر ، فقد تم تطويق الرصيد السلبي للمعاملات المتعلقة بالسلع، باعتبار القيمة المسلمة بميناء الشحن، في حدود 8.933 مليون، ويمثل هذا المبلغ نسبة 6,4 ٪ من الناتج الداخلي الاجمالي عوض 7,2 ٪ سنة 1986 و11,5 ٪ في عام 1985.

وبالموازاة مع ذلك، قدرت المصاريف المرتبطة بتكاليف النقل والتأمين بمبلغ 3.195 مليون درهم بينما تحددت الايرادات المقابلة لها في 1.583 مليون. وهكذا انتقل العجز الذي افرزه هذا الركن من 1.535 مليون الى 1.612 مليون درهم في ظرف سنة.

وارتفع الفائض الذي خلفه ركن الاسفار من 5.820 مليون الى 6.700 مليون درهم. وهكذا، وعلى اثر اتساعها بما يقارب نسبة 15,9 ٪ خاصة بفعل تكاثر السياح وبدرجة أقل تزايد الانفاق المتوسط لكل زائر فان الايرادات قد قدرت بمبلغ 7.800 مليون درهم عوض 6.730 مليون في العام السابق، بينما ادرجت المبالغ الممنوحة للقاطنين المتوجهين الى الخارج بما قدره 1,1 مليار درهم تقريبا مقابل 910 مليون سنة 1986. أما الايرادات التي مرت بالفعل عبر النظام المصرفي فقد وصلت في المجموع الى 7.322 مليون درهم.

وبخلاف ذلك، ارتفع العجز الناتج عن ركن مداخيل الاستثمارات الى 6.375 مليون درهم، بحيث انه يظل الرصيد السلبي الاكثر عبئا ضمن ميزان الخدمات. وبالفعل، انخفضت الايرادات المتأتية من التوظيفات بالخارج، فلم تجلب سوى 130 مليون درهم فيما ازداد مبلغ التسديدات بهذا الرسم بحيث انتقل من 6.405 مليون الى 6.505 مليون بسبب اعباء فوائد الدين التي ارتفعت الى ما قدره 6.155 مليون درهم او ما يقارب 4,4 ٪ من الناتج الداخلي الاجمالي.

وفي الاخير، وعلى اثر تأجيل بعض الاداءات، وقع تخفيض نفقات الدولة بالخارج الى 4.595 مليون درهم بحيث تدنت بنحو الربع، فيما وصلت التحويلات اللازمة لتسيير المنظمات الدولية والسفارات الاجنبية بالمغرب الى 713 مليون. وفي هذه الظروف، أسفرت المعاملات الحكومية عن عجز بلغ 3.882 مليون درهم وألف زهاء 30 ٪ من الرصيد السلبي للمعاملات المتعلقة بالسلع والخدمات.

اداءات التحويل

خلفت التحويلات بدون مقابل فائضا قدره 14.702 مليون درهم أي بزيادة تحددت في 4,2 ٪ بالمقارنة مع سنة 1986، وهي نسبة تبدو مناقضة لوتيرات التزايد المرتفعة التي تمت ملاحظتها خلال السنوات الاخيرة.

ويتألف هذا الركن بالاساس من تحويلات المدخرات من أجور العمال المغاربة بالخارج، وقد انتقل مبلغها من 12.731 مليون الى 13.268 مليون درهم فسجل زيادة بمعدل 4,2 ٪ عوض 30,8 ٪ خلال سنة 1986 و26,7 ٪ اثناء عام 1985. ولا تزال هذه الاسهامات، وان تناهت بسرعة اقل مما سبق، تشكل اول مصدر للعملة الاجنبية قبل الفوسفاط والسياحة. وفي ذات الوقت، فان خروج الاموال برسم دخل الاجانب المقيمين او من غادر منهم البلاد بصفة نهائية والقابل للتحويل قد شهد زيادة بمبلغ 32 مليون درهم.

أما تحويلات القطاع العام فانها ازدادت بنسبة 10,1 ٪ فيما يتعلق بالنفقات و5 ٪ فيما يرجع للمداخيل. وهكذا، فان المدفوعات برسم المعاشات التي تؤديها الدولة وكذا مساهمة المغرب في تسيير الهيآت الدولية بلغت 315 مليون درهم في حين ان الاموال المتلقاة بدون مقابل وصلت الى 883 مليون مخلفة بذلك فائضا قدره 568 مليون درهم.

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

وفي المجموع، وبالرغم من انه ظل قارا تقريبا، فان الفائض الاجمالي لاداءات التحويل الذي تسنى افرازه قد مكن ليس فقط من تمويل الرصيد السلبي لحساب السلع والخدمات بكامله عوض 87,8 ٪ في 1986 و55,3 ٪ في 1985 و48,2 ٪ في 1984، بل أتاح أيضا إفراز فائض قدره 1.404 مليون درهم برسم ميزان الاداءات الجارية جاء ليرفع من مستوى احتياطيات الصرف.

الرساميل غير النقدية

بلغت الرساميل غير النقدية المتلقاة، بما فيها العمليات المبرمة مع صندوق النقد الدولي، ما مجموعه 9.969 مليون درهم خلال سنة 1987 وسجلت انخفاضا بمعدل 17 ٪ في ظرف سنة. وبالمقابل فان نفقات الرساميل التي شملت مبلغ 9.871 مليون درهم قد ارتفعت على النقيض من ذلك وبنسبة 6,1 ٪ رغم اعادة جدولة ما قدره 11,1 مليار درهم، بحيث ان المجلوب الصافي من الأموال الخارجية، الذي يتدنى للسنة الثانية على التوالي لم يتجاوز قط 98 مليون درهم عوض 2,7 مليار في سنة 1986 و9,8 مليار في سنة 1985 و9,4 مليار في 1984.

ذلك أن حركات الرساميل الخصوصية خلفت عجزا قدره 644 مليون نتج عن تجاوز النفقات من الرساميل البالغة 1.585 مليون درهم للمجلوبات التي تحددت في 941 مليون.

أما النفقات المتعلقة بالقطاع العمومي فقد اسفرت عن مجلوب صافي قدره 1.647 مليون درهم، أي أدنى بشكل ملموس مما سجل في العام الماضي حيث بلغ 3.792 مليون. ذلك ان المبالغ المتلقاة قد تدنت من 9.341 مليون الى 7.293 مليون درهم، تمثل القروض التجارية ضمنها 2.449 مليون والسلفات بالعملة الاجنبية 4.810 مليون بينما ظلت نفقات الرساميل المؤلفة بالاساس من تسديد اقساط الرسال تقارب ما تم تسجيله اثناء العام السابق حيث بلغت ما مجموعه 5.647 مليون.

وهكذا، فان العبء الاجمالي الفعلي للدين الخارجي الذي يتم ضبطه باضافة مبلغ 6.155 مليون درهم برسم الفوائد المدرجة ضمن نفقات ميزان السلع والخدمات الى تسديدات الرسال قد وصل الى 11.710 مليون درهم ويمثل قرابة 23 ٪ من الايرادات الجارية و8,4 ٪ من الناتج الداخلي الاجمالي في مقابل 24,5 ٪ و8,7 ٪ على التوالي خلال سنة 1986.

وفيما يخص العمليات التي تم ابرامها مع صندوق النقد الدولي في اطار قرض مؤازرة جديد بمبلغ 230 مليون من حقوق السحب الخاصة ولمدة 16 شهرا، فقد تمثلت، بعد أول سحب في شهر دجنبر 1986، وقدره 30 مليون من حقوق السحب الخاصة، في تعبئة أربع شرائح سنة 1987 تبلغ كل واحدة منها 40 مليون من حقوق السحب الخاصة وذلك خلال أشهر ابريل، يونيو، شتنبر ودجنبر بقيمة مقابلة اجمالية وصلت الى 1.734 مليون درهم. ورغم كون هذه الايرادات تبدو وقد تجاوزت ما تم الحصول عليه خلال 1986، فانها بقيت مع ذلك دون استرجاعات حقوق السحب الخاصة التي شملت مبلغا قدره 2.639 مليون درهم.

تنظيم العلاقات التجارية والمالية مع الخارج

تميز التخفيف من الاجراءات التنظيمية التي تمت مباشرتها في اطار تحرير عمليات الصرف خلال 1987 باتخاذ اجراءات تليين جديدة سواء تعلق الامر بتبادل السلع أم فيما يخص التحويلات.

وقد استهدفت الاصلاحات التي تم تبنيها في مجال التجارة مع الخارج تأمين انفتاح اكبر للاقتصاد على باقي دول العالم وذلك عن طريق تحرير اكثر للواردات ورفع الحواجز أمام الصادرات.

وهكذا، تم من جديد تعديل البرنامج العام للواردات في اتجاه اكثر تحررا حيث ادرجت مواد عديدة ضمن قائمة السلع غير الخاضعة للتحديد، والتي اصبحت تشمل زهاء 90 ٪ من المشتريات بالخارج. كما ادخلت تليينات على اساليب تعبئة الديون المترتبة على الخارج التي تم تطبيقها خلال العام الماضي بقصد تمكين المصدرين من استعمال العملة الخارجية المتأتية من مبيعاتهم لتسديد ما لديهم بازاء المزودين بالمواد الاولية. وعلاوة على ذلك، وعلى صعيد الجباية، خفض معدل الضريبة الخاصة من 7,5 ٪ الى 5 ٪ اعتبارا من فاتح يناير. ومن جهة اخرى تقرر رفع المعدل الادنى للمخصص المتعين على البنوك تكوينه منذ شهر اكتوبر 1986 من 25 ٪ الى 50 ٪ من قيمة الاوامر الموجهة الى البنوك بشأن اقتناء العملة الاجنبية. ويستهدف هذا الاجراء، الذي لا يدخل في مجال تنظيم المبادلات، التحكم في سيولة الاقتصاد واتاحة تسديد الدائنين الاجانب فور توافر الموجودات الخارجية اللازمة لذلك.

وفي ذات الوقت، عمدت السلطات العمومية الى تخفيف الاجراءات الجمركية وزادت سنة اضافية في مدة اعفاء المقاولات المصدرة من الضريبة على الارباح المهنية لتصل الى 15 سنة. وبالاضافة الى ذلك، ومن أجل الاسراع في مسايرة الانتاج المحلي للمنافسة الخارجية دعيت المقاولات الى الالتزام بالضوابط الدولية، كما تم انشاء مؤسسة مستقلة تعنى بالمراقبة التقنية للانتاج والتكييف وجودة المنتوجات الموجهة للتصدير.

ومن جهة أخرى، اصبح المغرب عضوا في الاتفاق العام للتعاريف الجمركية والتجارة منذ 15 يونيو 1987، تعبيرا بذلك عن عزمه على الرجوع الى نظام دائم لتحرير المعاملات الخارجية. وقد أدى نفس السعي بالسلطات العمومية الى البحث عن اتفاق مع المجموعة الاقتصادية الاوروبية، وذلك نظرا للروابط الاقتصادية والسياسية القائمة مع هذه المنظمة التي سبق لها أن أبدت استعدادها، بعد انضمام اسبانيا والبرتغال اليها، وقبل حلول 1992، للحفاظ على تيارات التبادل الموجودة في مجال تصدير المنتوجات الزراعية والمصنعة، وفي ميدان الصيد البحري، وقد جددت عرضها لاقتناء كميات معينة من منتجات النسيج.

وبالمثل تم تبني اجراءات تهدف الى تليين تنظيم التحويلات. وهكذا، فان القدر اليومي المرخص به فيما يخص التنقل من أجل الاعمال المستقلة عن أنشطة المصدرين وأرباب المقاولات السياحية قد تم رفعه من 750 الى 1.000 درهم كما زيد من 7.500 الى 10.000 درهم في المبلغ المأذون به عن كل سفر. وقد أصبح العمال المغاربة بالخارج يتمتعون من جهتهم بمنحة عند مغادرة البلاد قدرها 5.000 درهم، تطبق أيضا عند العودة الى البلد المضيف. وعلاوة على ذلك، يخول للطلبة الذين يتابعون دراستهم العليا بالخارج تلقي مبلغ شهري قدره 3.000 درهم بالنسبة لمن لا يتوفر منهم على منحة دراسية، و1.500 درهم للمستفيدين من المنحة كما يسمح لهم بتحويل مبلغ 5.000 درهم عند مغادرتهم للبلاد.

و في مجال سياسة معدلات الصرف، ظل السعر الفعلي الاسمي للدرهم مستقرا عند مستواه في نهاية يوليوز 1985. اذ لم يقع أي تعديل رسمي منذ ذلك الحين. وعلى أي، فان نظام التسعير المبني على سلة من العملات الاجنبية الممثلة لاداءات المغرب وللتوزيع الجغرافي للتجارة الخارجية وكذا على العملة المستند اليها قد أكد دوره التصحيحي حيث انه مكن من الحد من التغيرات المفرطة المعبر عنها بالدرهم والتي تمت ملاحظتها بالاسواق العالمية ولوكان لها مع ذلك تأثير على سعر الدرهم. وفي المجموع، ظلت القيمة الخارجية المتوسطة للدرهم خلال سنة 1987 بدون تغيير تقريبا تجاه حق السحب الخاص الا انها انخفضت بما يناهز 7,9 ٪ ازاء النظام النقدي الاوروبي. وبالنسبة للعملات المستعملة عادة في الاداءات الدولية فان انخفاض قيمة الدرهم بالمتوسط السنوي لم يتجاوز قط 2,5 ٪ تجاه الجنيه الاسترليني و4,9 ٪ في مقابل الين الياباني و5,5 ٪ بازاء الفرنك الفرنسي بينما وصلت الى 9,8 ٪ و 9,5 ٪ على التوالي بالنسبة للمارك الالماني والفرنك السويسري. وبخلاف ذلك، ارتفعت قيمة الدرهم بنسبة 9 ٪ تجاه العملة الامريكية و 4 ٪ بالمقارنة مع الدولار الكندي.

وقد واكب مسلسل تحرير المعاملات وانعاش الصادرات تحسن نتائج الحساب الجاري. غير ان هذه الاخيرة تبدو هشة، ولا تكتسي علاوة على ذلك الا أهمية نسبية لانها تشتمل على اعادة جدولة مبالغ هامة، ونظرا لكون الطلب على العملة الاجنبية لا يزال قويا، ينبغي اذن تحقيق المزيد من التقدم في هذا المجال بقصد تسوية متأخرات الاداء وتخفيض حجم المديونية مع رفع الموجودات الخارجية الى مستوى يتلاءم وتنامي العمليات مع الخارج، المترتب عن التزايد المرغوب فيه لكل من الاستثمار والنشاط الاقتصادي. وفي هذه الظروف يتعين الاسترسال في مسلسل اعادة هيكلة الدين. كما يتوجب العمل على مسايرة الصادرات للطلب العالمي باستمرار. ويبقى مع ذلك ان بعض الاسواق القوية الاستيعاب يمكنها ان تصبح صعبة الولوج وان توسيع السوق الاوروبية وتحولها الى مجال تجاري موحد في أفق سنة 1992 تشكل في هذا الصدد بواعث على الانشغال. لذا يتعين على اقطار الشمال والجنوب على حد سواء أن تكون اكثر وعيا بضرورة التضامن الذي يجب ان يشد بعضها الى البعض وايجاد اطار للتبادل اكثر استقرارا وأحسن توازنا.

المالية العمومية

لقد كان لمواصلة سياسة التصحيح المعتمدة في مجال المالية العمومية، منذ ما يزيد على اربع سنوات من أجل الحد من مدى عجز الميزانية بصفة تدريجية، أن مكنت من احراز نتائج ايجابية خلال 1987، عملت على تعزيز مكتسبات السنوات السابقة. وهكذا لم يتم فقط التخفيف من احتياجات خزينة الدولة، بل أمكن بوجه خاص، ولأول مرة هذه السنة، احلال فائض بين المداخيل العادية بالنسبة الى النفقات من نفس القبيل، محل الاختلال الذي طبع العمليات الجارية منذ 1979.

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

ولاشك ان هذا التقويم الذي يعتبر خطوة جديدة في اتجاه تدبير مالي اكثر استقامة، قد نتج عن اعادة جدولة قسط هام من المستحقات برسم الدين الخارجي، غير ان السلطات العمومية قد بذلت أيضا جهودا ايضافية هامة بهدف الحد من توسع نفقات الدولة وتعزيز المداخيل. وقد استرسلت بكيفية نشيطة في نهج اصلاح النظام الجبائي والشروع في تطبيقه من أجل الزيادة في الموارد، وذلك بالاعتماد على مردوديات أحسن، أكثر منه على اللجوء الى الزيادة في الجباية.

وقد كانت هذه الجهود أيضا قاعدة للاتجاه الذي اعطي لسياسة الميزانية، اذ ان المبالغ المقدرة في قانون المالية تبدي على الخصوص، تقليصا ملموسا للاعتمادات، لا سيما ما تعلق منها بالاستثمارات، باستثناء ما تقرر فتحه لفائدة الجماعات المحلية. وفي ذات الوقت، تم التخفيف بقدر وافر من الضغط المارس من طرف خدمة الدين وذلك سواء بفعل انخفاض حجم اقساط الدين الخارجي المتعين دفعها، او التخفيف منها عن طريق اعادة الجدولة. وعلاوة على هذا، فان غلاف اعتمادات التسيير الذي من العسير التقليص منه بشكل هام، قد لا يرتفع الا بصفة معتدلة، وذلك على الخصوص بفضل الخفض من الدعوم المقدمة سواء للمؤسسات العمومية او لفائدة أسعار المواد الضرورية.

وقد خلفت جملة هذه الاجراءات بالفعل ظروف تنفيذ مواتية، حيث ان استقرار النفقات الجارية وتزايد مداخيل الميزانية قد افرزا في النهاية ادخارا عموميا يبلغ يناهز ثلاثة ملايير درهم. وبموازاة مع ذلك، خفضت اعتمادات التجهيز، حيث أنها تراجعت من 11,3 الغ 9,6 مليار من سنة لاخرى، بهدف تفادي تراكم الديون المتأخرة. كما تم تخفيض مبلغ هذه الديون، والذي سجل ارتفاعا بالغا خلال سنة 1986، بما يزيد على المليار من الدراهم، على اثر التصفيات التي تم القيام بها أثناء هذه السنة. وبالتالي، بلغت المصروفات الفعلية المتعلقة بنفقات التجهيز وتسديد المتأخرات قدرا تجاوز 10,6 مليار درهم، يمثل زيادة تتعدى النصف بالمقارنة مع سنة 1986. وفي الاخير، وصلت تسديدات اقساط الرسال من الدين الداخلي والخارجي، والتي مالت شيئا ما نحو الانخفاض، الى ما يناهز 8,3 مليار درهم، أرصد منها ما يقارب الثلث لاسترجاع السحوبات لدى صندوق النقد الدولي.

وفي المجمل، وصلت نفقات الخزينة الى 48,6 مليار ومثلت نسبة قدرها 34,7 ٪ من الناتج الداخلي الاجمالي، عوض 33,7 ٪ في العام المنصرم. غير ان ارتفاعها كان أقل سرعة من تزايد موارد الميزانية التي بلغت من جهتها 32,7 مليار.

ونتيجة لذلك، تحدد عجز الخزينة عند مبلغ 15,9 مليار وسجل تراجعا من سنة لاخرى، سواء من حيث القيمة الاصلية او بالنسبة للناتج الداخلي الاجمالي. وبغض النظر عن تسديدات رسال الدين العمومي الكلي، ظل احتياج الخزينة الى التمويل قارا نسبيا، عند مقدار أدنى من 7,7 مليار درهم ونسبة 5,5 ٪ من الناتج الداخلي الاجمالي، ويبدو عند هذا المستوى مطابقا للضوابط ضمن برنامج التصحيح.

وعلاوة على هذا فان التمويل بواسطة الوسائل الداخلية قد فاق حاجة الخزينة بكاملها، بحيث ان صافي التدفقات الخارجية التي تسلمتها الخزينة كان سلبيا للسنة الثانية على التوالي. وكان لتعبئة حجم أهم من الادخار الخصوصي عن طريق اصدار اقتراضات عمومية، محدودة في الزمان او مستمرة، مخصصة للمؤسسات والخواص، أن مكنت من التخفيف بشكل ملموس من الضغط المارس فيما سبق على الوسائل ذات الطابع النقدي. وقد تقلصت هذه الوسائل بشعة، حيث ان الخزينة استرسلت في تسديد ما بذمتها من ديون آزاء معهد الاصدار كما أنها خفضت من استدانتها لدى البنوك..

قانون المالية

لقد هيمنت على تحضير ميزانية 1987 ضرورة تخفيض عجز قانون المالية الى ما دون المستوى المرتفع جدا المسجل خلال 1986، وذلك لتفادي المجازفة بحصيلة التقويم التي لا زالت غير ثابتة. كما أنه بدا من الضروري مراعاة الضغوط التي يفرضها المستوى المتواضع للموارد المالية المحلية وامكانيات الاقتراض من الخارج، على حد سواء، وكذا الحرص على التحكم في الانشاء النقدي.

وهكذا انحصر الرصيد النهائي الكلي للمزانية العامة والميزانيات الملحقة والحسابات الخاصة في 9,8 مليار ردهم في مقابل 12,9 مليار أثناء العام السابق. وقد نتج هذا التقلص في أن واحد عن الانخفاض الطفيف للقدر الاقصى للتحملات، الذي تحدد عند مبلغ 70 مليار، وعن توسع الموارد المقابلة بنسبة 5 ٪ حيث أنها وصلت الى60,2 مليار. وقد شمل هذا التقلص بالاساس الميزانية العامة، اذ تراجع المبلغ التقديري لعجزها من 11,1 الى 8,6 مليار تقريبا، فيما اقتصر اختلال الحسابات الخاصة على مقدار 1,2 مليار كما يتجلى ذلك من خلال الجدول التالي الذي يبين تقديرات الاركان الرئيسية للميزانيتين الماضيتين (1)

بملايين الدراهم	سقوف التحملات		الموارد		الارصدة	
	1986	1987	1986	1987	1986	1987
الميزانية العامة	61 983	59 697	*50 628	*51 100	11 355-	8 597-
ـ التسيير	22 099	23 677				
ـ الدين العمومي **	19 381	16 096				
ـ التجهيز	20 503	19 924				
الميزانيات الملحقة	681	622	681	622	-	-
الحسابات الخاصة	7 987	9 665	6 053	8 471	1 534-	1 194-
قانون المالية	70 251	69 984	57 362	60 193	12 889-	9 791-

* تتألف موارد الميزانية العامة من :
- المداخيل العادية : 29 208 مليون سنة 1986 و 33 700 مليون سنة 1987.
- إيرادات الاقتراض : 21 420 مليون سنة 1986 و 17 400 مليون سنة 1987.

** قبل إعادة الجدولة (يدرج المبلغ المقابل للاستحقاقات المنتظر إعادة جدولتها ضمن إيرادات الميزانية العامة).

نفقات الميزانية العامة

تركز مجهود التخفيض من نفقات الادارات العمومية قبل كل شيء على ميزانية التجهيز التي تبقى منها إلى غاية متم سنة 1986 حجم هام من المتأخرات لدى الخزينة والتي تم تقليص المخصصات لها في المجموع بنسبة 2,8 ٪. غير ان اعتمادات التجهيز، والحق يقال، كانت قد تضخمت خلال 1986 بفعل ادماج التزامات سابقة. وعلاوة على ذلك، أمكن التخفيض بشكل ملموس، وللسنة الثانية على التوالي، من الاعانات المرصدة ضمن الميزانية العامة، على اثر الحد من الدعم المالي المقدم للمؤسسات العمومية، في اطار اجراءات تصحيح تسييرها من جهة، والتقلص المرتقب للاسعار العالمية للمواد المدعومة، من جهة أخرى. غير انه بالرغم من هذا التطور، تبدو نفقات التسيير المرتقبة في ارتفاع بمعدل 7 ٪ عوض 3,8 ٪ سنة 1986. وعلى العكس من ذلك، فانه من المنتظر أن تتراجع الخدمة الاجمالية للدين العمومي قبل الجدولة بمعدل 17 ٪ على اثر تخفيف عبء التسديدات الآجلة.

وقد تحددت نفقات التسيير في المجموع عند مبلغ 23,7 مليار، أرصد منها غلاف قدره 15,5 مليار لمرتبات الموظفين، التي تسجل زيادة 7,9 ٪، عوض 11,7 ٪ سنة 1986، وترتبط على الخصوص بالتكلفة المالية لانشاء 14.300 منصب شغل. وبموازاة مع ذلك تم رفع الاعتمادات المفتوحة للمعدات في المجموع الى 5,6 مليار أي بمعدل 11 ٪، ومن المتوقع أن تستفيد كل المرافق الوزارية تقريبا، ولو بدرجات متفاوتة، من هذا الارتفاع. أما التكاليف المشتركة فقد رفعت بما يقارب 10 ٪. وفي الاخير، قدرت الاعانات المالية التي ينبغي دفعها برسم المقاصة بمبلغ 1,4 مليار، في نظير 1,6 مليار سنة من قبل.

وتصل المبالغ المدرجة ضمن باب الدين الداخلي والخارجي، من جهتها، والتي لا تشمل الا الاعتمادات الطويلة الامد، وبدون اعتبار اعادة الجدولة، الى ما قدره 16,1 مليار درهم، وتمثل الفوائد نصف هذا المبلغ. وقد كادت التحملات من الرسال والتي تدنت بنسبة الثلث بالمقارنة مع 1986، أن تنحصر في استخياد الاقتراضات الخارجية الطويلة الامد، والتي من المنتظر أن تستوعب خدمتها، بمبلغ 12,6 مليار، الحيز الاكبر من الاعتمادات المفتوحة. الا أنه باعتبار الاستحقاقات التي أعيدت جدولتها، يتعين بالفعل دفع قسيط أدنى بقليل من نصف المبلغ المستحق، بالاضافة الى المصاريف المترتبة على الخزينة برسم خدمة الدين غير المدرجة ضمن الميزانية. وفيما يخص اعباء الدين الداخلي فانه من المتوقع الا تتجاوز 3,5 مليار درهم، غير أنها تبدو عند هذا المستوى وقد اتسعت بنسبة الثلث على اثر التزايد الجديد لالتجاءات الخزينة الى كل من السوق المالية والسوق النقدية.

وفي الاخير، اسفرت الاجراءات التقييدية المطبقة على ميزانية التجهيز، عن تراجع اعتمادات الاداء من 20,5 مليار الى 19,9 مليار درهم، أي بانخفاض 2,8 ٪. واذا ما استثنيت وزارة المالية، التي ارتفعت المبالغ المرخصة لها بنسبة 30 ٪ بعد أن أضيفت اليها بصفة انتقالية المخصصات المعينة لامدادات صندوق تنمية الجماعات المحلية، فان المرافق الوزارية الاخرى شهدت تخفيضات بلغت في المجموع 12,8 ٪. وقد تجاوز نصيب وزارة المالية لوحدها، بمبلغ 6,2 مليار نسبة 31 ٪، فيما وصل مجموع حصص وزارات التجهيز، والتربية الوطنية، والفلاحة، الى 41 ٪.

(1) يرجع للملحقات الاحصائية رقم 38 و 39

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

موارد الميزانية العامة

ظلت موارد الميزانية العامة بدون تغيير تقريبا من سنة لاخرى، اذ قدرت بمبلغ 51,1 مليار. وينطوي هذا الاستقرار على توسع المداخيل الجارية البالغة 33,7 مليار، بمعدل 15,4 ٪، وبخلاف ذلك، على مراجعة تقديرات الاقتراضات الداخلية والخارجية في اتجاه الانخفاض، بحيث تم حصرها عند 17,4 مليار، عوض 21,4 مليار منذ عام مضى.

الا ان ارتفاع المداخيل العادية نتج بالاساس عن الاخذ بالاعتبار في ميزانية هذه السنة الربح المتأتي من أسعار البيع لدى الاستهلاك للمنتوجات النفطية وذلك بمبلغ قدره 3,6 مليار درهم. أما المداخيل الجبائية الاخرى، التي تصل الى حوالي 27,8 مليار، فمن المنتظر أن ترتفع بنسبة 3,4 ٪ بالرغم من هبوط التحصيلات المرتقبة برسم الضريبة الخاصة على الاستيراد التي خفض معدلها من 7,5 ٪ الى 5 ٪. ذلك أن ضياع الكسب المترتب عن هذا الاجراء، قد عوضه تحسن محصول الضرائب الاخرى، وخصوصا منها رسوم الاستيراد والاقتطاعات المطبقة على الرواتب والاجور، ورسم التنبر. أما ايرادات الضريبة على القيمة المضافة، التي تم رفعها بنسبة 1,7 ٪ فقد ارصدت في حدود 30 ٪ الى الجماعات المحلية، وأدرج المبلغ المتعين تحويله ضمن ركن «الموارد الناتجة عن تخفيف النفقات» وذلك في مقابل المخصصات المدرجة في الميزانية العامة، من أجل تغطية نفقات التجهيز المفتوحة لصالح الجماعات.

وفي النهاية، فانه من المتوقع أن ترتفع الضرائب غير المباشرة، بما فيها الضريبة المفروضة على المنتوجات النفطية، بمعدل 34 ٪، الى ما قدره 15,8 مليار، لتمثل قرابة نصف المداخيل العادية. وتقدر المداخيل الجبائية المباشرة بمبلغ 7,7 مليار، فتسجل تقدما بمعدل 5 ٪، وتتجاوز الزيادة المرتقبة للاقتطاعات على الرواتب والاجور بمفردها نسبة 15 ٪. وعلاوة على ذلك، فانه من المنتظر الحصول على موارد اضافية، على اثر اقرار ضريبة على الفوائد المتلقاة عن الودائع لاجل وأذينات الصندوق الصادرة عن البنوك والمعروضة لاكتتاب الخواص. كما ان تطبيق الضريبة بأكملها ابتداء من فاتح يناير 1987 على السيارات التي تجاوزت مدة تسجيلها خمس سنوات، عمل على تعزيز محاصيل التسجيل والتنبر بصفة ملموسة، حيث أنها ارتفعت بمعدل 17 ٪. وكان من المنتظر، على عكس ذلك، تسجيل تراجع كلي بنحو 5 ٪ لرسوم الجمرك، رغم الارتفاع المرتقب، بنسبة حوالي 35 ٪، لمحصول الضرائب عند الاستيراد، والتي من شأنها أن تشهد زيادة بمعدل 2,5 ٪ في الحصص النسبية للتعريفة، دونما تغيير للمعدل الاقصى وهو 45 ٪.

وقد كان على عوائد مؤسسات الاحتكار ومساهمات الدولة التي تؤلف أهم قسط من المداخيل شبه الجبائية، ان تسجل زيادة تتعدى 7 ٪.

وفي النهاية، مكن تزايد المداخيل العادية للميزانية من التخفيض الى حد ما من المبلغ الاقصى للاقتراضات المدرجة ضمن الميزانية، والذي تراجع من 21,4 ٪ الى 17,4 مليار درهم. وقد نجم هذا التدني عن تقلص الالتجاءات الى الخارج المرخص بها بمقدار 4 ملايير، ويعزى بدوره الى الاخذ بالاعتبار للكسب الناتج عن اعادة الجدولة، والذي تراجع من 11,5 مليار الى 7 ملايير درهم. وفي الاخير، قدر اسهام الرساميل المتعين تحصيلها بالسوق المالية الداخلية بمبلغ 1,9 مليار.

غير أنه اذا لم تؤخذ في الحسبان الا المداخيل العادية للميزانية، باستثناء الاقتراض، فان حاجة الدولة الى التمويل، كما تتجلى من خلال توقعات قانون المالية، لا زالت تبدو مرتفعة حيث أنها بعد طرح الالتزامات الخارجية المؤجل دفعها تتجاوز 20 مليار درهم.

تنفيذ قانون المالية

ورغم الجهود المبذولة فان مدى التباين الملاحظ منذ عدة سنوات فيما بين توقعات قانون المالية وتلك التي تتخذ على مستوى التنفيذ يدعو الى تخفيض الاعتمادات المفتوحة، من أجل تقريبها من الامكانيات الفعلية للحصول على مساعدات جديدة داخلية كانت أم خارجية.

ان الآثار التي كان من الممكن أن يسفر عنها استمرار اختلال واسع في تقديرات الميزانية قد أمكن بالفعل تخفيفها بفضل تحسن ظروف تنفيذ الميزانية ويتجلى ذلك من خلال تطويق عجز الصندوق عند حوالي 5,5 ٪ من الناتج الداخلي الاجمالي، وتقليص الاداءات المتأخرة. وبالاضافة الى ذلك، مكن ظهور فائض عادي يبلغ 3 ملايير درهم، والذي شكل انقلابا مناسبا للوضع، من تعزيز الامكانيات المالية للخزينة العمومية وبالتالي تخفيض التجائها الى الاقتراض

وقد نتج هذا التطور عن ارتفاع بأكثر من 12 ٪ للمداخيل التي وصلت الى 32,7 مليار، أي ما يمثل نسبة 97٪ من المبلغ المرتقب، وعن استقرار التحملات العادية، وقدرها 29,7 مليار. ويفسر هذا الاستقرار بالزيادة المعتدلة لنفقات التسيير بمعدل 6,9 ٪، أي نصف النسبة المقابلة لسنة 1986، وبانخفاض أكثر مما كان منتظرا للدعوم المؤداة برسم المقاصة وكذا للفوائد المؤداة برسم الدين العمومي ازاء الخارج.

وبالاضافة الى هذا، ارتفعت نفقات التجهيز الى 9,6 مليار كما أنه تم دفع ما يفوق المليار درهم بقليل، في اطار تسوية المتأخرات بذمة الخزينة، وبذلك يبلغ مجموع المدفوعات 10,6 مليار درهم. ويبدو هذا المبلغ وقد تجاوز بشكل ملموس نظيره للسنة السابقة حيث ان الخزينة لم تدفع سوى 6,8 مليار، الشيء الذي أسفر عن تأجيل أداء مبلغ 4,5 مليار درهم.

وفي المجموع، فان ارتفاع التحملات الكلية للخزينة، التي بلغت 40,4 مليار ومثلت 28,8 ٪ من الناتج الداخلي الاجمالي، عوض 27,2 ٪ منذ سنة مضت، لم يتسبب في اتساع عجز الصندوق. وتعزى نتيجة كهذه الى نمو مداخيل الميزانية التي بلغت 32,7 مليار فشكلت نسبة قدرها 23,4 ٪ من الناتج الداخلي الاجمالي في نظير 21,7 ٪ في العام الفارط. ولهذا فان حاجة الخزينة الى التمويل استقرت عند ما قدره 7,7 مليار درهم، أي ما لا يكاد يتجاوز المستوى المسجل أثناء 1986.

لقد تبين أن تغطية العجز كانت أقل عسرا منها خلال السنة المنصرمة، حيث ان الرصيد السلبي الذي أسفر عنه مجموع المساعدات الخارجية لم يتعد نصف المليار تقريبا، الشيء الذي جعل الخزينة أقل احتياجا لوسائل التمويل الداخلية بالمقارنة مع سنة 1986، وقد بذلت فوق ذلك جهدا خاصا من أجل تعبئة الادخار والحد بقدر الامكان، من التجاءها الى الموارد ذات الطابع النقدي. وبالفعل، لم تتجاوز حصة هذه الاخيرة 31 ٪ من التمويل المحلي، فيما كانت قد فاقت 63 ٪ منذ سنة مضت.

ويبين الجدول التالي ملخصا لوضعية تحملات الخزينة وموارده الى غاية 31 دجنبر 1986 و 1987 (1) :

بملايين الدراهم	1986	1987
المداخيل العادية	29 150	32 709
النفقات العادية	29 722	29 716
الرصيد العادي	**572 –**	**2 993 +**
نفقات التجهيز	11 346	9 594
عجز الميزانية	**11 918 –**	**6 601 –**
تغير المتأخرات	4 555 +	1 051 –
عجز التمويل	**7 363 –**	**7 652 –**
التمويل الصافي	**7 363 +**	**7 652 +**
الهبات	140	–
صافي الاقتراضات الخارجية	365 –	369
صندوق النقد الدولي	2 617 –	905 –
التمويل الداخلي	10 205	8 188
. اقتراضات داخلية	3 764	5 617
. تمويل من أصل نقدي	6 441	2 571
– بنك المغرب	(417 –)	(1 104 –)
– البنوك	(6 604)	(3 091)
– ودائع لدى الخزينة ولدى مركز الشيكات البريدية	(254)	(584)

المداخيل

تلقت الخزينة خلال عام 1987 من الموارد العادية، ما قدره 32.709 مليون درهم، أي بزيادة 3.560 مليون أو 12,2 ٪ عوض 9 ٪ فقط سنة 1986. وتزداد أهمية هذه النتيجة بقدر ما تنطوي على توسع المداخيل الجبائية الصرفة، بأكثر من 9 ٪ في نظير 2,9 ٪ أثناء 1986، اذ وصلت الى 26.290 مليون، بغض النظر عن الربح المحقق على أسعار بيع المواد النفطية. وقد تم احراز هذا التحسن، فوق ذلك، بدون الزيادة في معدل الضرائب باستثناء بعض الحالات. ويبدو الضغط الجبائي الذي ظل غير متساوي التوزيع بين مختلف قطاعات الاقتصاد، وقد ارتفع حيث أنه انتقل في ظرف سنة من 20,7 ٪ الى 21,9 ٪ خاصة على اثر التقدم الواضح للمردودات. ومن جهة اخرى، ارتفعت الضرائب المباشرة من 23,5 ٪ الى 24,8 ٪، فيما ظلت الضرائب غير المباشرة تشكل اكثر من نصف المداخيل الكلية.

(1) يرجع للملحق الاحصائي رقم 40.

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

وهكذا، فان الضرائب المباشرة، التي يتألف القسط الوفير منها من الاقتطاعات المطبقة عند المصدر على الرواتب والاجور وكذا الضرائب على الارباح المهنية، قد سجلت توسعا بأكثر من 16 ٪، شكل أكثر من نصف زيادة الداخيل الجبائية. وقد جلب هذين الصنفين من الضرائب ما يقارب 6 ملايير من مبلغ اجمالي قدره 7,6 مليار، ويشتمل الباقي على واجب التضامن الوطني والمساهمة التكيلية على الدخل الاجمالي للاشخاص الطبيعيين والضريبة المهنية وبدرجة أقل على الضريبة المطبقة ابتداء من هذه السنة على الفوائد المتأتية من التوظيفات البنكية.

الا أن الزيادة في تحصيل الضرائب غير المباشرة بمعدل 8,4 ٪، وهو نصف نسبة اتساع الضرائب المباشرة، تبدو أكثر شأنا مما كانت عليه سنة 1986، وقد بلغت الضرائب غير المباشرة، التي تمت جبايتها 11.362 مليون درهم. أما الضريبة على القيمة المضافة، التي حلت محل الضرائب على الامتعة والخدمات بداية من شهر أبريل 1986 فقط، واستلزم تطبيقها فترة تكيف للهياكل والمسطرات، فقد مكنت من الحصول على مدخول تزايد بمعدل 4,5 ٪ عوض 1,3 ٪ فقط منذ عام مضى. غير انه باعتبار توسع باقي المداخيل غير المباشرة فقد تراجعت حصتها من 75 ٪ الى نحو 72 ٪. ذلك أن الرسوم الداخلية على الاستهلاك قد وصل محصولها الى 3.163 مليون وسجلت زيادة هامة، تعزى في غالبيتها الى الاقتطاعات على التبوغ التي أصبحت تمثل ثلثي هذا البند.

وعلى العكس من ذلك، استقرت المداخيل الجمركية عند مستوى العام الماضي تقريبا اذ بلغت 4.644 مليون درهم، وتبدو بذلك دون ما كان متوقعا. وقد لوحظت من خلال هذا التطور الاجمالي حركتين مختلفتي الاتجاه : الاولى نحو الانخفاض وقد شملت مداخيل الضريبة الخاصة عند الاستيراد التي لم تتعد 1,1 مليار، فيما سارت الثانية نحو الارتفاع وتتعلق بتحصيلات رسوم الأستيراد التي انتقلت من 2,4 الى 3 ملايير.

أما ايرادات التسجيل والدمغة فانها قد ارتفعت من جهتها بنسبة 11 ٪، ولو كانت هي ايضا دون ما كان مرتقبا، حيث أنها بلغت قرابة 2,7 مليار.

وفي الاخير، بلغ مجموع باقي الموارد العادية، المتأتية من مداخيل الاحتكارات والاستغلالات، وأملاك الدولة، وغيرها من المداخيل مليارين من الدراهم،وقد سجل زيادة واضحة مردها بصفة رئيسية الى استئناف مدفوعات المكتب الشريف للفوسفاط.

النفقات

تمكنت الخزينة، بموازاة مع تحسن المداخيل العادية، من زيادة تسديداتها بصفة ملموسة، دون الرفع مع ذلك من التجائها الى موارد الاقتراض. وهكذا فان مجموع المصروفات انتقل من سنة لاخرى من 45,3 مليار الى 48,6 مليار درهم وسجل تزايدا تجاوز 7 ٪. وقد واكب هذا التطور تغييرا في البنية يبدو أنه كان نتيجة لمختلف الاجراءات المتخذة، والتي تضافرت آثارها لتؤدي الى استقرار نفقات التسيير، وانخفاض أعباء الدين العمومي والاسراع في التسديدات سواء تعلق الامر بالتجهيز أم بتصفية الاداءات المتأخرة.

وبعد اعادة جدولة أكثر من نصف أقساط الدين الخارجي التي حان أجل استحقاقها والشروع عند نهاية السنة في وضع برنامج لتسديد الديون الداخلية المتأخرة بازاء المقاولات يستغرق مدة خمس سنوات، أسفرت خدمة الدين العمومي عن صرف مبالغ اجمالية لا تزال هامة ولاشك، الا أنها تدنت في ظرف سنة من 16,5 مليار الى 15,5 مليار. ويمثل استخداد رأس المال 8,3 مليار ضمن هذا المجموع فيما تندرج الفوائد بمبلغ يناهز 7,2 مليار. وقد تحددت المصروفات برسم الدين الخارجي عند مقدار 4,9 مليار فيما يرجع لرأس المال و4,2 فيما يخص الفوائد. وتبلغ القيمة المقابلة لاسترجاع السحوبات لدى صندوق النقد الدولي 2,6 مليار درهم بمفردها. وقد ارتفعت من جهة أخرى التسديدات المتعلقة بأعباء الفوائد المترتبة عن الدين الداخلي بشكل ملموس حيث أنها انتقلت من 2,7 مليار الى 3 مليار درهم، بينما انحصرت استعادة رأس المال في مبلغ 0,7 مليار.

أما مجموع النفقات الخاصة بالموظفين، والمعدات والصيانة وكذا التحملات المشتركة المرتبطة بتسيير المصالح العمومية، فقد وصل الى 21.893 مليون، وتزايد بنسبة 6,9 ٪، أي بنسق يمثل نصف معدل الارتفاع سنة 1986.

وبالمثل، تبين ان حجم الدعوم للاسعار قد تراجع بشكل واضح بحيث لم يتجاوز 632 مليون في نظير ما يزيد على 1,5 مليار منذ عام مضى. وقد منحت هذه المخصصات في حدود 311 مليون الى صندوق المقاصة و321 مليون الى المكتب الوطني المهني للحبوب والقطاني.

وفي النهاية تبرز مقارنة التحملات العادية والمداخيل الجارية فائضا بمبلغ 2.993 مليون، وهي نتيجة مرموقة تضع حدا لسلسلة العجز المتوالي الملاحظ على هذا الصعيد منذ 1979. وقد كان هذا الادخار الذي تم احرازه في الواقع بفضل اعادة جدولة فوائد الدين الخارجي في حدود 2.142 مليون، دافعا للرفع من نفقات الاستثمار الى ما قدره 9,6 مليار، وتسديد ما يربو على المليار من الديون المتأخرة.

وفي المجموع استقر مكشوف الخزينة عند 7,7 مليار، وهو مبلغ لا يكاد يتعدى نظيره للعام السابق.

تمويل عجز الخزينة

عرفت وسائل تمويل العجز تطورا في اتجاه تزايد الموارد من أصل غير مصرفي، الذي توفر بفضل وجود سيولات في حاجة الى التوظيف، مما أدى الى لجوء أقل الى الوسائل النقدية. ومهما يكن من أمر، فقد روعيت بشكل تام ضوابط التجاء الخزينة الى الانشاء النقدي.

لقد مكنت بالفعل تعبئة السلفات الخارجية، خاصة في اطار المعونات المرتبطة بعمليات معينة، من جلب موارد متزايدة، لكن تسديد الدين الخارجي استنفدها بكاملها تقريبا، بحيث لم يتبقى منها سوى فائض انحصر في مبلغ 369 مليون درهم.

اسفرت العمليات مع صندوق النقد الدولي عن عجز قدره 905 مليون. وبذلك، يخلف مجموع المساعدات الخارجية للسنة الثانية على التوالي رصيدا سلبيا لا زال يبلغ 536 مليون درهم ولو انخفض بشكل قوي. وفي النهاية وصل اجمالي التمويل الداخلي الى 8.188 مليون درهم، وأمنت موارد الادخار تغطية ما يربو على الثلثين منه، والوسائل النقدية، التي تراجعت من 6.441 مليون الى 2.571 مليون، ما تبقى منه.

تسليفات صندوق النقد الدولي

تم استعمال قرض المؤازرة الذي منحه صندوق النقد الدولي الى الخزينة، فيما بين دجنبر 1986 ومارس 1988، وقدره الاجمالي 230 مليون من حقوق السحب الخاصة في حدود 160 مليون خلال 1987 موزع على اربعة اقساط متساوية، بلغت القيمة الاجمالية المقابلة لها بالدرهم 1.734 مليون. ومن جانب اخر، فان التسديدات الصافية لفائدة الصندوق، باعتبار تسوية الديون السابقة البالغة 2.639 مليون درهم، قد وصلت الى 905 مليون في مقابل 2.617 مليون درهم في العام المنصرم.

التسليفات الخارجية

ارتفع مجموع التسليفات المتلقاة خاصة من منظمات دولية وأقطار نتعامل معها، الى 5.296 مليون درهم. وقد تأتت نصف هذه الاموال من البنك العالمي، الذي أضيف الى مساعدته التقليدية هذه السنة بالخصوص، سلف خاص الغرض منه تأمين التمويل المشترك لبرنامج ترشيد المؤسسات العمومية. وتجدر الاشارة، زيادة على ذلك، الى ان الخزينة لم تلجأ منذ عدة سنين مضت الى السوق المالية الدولية، وان الاموال التي حصلت عليها كانت تشتمل أساسا على معونات مرتبطة بتنفيذ مشاريع معينة ومرصدة بدرجة أقل لاقتناء مواد للاستهلاك، كالقمح على الخصوص. وقد سجلت المساعدات الخارجية زيادة بمعدل 5 ٪، لكنها لم تشكل الا دعما محدودا للخزينة العمومية، نظرا للمصاريف برسم تسديد الدين الخارجي، وللبنك العالمي خاصة.

ذلك أن المصروفات الفعلية، بغض النظر عن اعادة جدولة الدين بمبلغ 7,7 مليار، لا زالت تناهز قيمة مقابلة بالدرهم تصل الى 5 ملايير.

التمويل الداخلي

توفر لدى الخزينة مبلغ قدره 8.188 مليون من الموارد الداخلية، يشكل نحو 29,1 ٪ من الادخار الوطني و5,8 ٪ من الناتج الداخلي الاجمالي، في نظير 39,7 ٪و 7,6 ٪ على التوالي سنة 1986.

وقد ارتقى نصيب الوسائل غير النقدية، ضمن هذا القدر الاجمالي المتدني بنسبة الخمس تقريبا في ظرف سنة، من 37 ٪ فقط الى 69 ٪. وبفضل اجراءات تحفيز خاصة بواسطة معدلات فائدة مغرية من أجل دعم السعي وراء تعبئة الادخار الخصوصي، توفقت الخزينة بالفعل في الاقدام من جديد على اصدار اقتراضين لدى العموم واثارة مزيد من الاهتمام باصدار سندات ذات أمد قصير. وفي الاخير، استفادت الخزينة هذه السنة من توسع استثنائي للودائع غير النقدية التي أسند تدبيرها الى المحاسبين العموميين.

وفي هذه الظروف، مكن تصاعد موارد الادخار، التي ارتفعت من 3.764 مليون الى 5.617 مليون درهم، من التقليص بشكل قوي من التمويل النقدي الذي تكاثر عليه

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

الطلب بالحاح خلال السنتين الماضيتين، وهكذا لم يعد يؤمن تغطية سوى ما يفوق بقليل ثلث عجز الصندوق، عوض 87,5 ٪ سنة 1986.

ذلك أن القروض الممنوحة للخزينة من طرف الجهاز المصرفي قد تضاءلت بشكل واضح، بحيث انهار مبلغها من 6.187 الى 1.987 مليون أي أدنى حتى من السقف المحدد في بداية السنة. وارتفعت اكتتابات بنوك الودائع في اذنيات الخزينة هذه السنة، خاصة بالسوق النقدية، بمبلغ 3.091 مليون عوض 6.604 مليون سنة 1986. واسترسلت الخزينة في تقليص استدانتها حيال معهد الاصدار الذي انخفضت ديونه على الخزينة بمقدار 1.104 مليون، على اثر تراجع التسبيقات غير المباشرة المضمونة بواسطة السفاتج التجارية وسندات الالتزام المكفولة.

وخلاصة القول، ان تقدما اكيدا قد احرز أثناء 1987 على صعيد الحسابات العمومية. الا ان تصحيحا جذريا لوضعية حسابات الخزينة يتطلب بذل المزيد من الجهود، ولو كان من العسير التوصل الى تطويق أكبر لحجم النفقات الجارية. وفضلا عن ذلك، يبدو من الضروري مواصلة تحقيق ادخار هام من أجل الحفاظ على تيسار كافي من الاستثمارات العمومية وبوجه خاص من أجل تقليص اللجوء الى الاقتراضات. أجل، ان بلوغ هذا الهدف، وكذا تخفيض العجز الاجمالي يفرضان اتخاذ اجراءات تتسم بالاقدام، خاصة في مجال ايرادات الجباية وتوزيع العبء التي تشكله بالنسبة للملزمين بالضرائب. ذلك أن الاعفاءات الهامة الممنوحة لمختلف القطاعات المنتجة لا تحرم الدولة فقط من مداخيل ضخمة وتضعف العلاقة القائمة بين المردود الجبائي والنمو الاقتصادي، بل انها فوق ذلك، تؤول الى فقدان طابع التحفيز. والوسيلة الظرفية المعتمدة لمواجهة هذه الوضعية والمتمثلة في رفع معدلات الضريبة لا تشكل الحل الملائم، بل تدفع الى التملص من الضرائب. ولذلك فان الاصلاحات الجاري تطبيقها الآن تستهدف توسيع القاعدة الضريبية دونما أي ردع للاستثمار الخصوصي، الذي من المتعين أن يحل محل استثمارات الدولة.

تطور النقد

لقد كان كل من تخفيض عجز الحساب الجاري الخارجي، والعمل على الانفراج فيما يخص الاسعار، من الاهداف الاساسية التي سعت السياسة النقدية الى الاسهام في تحقيقها خلال هذه السنة. ذلك أن التحكم في توسع وسائل الاداء كان يستدعي بالفعل القيام بعمل يتميز بدقة وتشدد أكثر خصوصا وأن سيولة الاقتصاد قد تزايدت بشكل قوي خلال سنة 1986.

ولذلك، فان الضوابط النقدية التي حددت باعتبار الحاجيات الاساسية للاقتصاد على وجه الخصوص، حسبما يعكسه التطور المرتقب لكل من الناتج الداخلي الاجمالي والاسعار، وطبقا لضرورة اعادة تكوين مستوى الاحتياطيات من العملة الاجنبية، قد تم خفض مستواها في نهاية الامر من 16 ٪ الى 10 ٪ من سنة لاخرى. ذلك أن آفاق تطور النشاط الاقتصادي كشفت عن نتائج أقل ملاءمة مما كان منتظرا في حين ان التوترات التضخمية اخذت تخف. ومن جهة اخرى، فان اللجوء المتزايد الى موارد الادخار لتمويل عجز الميزانية وإعادة توظيف السيولات لصالح القطاعات المنتجة جعلت من الممكن اذاك التخفيض من معدل تزايد القرض الداخلي. ولبلوغ هذا الهدف، خفضت الحدود الجديدة بشكل ملموس كما تم تقليص الزيادة المرخصة للقعوض البنكية الخاضعة للتأطير من 5 ٪ سنة 1986 الى 3 ٪ بالنسبة لسنة 1987 بكاملها. وبالاضافة الى ذلك، اتخذت اجراءات من أجل الحد من حرية البنوك، وذلك بواسطة الرفع من 25 ٪ الى 50 ٪، نسبة المحص لاقتناء العملة الاجنبية ابتداء من أوائل السنة، والزيادة خلال شهر أبريل من 4 ٪ الى 5 ٪، فيما يخص معدل الاحتياطي النقدي بهدف التضييق بصفة أكثر على سيولة البنوك. وتم كذلك الابقاء في المجمل على معدلات الفائدة عند نفس المستوى، ولم تشمل التغييرات الا جدول المعدلات المطبقة من طرف المؤسسات المالية المتخصصة، وذلك بهدف العمل على اعتدال الميل الى الاستدانة، وتشجيع تكوين الادخار.

وقد تبين بالفعل، أن توسع الكتلة النقدية على امتداد السنة، كان مطابقا للهدف المتوخى، اذ لم يتجاوز نسبة قدرها 9,7 ٪ عوض 15,9 ٪ سنة 1986. وذلك بفضل زيادة الديون على الخزينة بأقل مما كان متوقعا. ورغم تجاوز المبالغ القصوى للقروض المقدمة الى الاقتصاد وانتعاشة الموجودات الخارجية بشكل بارز (1).

(1) يرجع الى الملحقات الاحصائية رقم 41 الى 50.

كما أن نسق تكوين السيولات، تراجع بالمتوسط أيضا، من 21,3 ٪ الى 9 ٪. الا ان هذا التباطؤ بدا غير كاف بالنظر الى نمو الناتج الداخلي الاجمالي الذي تقلص بشكل ملموس من 5,8 ٪ الى 1 ٪ محسوبا بالارقام الحقيقية، ومن 12,6 ٪ الى 4,2 ٪ فيما يتعلق باحتسابه بالقيمة. وقد أدى هذا الاختلال الى توسيع سيولة الاقتصاد الا انه لم يؤثر مع ذلك، أكثر مما يلزم، على الطلب الداخلي، كما ان التضخم تراجع بصفة واضحة، في حين أظهر فيه الاختلال الخارجي شيئا من التحسن.

ويبرز بذلك التطور الملاحظ للكتلة النقدية، وجود طلب قوي على القرض، يتجاوز بصفة واضحة حاجيات التمويل المرتبطة بالانتاج، ولو كان من المؤسف في هذا الصدد، عدم التوفر على حسابات وطنية بدرجة كافية من الدقة. كما أن نشرها المتأخر لا يسمح بمراجعة المعايير عند الاقتضاء. كما أنه يبرز تفضيل فئة من العملاء الاقتصاديين، لوضعية استدانة صافية لدى البنوك، وذلك لحيازة أصول سائلة، ليس من أجل الاستهلاك، بل لتوظيفها كاستخدامات تدر الفائدة، في انتظار امكانية تحويلها الى توظيفات أخرى.

المجموعة النقدية

شهدت المجموعة النقدية توسعا تدريجيا طيلة الخمسة أشهر الاولى، حيث ارتفعت وقتئذ بنسبة 5,8 ٪، وقد ارتبط هذا التطور بتوسع الديون على الخزينة. وبعد التقلص الملاحظ في شهر يونيو، اتجهت الكتلة النقدية نحو الارتفاع، فسجلت زيادة محسوسة بداية من شهر يوليوز على اثر الانتعاشة القوية، ليس فقط للديون على الخزينة ولكن أيضا للقروض للاقتصاد. ثم خلال شهر دجنبر عقب ايرادات هامة من النقد الاجنبي على وجه الخصوص. وفي المجموع وصلت المجموعة النقدية الى 75.546 مليون درهم، فحققت في ظرف سنة، زيادة قدرها 6.698 مليون درهم أو ما نسبته 9,7 ٪ عوض 9.432 مليون أو 15,9 ٪ سنة 1986. وقد شمل هذا التباطو بدرجات متفاوتة كل مكونات الكتلة النقدية بحيث أن معدلات تزايدها تضاءلت من سنة لاخرى من 15,4 ٪ الى 7 ٪ بالنسبة للعملة الائتمانية، ومن 19,3 ٪ الى 13,6 ٪ فيما يخص العملة الكتابية، ومن 9,4 ٪ الى 4,5 ٪ فيما يتعلق بشبه النقد.

وبذلك تكون بنية المجموعة النقدية قد تغيرت، اذ اتسعت حصة العملة الكتابية وانتقلت من 50,1 ٪ الى 51,9 ٪ فيما تقلص نصيب كل من العملة الائتمانية وشبه النقد، فتراجع توالبا من 27,2 ٪ الى 26,5 ٪، ومن 22,7 ٪ الى 21,6 ٪.

بلايين الدراهم	1985	1986		1987	
	المبالغ	المبالغ	التغييرات ٪	المبالغ	التغييرات ٪
أ. المتيسرات النقدية	45 131	53 223	17,9+	59 212	11,3+
العملة الائتمانية	16 194	18 694	15,4+	20 004	7,0+
العملة الكتابية	28 937	34 529	19,3+	39 208	13,6+
ب. شبه العملة	14 285	15 625	9,4+	16 334	4,5+
ودائع لاجل	14 283	15 625	9,4+	16 334	4,5+
الودائع من أجل الاستيراد	2	–	–	–	–
المجموعة النقدية الكلية (أ+ب)	59 416	68 848	15,9+	75 546	9,7+

العملة الائتمانية

وصل مبلغ الاوراق والقطع النقدية المتداولة الى 20.004 مليون درهم الى غاية نهاية دجنبر 1987، فسجل في ظرف سنة ارتفاعا قدره 1.310 مليون أو 7 ٪ عوض 2.500 مليون أو 15,4 ٪ في العام السابق.

وقد كان تطور العملة الائتمانية، حسب التسلسل الزمني مطابقا للمظهر العام المعهود. فبعد تقلص ذي طابع موسمي خلال الاشهر الاولى من السنة، اتخذت اتجاها نحو الارتفاع تواصل ابتداء من شهر أبريل الى غاية شهر غشت، حيث وصل مبلغها وقتئذ 20.344 مليون درهم. وقد ارتبط اللجوء الهام الى التسديدات نقدا اثناء هذه الفترة، قبل كل شيء، بدخول العمال المغاربة القاطنين بالخارج، وبموسم تسويق محاصيل الحبوب وكذا بفترة الاجازة، والتي تزامنت مرة اخرى خلال 1987 مع الاحتفال بعيد الاضحى. وقد انتاب العملة المتداولة شيء من التراجع ابتداء من شهر شتنبر، أعقبته، عند نهاية السنة انتعاشة بينة، مردها الى النمو الاعتيادي في هذه الفترة لحجم المعاملات التجارية.

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

وقد تزايد الطلب الذي ينصب عادة على الاوراق من فئة 100 درهم، بشكل قوي بحيث أن حصتها ارتفعت من نسبة 87,6 ٪ الى 88,7 ٪، فيما لم تمثل الاوراق من فئة 50 درهم سوى 7,7 ٪ من مجموع الاوراق المصدرة بدلا من 8,4 ٪ فيما سبق. ولا زالت هاتان الفئتان تمثلان، بنسبة 96,4 ٪، أهم قسط من الاوراق المتداولة عند نهاية 1987.

العملة الكتابية

سجلت العملة الكتابية ارتفاعا مطردا الى غاية شهر مايو، خاصة على اثر تزايد النفقات العمومية. وقد وصلت آنذاك نسبة ارتفاعها الى 11,6 بالمائة، ثم شهدت بعض الاستقرار حتى شهر اكتوبر، بسبب شبه الركود لأتجاهات الخزينة الى النظام المصرفي والرواج المكثف للاوراق النقدية في اواسط السنة. وعلى النقيض من ذلك، وبالرغم من التوسع الملموس للعملة الائتمانية اثناء شهر دجنبر، فقد تزايدت العملة الكتابية بشكل سريع، خلال الشهرين الاخيرين، على اثر الارتفاع المقترن للقروض للاقتصاد والموجودات الخارجية.

تتألف العملة الكتابية الى حدود نسبة قدرها 91 ٪ من الودائع تحت اطلب لدى البنوك، وقد بلغت عند نهاية دجنبر 39.208 مليون درهم وارتفعت بمقدار 4.679 مليون أو بمعدل 13,6 ٪ في نظير 5.592 مليون او 19,3 ٪ عند نهاية السنة الفارطة.

الودائع تحت الطلب
لدى النظام المصرفي

بلغت الودائع البنكية تحت الطلب 36.100 مليون درهم عند نهاية شهر دجنبر، فارتفعت بما قدره 4.095 مليون أو بنسبة 12,8 ٪ عوض 5.338 مليون أو 20 ٪ في السنة الماضية.

ووصلت الحسابات المفتوحة لدى معهد الاصدار، الى 534 مليون درهم، فتزايدت بمبلغ 55 مليون او ما نسبته 11,5 ٪، بدلا من 30 مليون او 6,7 ٪ عند نهاية سنة 1986.

تبدو الودائع تحت الطلب التي تديرها البنوك التجارية لماوصلت الى ما قدره 35.566 مليون درهم وقد ارتفعت بمبلغ 4.040 مليون درهم او بمعدل 12,8 ٪ في مقابل 5.308 او 20,3 ٪ في السنة الماضية. وقد وصل المبلغ الجاري لحسابات الشيكات الى 18.729 مليون درهم، أي ما يمثل 53 ٪ من الودائع البنكية تحت الطلب، فارتفع بمقدار 2.094 مليون او 12,6 ٪ في نظير 3.365 مليون او 25,4 ٪ في السنة المنصرمة. ويتكون الى حدود نسبة 54 ٪ من الموجودات تحت الطلب للعمال المغاربة بالخارج التي تجاوز مبلغها شيئا ما 10 ملايير درهم وسجلت تقدما بمبلغ 976 مليون درهم او 10,8 ٪ عوض 1.905 مليون او 26,6 ٪ عند نهاية دجنبر 1986. ولاول مرة منذ عدة سنين، يسجل هذا الصنف من الودائع تقدما بنسق أقل سرعة من نسق توسع مجموع حسابات الودائع تحت الطلب، الا أنها لا زالت تمثل ضمنه حصة تتجاوز شيئا ما 28 ٪.

أما الارصدة الدائنة للحسابات الجارية لدى البنوك فقد بلغت 9.661 مليون درهم عقب تزايد تحدد في 318 مليون درهم او 3,4 ٪، عوض 1.235 مليون او 15,2 ٪ سنة 1986. وبذلك تكون حصتها ضمن مجموع الودائع تحت الطلب لدى البنوك، قد تراجعت من 29,6 ٪ الى 27,2 ٪، من نهاية سنة لاخرى.

وعلى النقيض من ذلك بلغت الحسابات على دفاتر في المجموع 4.722 مليون، مسجلة ارتفاعا واضحا قدره 1.528 مليون او ما نسبته 47,8، بعد زيادة سبقت ملاحظتها سنة 1986 وصلت الى 885 مليون أو 38,3 ٪. ونتيجة لذلك تعززت حصتها ضمن الودائع البنكية بشكل واضح اذ انتقلت في ظرف سنة من 10,1 ٪ الى 13,3 ٪. ويبدو هذا التطور الملائم وقد نتج في آن واحد عن الاغراء الذي يتمثل في هذا النوع من التوظيفات، نظرا لمعدل المكافأة، ولانعدام أي اقتطاع جبائي عند المصدر في وقت ابدت فيه البنوك بعض التحفظ في تسليم سندات لاجل وفتح حسابات لاجل خاصة فيما يتعلق بمدة تتجاوز السنة أشهر بل وحتى الثلاثة أشهر. ومهما يكن من أمر، فان نصيب الودائع غير القابلة للمكافأة بقي مرتفعا. اذ لا زال يمثل نسبة 59 ٪ من مجموع ودائع البنوك تحت الطلب.

وقد زاد المبلغ الجاري لباقي الحسابات الدائنة بما قدره 100 او 4,2 ٪، لما وصل الى 2.454 مليون درهم، بعد أن انخفض بمقدار 177 مليون او ما نسبته 7 ٪ في العام السابق.

الودائع تحت الطلب
لدى المحاسبين العموميين

وصلت الحسابات المفتوحة من لدن المؤسسات والخواص لدى المحاسبين العموميين الى ما قدره 3.108 مليوم درهم عند نهاية شهر دجنبر، مسجلة نموا بمبلغ 584 مليون او 23,1 ٪ في نظير 254 مليون اوو 11,2 ٪ عند آخر السنة الماضية. وتعزى هذه الزيادة بصفة رئيسية الى ارتفاع كل من الاموال التي تديرها الخزينة بمبلغ 456 مليون، والودائع لدى مركز الشيكات البريدية بما قدره 128 مليون.

شبه العملة

تحدد المبلغ الاجمالي للحسابات لاجل، والادينات ذات الاستحقاق الثابت، في 16.334 مليون درهم ولم يتم نموه الا بمقدار 709 مليون او 4,5 ٪، عوض 1.340 مليون او 9,4 ٪ عند نهاية 1986. ويعزى هذا التباطؤ الملموس لنسق تزايد شبه العملة بالمقارنة مع نظيره فيما يخص وسائل الاداء تحت الطلب، والذي توالى للسنة الثانية الى اعراض البنوك عن تلقي الودائع والادينات لاجل، كما يعزى أيضا الى إقرار اقتطاع عند المصدر على الفوائد الموزعة على هذه التوظيفات. وعلى أية حال، فقد صاحب هذا التطور تكاثر الادوات المالية، منها الحسابات على دفاتر،وادينات الخزينة، واوراق الخزينة ولذلك تكون حصة شبه العملة ضمن المجموعة النقدية قد استقرت عند 21,6 ٪ أي بانخفاض 1,1 نقطة في ظرف سنة، وعلى اثر ذلك انقطعت كما كان الشأن سنة 1986، عن التوسع المتواصل الذي طبعها طوال السنين الاخيرة.

سيولة الاقتصاد

تتكون سيولات الاقتصاد من المتيسرات النقدية وشبه العملة اضافة الى الاصول السائلة القابلة ييسر للتحويل الى وسائل الاداء، كالودائع لدى صندوق التوفير الوطني والقرض الفلاحي،وأدينات الخزينة لاجل قصير، المكتتبة من لدن الخواص والمؤسسات، أو المخصصات لاقتناء النقد الاجنبي واوراق الخزينة. وكما تم تعريفها على هذا النحو، فقد بلغت في المجموع 82.570 مليون درهم بالمتوسط السنوي، وسجلت زيادة قدرها 8.970 مليون او 12,2 ٪ عوض 14.165 مليون أو 23,8 ٪ في العام السابق.

وبالرغم من التراجع الواضح الذي اعتراها، فان نسق تزايدها تجاوز مع ذلك وتيرة نمو كل من الناتج الداخلي الاجمالي والانفاق الوطني، الذي قدر بالاسعار الجارية بنسبة 4,2 ٪ و3,2 ٪ على التوالي. ونتيجة لذلك انتقل معدل سيولة الاقتصاد من 54,8 ٪ الى 59 ٪ في ظرف سنة، فشهد توسعا بلغ 4,2 نقطة، بعد ان سبق له ان ازداد بخمسة نقط سنة 1986.

ولم يفت هذه الوضعية الاجمالية ان تكون سببا للانشغال، نظرا لما يمكن ان يكتنفها من خطر الانزلاق في حالة ما اذا تم تحويل تلك السيولات الى وسائل للاداء، وما يترتب عن ذلك من اذكاء للطلب على امتعة الاستهلاك. غير أن هذه الوضعية تنطوي على توسع جديد لتوظيفات اكتست طابعا من الاستقرار.

ملايين الدراهم وبالمتوسط في نهاية الاشهر	1985	1986		1987	
	المبالغ	المبالغ	التغيرات ٪	المبالغ	التغيرات ٪
1. المجموعة النقدية	55 160	66 900	21,3+	72 901	9,0+
- المتيسرات النقدية	42 276	50 657	19,8+	57 274	13,1+
- شبه العملة	12 884	16 243	26,1+	15 627	3,8-
2. الاصول السائلة	4 275	6 700	56,7+	9 669	44,3+
مجموع السيولات (1+2)	59 435	73 600	23,8+	82 570	12,2+
الناتج الداخلي الاجمالي	119 310	134 334	12,6+	140 000	4,2+
النفقة الوطنية الاجمالية	129 918	141 844	9,2+	146 400	3,2+
معدل سيولة الاقتصاد					
- السيولات / الناتج الداخلي الاجمالي	49,8	54,8		59,0	
- المتيسرات النقدية / الناتج الداخلي الاجمالي	35,4	37,7		40,9	
شبه العملة + الاصول السائلة / الناتج الداخلي الاجمالي	14,4	17,1		18,1	
- السيولات / النفقة الوطنية الاجمالية	45,7	51,9		56,4	

ويشهد تعزيز نصيب الاصول القارة على الاثر الايجابي لتنوع الاصول المعروضة والابقاء على مكافأة مغرية. وقد سمح هذان الاجراءان لوحدهما بحد درجة سيولة قسط هام من وسائل الاداء المصدرة، كما مكنا بالتالي من تخفيف الضغوطات على الاسعار وعلى رصيد الحساب الخارجي. ويبدو دون شك، من الضروري، ما دامت النتائج المحققة في مجال التصحيح غير ثابتة، التمسك بهذا التوجه مخافة حث العملاء الاقتصاديين على الاعراض بسبب اجراءات غير مواتية عن الادخار، لصالح الاستهلاك، الشيء الذي من شأنه ان يمس بالمكتسبات ويعرقل مسلسل اعادة التوازنات الجاري تطبيقه وذلك بتأجيج الضغوطات على كل من الاسعار والحساب الخارجي، خصوصا وان نسبة المتيسرات النقدية الى الناتج الداخلي ما فتئت تتسع اذ انتقلت في ظرف سنتين من 35,4 ٪ الى 40,9 ٪.

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

مقابلات المجموعة النقدية

نتج توسع الكتلة النقدية سنة 1987 عن التنامي المتضافر، ولو كان غير متساو الأهمية، لكل من المقابلات الثلاث وهكذا أسهم تحسن الموجودات الخارجية بما يساوي الخمس في اصدار وسائل جديدة لاداء، فيما كان ارتفاع الديون على الخزينة من جهته أقل سرعة مما كان متوقعا، وعلى النقيض من ذلك، سجلت القروض للاقتصاد تجاوزا للحدود المقررة لها. غير أن هذين العنصرين المكونين للقرض الداخلي ساهما، في نهاية الامر، بحصص متساوية وصلت الى نسبة 40 ٪، في تزايد السيولات.

وعلى اثر ذلك تغيرت بنية مقابلات الكتلة النقدية شيئا ما بحيث تعززت حصة الاصول الخارجية اذ انتقلت من 6,3 ٪ الى 7,7 ٪، فيما انخفض شيئا ما نصيب كل من الديون على الخزينة والقروض للاقتصاد، فتراجعت على التوالي من 50,9 ٪ الى 49,7 ٪ ومن 42,8 ٪ الى 42,6 ٪.

بملايين الدراهم	1985 المبالغ	1986 المبالغ	1986 التغييرات ٪	1987 المبالغ	1987 التغييرات ٪
الموجودات الخارجية الصافية	3 601	4 343	20,6+	5 864	35,0+
الديون على الخزينة	28 951	35 392	22,3+	37 963	7,3+
منها :					
- ديون بنك المغرب	9 704	9 287	4,3–	8 183	11,9–
- محفظة السندات العمومية	16 855	23 451	39,1	26 605	13,4+
القروض المقدمة للاقتصاد	27 393	29 760	8,6+	32 518	9,3+
مجموع المقابلات	59 945	69 495		76 345	
عناصر مختلفة	529–	647–		799–	

الموجودات الخارجية

بعد ان طرأت عليها تطورات مختلفة الاتجاه طوال سنة 1987، وصلت الموجودات الخارجية الصافية عند نهاية دجنبر الى 5.864 مليون درهم، فسجلت اذ ذاك سبقا بمبلغ 1.521 مليون أو ما نسبته 35 ٪، والتي تلي زيادة قدرها 742 مليون أو 20,6 ٪ سنة 1986.

وقد تمت اعادة تكوين احتياطات الصرف بكاملها، عند نهاية السنة عقب السحوبات على الخارج التي قامت بها الخزينة العمومية. وهكذا ارتفعت الموجودات لدى بنك المغرب في ظرف سنة من 1.705 مليون درهم الى 2.985 مليون كما أن الاصول الموجودة بحوزة البنوك والتي تتكون أساسا من محفظة الديون على الخارج، انتقلت بدورها، من 2.638 مليون الى 2.879 مليون درهم.

ذلك أنه بالاضافة الى انخفاض عجز الحساب الجاري، كما كان الشأن سنة 1986، مكن كل من مجلوب الرساميل الخارجية واعادة جدولة الدين، من افراز فائض نهائي لميزان الاداءات، في تزايد واضح، وعمل على تعزيز الموجودات من العملة الاجنبية غير ان هذه الاخيرة لازالت لم تتوافر بالقدر الكافي للتمكين من تسديد المتأخرات التجارية، لكنها مكنت مع ذلك من تقريب آجال تنفيذ أوامر اقتناء العملة الاجنبية التي لا تكتسي طابع الاولوية، والتي تظل على كل حال خاضعة لتكوين مخصص تم رفع نسبته عند نهاية السنة من 25 ٪ الى 50 ٪ من المبالغ المرغوب فيها.

الديون على الخزينة

وصلت الديون على الخزينة الى 37.963 مليون درهم عند نهاية 1987 فارتفعت بمبلغ 2.571 مليون أو بمعدل 7,3 ٪، في نظير 6.441 مليون او 22,3 ٪ سنة 1986. وبذلك تبدو دون المبلغ الاقصى المحدد لها.

ويفسر هذا التدني الواضح ليس فقط باستقرار حاجيات الدولة الى التمويل، والذي يعزى بالخصوص الى احراز فائض هام على مستوى الميزانية العادية، وذلك لاول مرة منذ سنة 1979. ويفسر كذلك بتعبئة مهمة للموارد التي لا تكتسي طابعا نقديا، وباعادة جدولة قسط من الدين الخارجي.

وأثناء هذه السنة، أخذت الديون على الخزينة اتجاها تصاعديا خلال النصف الاول من السنة، ارتبط بتوسع النفقات العمومية غير ان الخزينة اقدمت عند نهاية شهر مارس وشهر يونيو، على تسوية استدانتها الى حد تطابقها مع ضوابط البرنامج التصحيحي. وبعد العودة الى الارتفاع في شهر يوليوز، شهدت بعدها الالتزامات النقدية للخزينة تغيرات بنسب ضئيلة، تم طرأ عليها في شهر دجنبر انخفاض واضح، عقب دخول رساميل خارجية.

وينطوي هذا المظهر الاجمالي على تخفيض استدانة الخزينة ازاء معهد الاصدار، وذلك للسنة الرابعة على التوالي، وعلى الزيادة، وان كانت أقل بكثير بالنسبة لسنة 1986، من التجاءاتها الى بنوك الودائع، خاصة عن طريق السوق النقدية. ذلك ان تسبيقات البنك المركزي التي تدنت بمبلغ 505 مليون درهم بالمتوسط خلال كل من السنوات الثلاث الماضية، قد سجلت مجددا اثناء عام 1987 انخفاضا بلغ 1.104 مليون او ما نسبته 11,9 ٪، فتراجع مجموعها الى ما قدره 8.183 مليون عند نهاية شهر دجنبر.

بلغ مجموع محفظة السندات العمومية بحوزة البنوك 26.605 مليون درهم وارتفع بمقدار 3.154 مليون او 13,4 ٪ في نظير 6.596 مليون او 39,1 ٪ في نهاية السنة السابقة، وقد تم توسيع التجاءات الخزينة الى البنوك خلال 1987 الى حد الثلثين في شكل اقتناء سندات بالسوق النقدية، التي ارتفع مبلغها الجاري بمقدار 2.105 مليون او 17,5 ٪ فوصل الى مجموع 14.159 مليون درهم، أي ما يمثل نسبة 53 ٪ من المحفظة الاجمالية للبنوك. وعلى كل حال، فان الخزينة بادرت ابتداء من شهر يوليوز الى عرض، اضافة الى اذينات لاجل شهر واحد التي سبق تقديمها، سندات لمدة 3 أشهر، و 6 أشهر، ولامد سنة واحدة، قابلة لمكافأة نسبتها 8,75 ٪، 9 ٪، 9,50 ٪ على التوالي. أما الاكتتابات الالزامية، برسم الحد الادنى للسندات العمومية الذي ما زال محددا في نسبة 35 ٪ من المستحقات تحت الطلب، فقد شملت مبلغ 11.563 مليون، أي بارتفاع قدره 1.099 مليون أو بنسبة 10,5 ٪.

وفي الاخير، تقلصت ودائع البنوك لدى مركز الشيكات البريدية اذ تراجعت من 130 مليون الى 67 مليون درهم، بينما بلغ مجموع اموال المقاولات والخواص المودعة لدى المحاسبين العموميين 3.108 مليون درهم، فازدادت بمبلغ 584 مليون او 23,1 ٪.

القروض المقدمة للاقتصاد

وصل مبلغ القروض المقدمة للاقتصاد والممولة من موارد نقدية الى 32.518 مليون درهم عند نهاية شهر دجنبر، وسجلت ارتفاعا قدره 2.758 مليون أو ما نسبته 9,3 ٪ عوض 2.367 مليون أو 8,6 ٪ في السنة السابقة.

وقد كان ارتفاع القروض المقدمة للاقتصاد بطيئا نسبيا خلال النصف الاول من السنة، الا ان حجمه ازداد أهمية بعد ذلك، خصوصا في يوليوز حيث بلغ معدل الزيادة 7 ٪، متجاوزا بذلك الحد السنوي الاقصى المحدد لمجموع بنوك الودائع. ثم بعد انخفاض هام في شهر غشت، عاد توزيع القروض من جديد الى التصاعد بقوة، حتى أنه تعدى أثناء الشهرين الاخيرين من السنة الحجم المرخص له.

تبدي السلفات الممولة من ظرف البنوك، بمبلغ 23.994 مليون درهم عند نهاية شهر دجنبر، تزايدا قدره 1.720 مليون او ما نسبته 7,7 ٪ عوض 654 مليون او 3 ٪ سنة 1986. كما ان التسهيلات المفتوحة من لدن معهد الاصدار، والتي تنامت بمقدار 1.038 مليون او 13,9 ٪، ليصل الى مبلغ 8.524 مليون درهم، قد مثلت نسبة 26,2 ٪ من مجموع القروض الموزعة من طرف النظام المصرفي، في نظير 25,2 ٪ في العام السابق.

عناصر مختلفة

وصلت المتيسرات النقدية وشبه العملة الى 75.546 مليون درهم في المجموع عند نهاية دجنبر، فيما بلغت مقابلاتها عند نفس الفترة ما قدره 76.345 مليون درهم. ويمثل الرصيد، أي 799 مليون بدلا من 647 مليون في 1986، قدر تجاوز الاستعمالات النقدية للجهاز المصرفي للموارد من نفس القبيل.

الائتمان

لازال الطلب قويا على السلفات في وقت ما فتئت تمارس فيه ضغوط على التوازنين الداخلي والخارجي، وقد تم اخضاع تنامي القروض البنكية، والحالة هذه، الى حد أقصى بهدف احترام توسع وسائل الاداء، لكن مع الحرص على تأمين التحويلات اللازمة للنشاطات ذات الاولوية، باعتماد سياسة انتقائية. وهكذا، وكما كان الشأن فيما مضى، أجبرت البنوك على ألا تزيد الا بنسبة محدودة من القروض الخاضعة للتأطير، فيما ظل بامكانها التوسيع بكامل الحرية من سلفاتها الاخرى، على غرار المؤسسات المالية المتخصصة.

وبالفعل، وصلت القروض التي قدمتها الى الاقتصاد كل من البنك المركزي، والبنوك والمؤسسات المالية المتخصصة الى 52.693 مليون درهم، فازدادت بسرعة أقل منها في السنة المنصرمة، غير أنها مثلت نسبة 37,6 ٪ من الناتج الداخلي الاجمالي محسوبا بالاسعار الجارية

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

عوض 36 ٪ منذ سنة مضت. ويبرز هذا التطور مرة اخرى شدة ضغط الطلب الصادر عن كل القطاعات تقريبا، مما عاكس عمل السلطات النقدية، كما تجلى ايضا، علاوة على ذلك، من خلال التزايد الهام للمبالغ الرائجة بسوق اوراق الخزينة، غير المدرجة ضمن القروض.

ومهما يكن من أمر، فان مشكل تمويل الاقتصاد قد كون محور تفكير وتأمل السلطات النقدية طوال السنة، خلص في النهاية الى التأكيد على ضرورة الاسترسال في تأطير القروض، وكذا انعاش اصناف جديدة من المساعدات لفائدة الاستثمار والتصدير على الخصوص، اضافة الى التوفيق في ايجاد مستويات لمعدلات الفائدة المدينة، أقل تضييقا على الانتاج.

سياسة الائتمان

قررت السلطات النقدية الاسترسال خلال سنة 1987 في اعتماد السياسة المتبعة لحد الآن والهادفة خاصة الى احتواء توزيع بعض القروض البنكية بواسطة التأطير، ذلك ان التقدم الحاصل في التحكم في الاختلالين الداخلي والخارجي لا زال هشا، وعلى كل حال غير كافي لحملها على نهج اتجاه مغاير. ولهذا الغرض، انحصر التزايد المرخص لهذه التسهيلات، حسب الضوابط المحددة، في نسبة 1 ٪ خلال النصف الاول من السنة، وفي 3 ٪ بالنسبة للسنة بكاملها، بينما تم تحديد هذه المعدلات بالنسبة للفترات المقابلة أثناء 1986، في 4 ٪ و10 ٪، وقد خفضت هذه النسبة الاخيرة الى 5 ٪ خلال شهر دجنبر بمفرده.

ومن جهة اخرى، يبدو تحديد مبالغ قصوى خلال 1987، مطابقا لروح الحيطة والحذر التي تطبع دوما عمل السلطات النقدية في هذا المجال، وعلى الخصوص عند الشروع في وضع برامج التصحيح الاقتصادي والمالي. كما أنه يأخذ بعين الاعتبار، علاوة على ذلك، التباطؤ المرتقب في زيادة الاسعار وكذا توسع النشاط الاقتصادي، والاثر المتوقع من اعادة توظيف السيولات او تعبئتها لصالح المقاولات، وذلك بفضل الالتجاءات لسوق اوراق الخزينة من جهة، والمبالغ التي تعين على الخزينة العمومية دفعها في اطار تسوية ما تراكم بذمتها من ديون متأخرة.

وبالمثل، شكل الابقاء على معدلات الفائدة، في المجمل، عند مستواها السابق، استجابة للاهتمام بتعبئة الادخار ولحمل المقاولات على تعزيز أموالها الذاتية واستعمالها للقروض بكيفية معقولة. الا أنه أدخلت اجراءات اعادة استصلاح التمويل المتوسط والطويل الامد للاستثمارات السكنية والسياحية. ومن جهة اخرى، كان لرفع نسبة الحصص من أجل اقتناء العملة الاجنبية من 25 ٪ الى 50 ٪ في بداية السنة، ومعدل الاحتياطي من 4 ٪ الى 5 ٪ في شهر أبريل، أن أدى الى تضييق حرية تصرف كل من المقاولات والبنوك.

وعلى أية حال، ظل تمويل أنشطة الانتاج والتصدير خارج نطاق تأطير القروض، نظرا لآثارها الايجابية على كل من الحساب الخارجي والنمو الاقتصادي. وهكذا تواصل تأمين إمداد المستثمرين والمصدرين بتسهيلات، بمعدلات مخفضة وبدون تحديد، كما تواصلت زيادة على ذلك، تعبئتها لدى معهد الاصدار بشروط تفضيلية وبدون تحديد لمبلغ أقصى. وبالفعل أدى الامر الى مساندة تمويل الصناعة والفلاحة والبناء بصفة مباشرة، وغير مباشرة عن طريق الاكتتاب في السندات التي اصدرتها لهذا الغرض المؤسسات المالية المتخصصة.

ومن جهة أخرى ساعدت الخزينة على تجميع الادخار وتنشيط مسالك التمويل، بلجوئها الى تنويع اصداراتها، ومنح معدلات فائدة مغرية على صعيدي السوق المالية والنقدية. وتكون بذلك قد عملت على تعزيز مسلسل الفصل بين مسالك التمويل واذكاء المنافسة اللازمة لتوزيع أمثل للموارد، وسوف يساعد على تطوير هذا المسلسل، بالاضافة الى ذلك، القرار الصادر بالترخيص لبعض المؤسسات المالية المتخصصة بتلقي الودائع لدى العموم.

وفي المجمل، اذا كان من الممكن ممارسة المراقبة على الائتمان الداخلي، من الوجهة النظرية، سواء بواسطة وضع ضوابط كمية أم باعتماد سياسة معدلات الفائدة، فانه بالامكان ان تكتسي كلتا وسيلتي العمل أشكالا تختلف بحسب الهدف المتوخى، كما ان هناك طريقا ثالثة تتمثل في محاولة التوفيق فيما بين الطريقتين، وقد ارتأت السلطات المغربية اللجوء الى هذا الحل منذ سنة 1981. وهكذا تواصل تطبيق ادوات المراقبة الكمية، لكنها أخذت تفتقد للمكانة المتميزة التي كانت لها فيما سبق، بحيث أن التأطير أضحى يشمل قسطا أقل شأنا ضمن مجموع القروض، أي ما نسبته 45 ٪ عند متم 1987، أو كما ينعكس ذلك من خلال تضاؤل الدور الذي كان لسقوف اعادة الخصم، والتي لم يتم الرفع منها منذ أزيد من عشر سنوات.

مراقبة السلف

عمدت السلطات النقدية وذلك ابتغاء لمراعاة نسق تنامي الكتلة النقدية، المحدد في نسبة 10 ٪ سنة 1987 الى حصر استدانة الخزينة ازاء البنوك، والزيادة المرتقبة من النقد الاجنبي وحصر في معدل 1 ٪ أثناء النصف الاول من السنة، وفي 3 ٪ بالنسبة للسنة بكاملها، التوسع في القروض الخاضعة للتأطير، وذلك بعد اعتبار التطور المتوقع للمتلفات غير المؤطرة.

أما فيما يخص تحديد المبالغ القصوى الانفرادية، فلا زال يؤخذ في الحسبان المجهود التي تبذلها كل مؤسسة على حدة من أجل تعزيز أموالها الذاتية، وتجميع الموارد القارة، وكذا تقديم التمويل للقطاعات ذات الاسبقية، وذلك بهدف مساندة نشاط المصارف الأكثر حيوية.

غير ان توسع القروض المؤطرة كان أكثر سرعة من المتوقع ولو ان المقاولات استفادت من دفوعات هامة للخزينة، كما أنها لجأت بقدر بالغ الى سوق اوراق الخزينة التي انتقل مبلغها الجاري من 840 مليون الى 3.136 مليون درهم في ظرف سنة. وبالفعل، تبين أن نسق تزايد تلك القروض تجاوز الضوابط الموضوعة بنقطة واحدة خلال النصف الاول من السنة، وبنقطتين اثنتين أثناء النصف الثاني منها. ذلك أنها بلغت 23.565 مليون درهم عند نهاية 1987 فزادت بمقدار 1.172 مليوناو 5,2 ٪. وقد وصلت القروض غير الخاضعة للتأطير من جهتها الى 5.132 مليون وارتفعت بمبلغ 403 مليونٌ او 8,5 ٪ فشكلت نسبة 18 ٪ من مجموع القروض البنكية. وينطوي هذا التطور على انخفاض تحدد في 25 مليون للديون على الخارج، وعلى تزايد كل من السلفات برسم التمويل السابق للتصدير والقرض المتوسط الامد القابل لاعادة الخصم بمبلغ 323 مليون و105 مليون، على التوالي.

وفي المجموع، وصلت التسهيلات الموزعة من طرف بنوك الودائع الى 28.697 مليون درهم عند نهاية السنة، وارتفعت بنفس الوتيرة لسنة 1986، أي بمبلغ 1.575 مليونو او 5,8 ٪، في نظير 1.429 مليون او 5,6 ٪ منذ سنة مضت.

التأثير على السيولة

اعتمدت السلطات النقدية استعمال أدوات تؤثر على سيولة البنوك، بقصد التقليل منها بموازاة مع متابعة تأطير الائتمان، ولم توسع من ناحية أخرى، امكانات اعادة التمويل بمعدلات قارة، لكي تحث البنوك على اللجوء الى السوق النقدية.

وهكذا، فان معدل الاحتياطي النقدي الذي سبقت زيادته بالتدريج من 0,5 ٪ الى 4 ٪ سنة 1986 قد تم رفعه ثانية، بداية من شهر ابريل الى 5 ٪. وعلاوة على ذلك، فان البنك المركزي ، لما أقدم على تجميد سقف اعادة الخصم عند مستوى يعود الى عشر سنوات مضت، أي 708 مليون، حيث انه لم يعد يمثل سوى نسبة ضئيلة، محدودة في 7,8 ٪، من التسهيلات الموضوعة تحت تصرف البنوك خلال 1987، قد توخى تعويد الجهاز المصرفي على الحصول على أهم قسط من حاجياته الى اعادة التمويل عبر قناة السوق النقدية التي تشكل الاداة المفضلة لانتظام السيولات البنكية. وبالفعل، وصل حجم التجناءات البنوك الى السوق المالية 4,6 مليار درهم بالمتوسط أثناء عام 1987، عوض 2,8 مليار سنة 1986، ومثلت أزيد من نصف مجموع تسهيلات معهد الاصدار، وارتفع مقدار اعادة الخصم خارج الحد الاقصى المخصص بالاساس للقروض من أجل التصدير، الى 3,4 مليار درهم بالمتوسط، أي ما يمثل 37,5 ٪ في نظير 44 ٪ سنة 1986 من مجموع التسهيلات الموضوعة تحت تصرف البنوك.

وفي الاخير تم تجديد الجدادة المخصصة لاعادة تمويل القروض لفائدة الجبوب الى حدود 250 مليون درهم، وقد استعملت بشكل واسع طوال السنة.

العمل بواسطة معدلات الفائدة

استكمل العمل الكمي المباشر او غير المباشر بسياسة مناسبة لمعدلات الفائدة ترمي الى توزيع أحسن للموارد. ولهذا الغرض، أبقيت المعدلات المدينة، في المجموع، عند مستواها لسنة 1986 رغم ظهور مؤشرات تنبىء بتحول في الاتجاه لبعض العناصر التي تدخل في تحديدها، وخاصة منها الاسعار، أما المعدلات المطبقة على القروض الاستثمارية، فقد تمت مراجعتها نحو الانخفاض بهدف انعاش الطلب وتعويض رديد الفائدة الذي تم حذفه سنة 1987. وهكذا خفض مجموع المعدلات المطبقة على القروض الموزعة من طرف الصندوق الوطني للانعاش الاقتصادي والقرض العقاري والسياحي بنقطة ونصف الى مستوى 14 ٪(1). وبالمقابل، خفضت معدلات مكافأة السندات الصادرة عن هاتين المؤسستين والتي تكتتب فيها البنوك في اطار معاملات الاستعمالات الالزامية، بنفس النسبة.

(1) يرجع للمعطيات الاحصائية 55 و 56 و 57.

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

وبخلاف ذلك، استفادت مكافأة السندات لاجل سنة واحدة الصادرة عن الصندوق الوطني للقرض الفلاحي من ارتفاع المعدل من 3 ٪ الى 4,25 ٪، لتستوي مع سعر الفائدة المقدمة على أذينات الخزينة المؤلفة للمحفظة الدنيا للبنوك. وفي الاخير، خفضت المعدلات المتعلقة بالسندات الالزامية المعروضة بالسوق المالية بنقطة ونصف بينما تم اخضاع الايراد المتأتي من الحسابات والسندات لاجل محدد، بداية من شهر يناير 1987، لاقتطاع عند المصدر، يساوي 15 ٪ او 20 ٪ حسب ما اذا كان الاكتتاب اسميا ام لا.

ولعل السلطات قد تمكنت من تفادي تزايد الائتمان، لما أقدمت بما يلزم من الحذر على تغيير الشروط والعدول عن تخفيض معدلات الفائدة لتدخل البنك المركزي ولو ان اولى المؤشرات لانفراج الضغوط التضخمية منها على الخصوص، كانت في حاجة الى التزكية، كما ان المحيط الدولي كان لا يزال ينطبع بارتفاعات في معدلات الفائدة بالخارج، على الاقل الى غاية شهر أكتوبر. ومع ذلك، تقرر وضع قيد الدرس اصلاح مهم لجدول معدلات الفائدة مع الحرص على الاستمرار في تنشيط الادخار، والتخفيف بعض الشيء من كلفة الاستدانة، وقد أل الى التنفيذ في بداية 1988.

الموسسات الموزعة للقرض

البنوك

ارتفع المبلغ الاجمالي لحصيلات بنوك الودائع الخمسة عشر الى ما يناهز 82 مليار درهم عند نهاية دجنبر 1987، أي بزيادة 13,6 ٪. وقد اتسعت من جديد حصة المؤسستين الاوليين، اللتان تشكلان كلتاهما 68,4 ٪ من المساعدات الممنوحة الى الخزينة و38,2 ٪ من مجموع القروض المقدمة للاقتصاد، بحيث انتقلت من 48,1 ٪ الى 49,9 ٪.

وعلى النقيض من ذلك، شهدت الاهمية النسبية لباقي المؤسسات تقلصا طفيفا ضمن النشاط المصرفي، فتراجعت من 44,8 ٪ الى 43,3 ٪ فيما يخص البنوك الستة المتوسطة، ومن 7,1 ٪ الى 6,8 ٪ فيما يرجع للمصارف الصغرى.

حجم الحصيلة بملايين الدراهم	عدد البنوك		مجموع الوضعيات		بالنسبة المائوية للمجموع	
	1986	1987	1986	1987	1986	1987
8 000 فأكثر	2	2	34 657	40 820	48,1	49,9
من 2 000 إلى 8 000	6	6	32 258	35 430	44,8	43,3
أقل من 2000	7	7	5 490	5 609	7,1	6,8
المجموع	15	15	72 005	81 859	100	100

تعززت الشبكة المصرفية خلال سنة 1987 بمجموعة 43 فرعا جديدا لتتألف عند نهاية السنة مما يقارب 800 شباكا لا يزال انتشارها الجغرافي مركزا بالقرب من الشاطىء الاطلسي. وتتوفر مدينة الدار البيضاء بمفردها على ازيد من ربع نقط الاتصال بالزبائن، مكنتها من تجميع ما نسبته 36 ٪ من اجمالي الودائع.

التطور العام للموارد والاستخدامات

بلغت الحصيلة المجمعة لبنوك الودائع 66 مليار درهم، عند نهاية دجنبر 1987، وأبدت ارتفاعا قدره 5.532 مليون أو ما نسبته 9,1 ٪ عوض 11.576 مليون او 23,5 ٪ سنة قبل ذلك (1).

ففي ما يخص الاستخدامات شكل تزايد كل من الديون على الخزينة بأكثر من 3 ملايير والقروض المقدمة للاقتصاد بما يناهز 1,5 مليار العوامل البارزة لذلك التوسع. وبالمقابل، كان ارتفاع كل من الودائع بمبلغ 4,7 مليار والاموال الذاتية بما يقارب المليار العناصر الاساسية لتطور الموارد.

(1) يرجع للملحق الاحصائي رقم 51.

ملايين الدراهم	نهاية 1986	نهاية 1987	التغيرات المبالغ	التغيرات ٪	ملايين الدراهم	نهاية 1986	نهاية 1987	التغيرات المبالغ	التغيرات ٪
الاستخدامات					**الموارد**				
الموجودات السائلة (*)	2 269	2 050	219	9,7	الرساميل والاحتياطيات	2 406	3 513	1 107	46,0
ديون على البنوك ...	23 580	26 672	3 092	13,1	المخصصات	959	782	177	18,5
منها :									
محفظة السندات العمومية	23 450	26 605	(3 155)	(13,5)	الودائع لاجل	15 625	16 334	709	4,5
الودائع	(130)	(67)	(63)	(48,5)	الالتزامات الحارجية	740	549	191	25,8
القروض للاقتصاد ...	26 820	28 261	1 441	5,4	ـ مساعدات معهد الاصدار	7 490	7 682	192	2,6
التسليفات للمؤسسات المالية المتخصصة ..	303	436	133	43,9	ـ مساعدات المؤسسات المالية المتخصصة				
الرسوم بالحفظة	5 640	6 298	658	11,7	سندات مودعة لضمان	161	7	154	95,7
الموجودات الخارجية (1)	680	754	74	10,9	موارد مختلفة صافية	1881	(1 887)	6	0,3
التعقيرات	1 496	1 849	353	23,6					
المجموع	60 788	66 320	5 532	9,1	**المجموع**	60 788	66 320	5 532	9,1

(*) بما فيها الاحتياطيات الالزامية للبنوك في سجلات معهد الاصدار
(1) باستثناء الديون المترتبة والشبكات المخصومة على الخارج المدعمة ضمن القروض للاقتصاد
(2) أرقام مصححة.

الاستخدامات

ارتفعت القروض التي وزعتها البنوك على المقاولات والخواص والسلفات التي منحتها الى المؤسسات المالية المتخصصة الى 28.697 مليون درهم، فسجلت زيادة قدرها 1574 مليون او 5,8 ٪، وهي نسبة قريبة من نظيرتها للسنة الماضية. الا ان حصة هذه التسهيلات ضمن مجموع استخدامات البنوك تقلصت من جديد، رغم هذه الزيادة، حيث أنها تراجعت من 44,6 ٪ الى 43,3 ٪. ووصلت القروض الخاصة بالخزينة، الممنوحة الى حدود 52 ٪ على شكل مكشوفات، الى 16.720 مليون درهم فارتفعت بمبلغ 563 مليون او بمعدل 3,5 ٪ فيما كانت قد اتسمت بالركود أثناء عام 1986. كما أن السلفات العينية، الممنوحة في معظمها خارج نطاق التأطير، وقدرها 11.977 مليون درهم، قد تنامت بمبلغ 1.011 مليون او بنسبة 9,2 ٪ في نظير 1.409 مليون او 14,7 ٪ خلال 1986،وذلك خاصة في أعقاب توسع كل من القروض من أجل التصدير والتجهيز والسكن (1)، وفي هذا الشأن حرصت البنوك بدون استثناء على مراعاة بصفة دائمة، معامل الاستخدام من قروض السكن الذي لا يزال محددا في نسبة 6 ٪ من مستحقاتها. وقد كانت على العكس من ذلك في وضعية دون معامل الاستخدام من القروض المتوسطة الامد القابلة لاعادة الخصم الذي بقي محددا في معدل 5,5 ٪ من استحقاقاتها.

مثلت ديون البنوك على الخزينة ما قدره 26.672 مليون درهم أي 40,2 ٪ من مجموع استخداماتها عوض 38,8 ٪ عند نهاية العام الماضي، لما ارتفعت بمبلغ 3.092 مليون أو بمعدل 13,1 ٪. وقد نتج هذا الارتفاع عن الاقتناءات المتزايدة من السندات القصيرة الامد بالسوق النقدية، والتي وصلت في نهاية السنة الى ما مجموعه 14.159 مليون درهم، مشكلة بذلك ما يزيد على 53 ٪ من التسهيلات المصرفية المقدمة الى الخزينة.

وبالموازاة مع توسيع ودائع زبنائها، عمدت المؤسسات المصرفية الى تعزيز اكتتاباتها في أذينات الخزينة، في اطار تكوين المحفظة الالزامية التي يبقى حدها الادنى محددا في نسبة 35 ٪ من الاستحقاقات تحت الطلب.

وقد تحدد المبلغ الجاري للسندات بحيازة البنوك في 6.298 مليون درهم، فسجل ارتفاعا قدره 658 مليون أو 11,7 ٪، خاصة على اثر تزايد الاذون الصادرة عن المؤسسات المالية المتخصصة والتي اكتتبت فيها البنوك بقصد مراعاة معاملات الاستخدام الاجباري من القروض المتوسطة الامد القابلة لاعادة الخصم، والسلفات من أجل السكن وسندات لاجل سنة للصندوق الوطني للقرض الفلاحي.

وعلى النقيض من ذلك انخفضت الاصول السائلة بمقدار 219 مليون درهم، في اعقاب رفع الحظر عن المبالغ التي كان على البنوك أن تودعها في أواخر 1986 لدى بنك المغرب برسم تجاوزاتها لضوابط التأطير.

الموارد

وصلت الودائع البنكية تحت الطلب ولاجل الى ما قدره 51.900 مليون درهم في نهاية دجنبر 1987 وتنامت بمبلغ 4.749 مليون او ما نسبته 10,1 ٪، وقد ارتبط أكثر من نصف هذا الارتفاع بتزايد ودائع العمال المغاربة بالخارج التي شكلت بمقدار 14.949 مليون

(1) يرجع للملحق الاحصائي رقم 53.

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

درهم، قرابة 29 ٪ من مجموع الودائع التي تم تجميعها من لدن البنوك. وبذلك، تعززت من جديد حصة الحسابات المكافأة رغم تباطؤ نسق نمو شبه العملة للسنة الثانية على التوالي. بالفعل مثلت بمجموع 21.056 مليون درهم وباستثناء الودائع تحت الطلب للعمال المغاربة بالخارج، ما نسبته 40,6 ٪ من اجمالي الودائع المصرفية عوض 39,9 ٪ في نهاية 1986.

وبالموازاة مع ذلك، فان البنوك، بمراعاتها لنسبة تساوي بالمتوسط 78 ٪ بين أصولها السائلة والقابلة للسيولة من جهة، ومستحقاتها تحت الطلب ولامد قصير من جهة أخرى، قد عملت على الالتزام بشكل واسع بمعامل السيولة القانوني، المحدد في نسبة 60 ٪ على الاقل.

وبلغ ركن الأموال الذاتية من جانب آخر ما قدره 3.513 مليون درهم، أي بارتفاع 1.107 مليون او 46 ٪ خاصة على اثر الزيادة في الرأسمال التي قامت بها خمس مؤسسات. وفي هذا الصدد، تمت أيضا مراعاة معامل الملاءة، وهو عبارة عن نسبة أدناها 5,5 ٪ يتعين الحفاظ على تحقيقها فيما بين الموارد الصافية للبنوك ومستوجباتها تحت الطلب ولاجل.

بملايين الدراهم	نهاية 1986	نهاية 1987	التغييرات المبالغ	التغييرات ٪
الاستخدامات				
ديون على الخزينة	2 295	2 233	22	1.
ديون على البنوك	649	796	147	22.74
قروض للاقتصاد	16 070	17 931	1 861	11.6
قروض للجماعات العمومية	800	204	- 596	74.5 -
محفظة الرسوم	2 030	3 071	1 041	51.3
استعمالات أخرى	527	608	81	15.4
استعمالات مختلفة صافية	2 067	2 507	440	21.3
المجموع	**24 438**	**27 390**	**2 952**	**12,1**

بملايين الدراهم	نهاية 1986	نهاية 1987	التغييرات المبالغ	التغييرات ٪
الموارد				
الاموال الذاتية	2 066	2 615	549	26.6
مساعدات الدولة	589	594	5	0.8
اقتراضات خارجية	7 763	9 124	1 361	17.5
اقتراضات داخلية	5 441	5 717	276	5.1
- سندات إلزامية وأذينات	5 138	5 281	143	2.8
- سندات إلزامية	(1 681)	(1 618)	(63-)	(3.7-)
- أذينات	(3 457)	(3 663)	(206)	(6) -
- قروض وتسليفات البنوك	303	436	133	43.9
ودائع لاجل قصير	8 579	9 340	761	8.9
المجموع	**24 438**	**27 390**	**2 952**	**12,1**

(1) صندوق الايداع والتدبير، البنك الوطني للانماء الاقتصادي، الصندوق الوطني للقرض الفلاحي، القرض العقاري والسياحي والصندوق المغربي للتنمية

المؤسسات المالية المتخصصة

تم حصر الحصيلة المجمعة للمؤسسات المالية الخمسة المتخصصة في مبلغ 27.390 مليون درهم في نهاية 1987، وتبدو وقد ارتفعت بمقدار 2.952 مليون او 12,1 ٪ في نظير 3.842 مليون او 18,7 ٪ سنة 1986 ومثلت عند هذا المستوى نسبة 41,3 ٪ من الوضعية المحاسبية لبنوك الودائع عوض 40 ٪ من قبل (1).

الاستخدامات

نتج نمو استخدامات المؤسسات المالية بالاساس عن توسع القروض المقدمة الى الاقتصاد ومحفظة السندات.

ذلك أن القروض المباشرة للاقتصاد والتي ألفت بمبلغ 18 مليار درهم الى غاية نهاية دجنبر 1987 تلقي استخدامات المؤسسات المالية المتخصصة قد ارتفعت بمقدار 1.861 مليون أو 11,6 ٪ في مقابل 2.198 مليون أو 15,8 ٪ في العام السابق. وتعزى الزيادة الملاحظة خلال سنة 1987 الى القرض العقاري والسياحي والى الصندوق الوطني للقرض الفلاحي اللذان رفعا من مساعداتها بمبلغ 1.104 مليون أو 20 ٪ و704 مليون أو 10,1 ٪ على التوالي. وعلى العكس من ذلك بقي المبلغ الجاري لسلفات صندوق الايداع والتدبير والبنك الوطني للانماء الاقتصادي قارا تقريبا من نهاية سنة لاخرى.

وارتفع حجم السندات بحوزة المؤسسات المالية المتخصصة بنسبة النصف في أعقاب توسيع محفظة صندوق الايداع والتدبير ليصل الى 3.071 مليون درهم، غير أنه لم يمثل سوى 11,2 ٪ من مجموع الاستخدامات.

أما الديون على الخزينة، وقدرها 2.273 مليون درهم، أي 8,3 ٪ من استخدامات المؤسسات المالية المتخصصة، فقد سجلت انخفاضا بلغ 22 مليون بعد أن تزايدت بمقدار 214 مليون أو 10,3 ٪ سنة قبل ذلك. ويعكس هذا التطور بصفة رئيسية تقلص اقتناءات الصندوق الوطني للقرض الفلاحي لأذون الخزينة بالسوق النقدية، وكذا اكتتابات صندوق الايداع والتدبير في سندات الدولة الالزامية.

وفي الاخير، سجلت القروض لفائدة الجماعات المحلية الممنوحة بكاملها من طرف صندوق الايداع والتدبير، انخفاضا قويا، حيث انها تراجعت في ظرف سنة من 800 مليون الى 204 مليون درهم.

الموارد

نجمت زيادة موارد المؤسسات المالية المتخصصة خلال 1987، في معظمها عن التحويلات الخارجية، والودائع والاموال الذاتية.

وهكذا ارتفعت الودائع الى 9.340 مليون درهم وسجلت زيادة قدرها 761 مليون أو ما نسبته 8,9 ٪ فمثلت 34,1 ٪ من موارد المؤسسات المالية. وتعود ادارتها بالاساس الى صندوق الايداع والتدبير الذي يقوم بصفة رئيسية بتجميع الاموال المتأتية من صندوق التوفير الوطني والصندوق الوطني للضمان الاجتماعي. وقد تحددت الاموال الموكلة الى الصندوق الوطني للقرض الفلاحي في 1.097 مليون درهم وهو نفس المبلغ المسجل خلال 1986، فلم تتعد نسبة 12 ٪ من مجموع الودائع و11,5 ٪ من موارد هذه المؤسسة. وكان الترخيص للقرض العقاري السياحي والبنك الوطني للانماء الاقتصادي، سنة 1986 بتلقي الودائع موضع دراسات خلال عام 1987.

أما الاقتراضات الخارجية التي تؤلف ثلث الموارد الاجمالية فقد بلغت 9.124 مليون درهم، وتنامت بمقدار 1.361 مليون أو 17,5 ٪. وقد وسع كل من الصندوق الوطني للقرض الفلاحي والقرض العقاري والفندقي على الخصوص تمويلها من أصل خارجي بما قدره 848 مليون أو 17,3 ٪ و522 مليون أو 59 ٪ على التوالي. وقد خفض البنك الوطني للانماء الاقتصادي، على العكس من ذلك من التجاءاته الى الخارج. ومع ذلك، لا تزال المساعدات الخارجية المقدمة له تمثل 47,7 ٪ من موارده. وتصل هذه النسبة الى 59,3 ٪ فيما يخص الصندوق الوطني للقرض الفلاحي فيما لم تتجاوز قط 18,1 ٪ من موارد القرض العقاري والسياحي.

وبلغ مجموع الاقتراضات الداخلية 5.717 مليون درهم أي بزيادة 276 مليون فألف 20,9 ٪ من موارد المؤسسات المالية المتخصصة خلال 1987. فبينما تقلصت اصدارات هذه المؤسسات لاجل طويل بالسوق المالية بما قدره 63 مليون أو 3,7 ٪، سجلت زيادة 206 مليون أو 6 ٪ لاصدارات السندات لاجل متوسط وارتفاع 133 مليون أو 44 ٪ من التجاءات البنوك في شكل تسبيقات.

وفي الاخير عززت المؤسسات المالية المتخصصة أموالها الذاتية بما قدره 549 مليون أو 26,6 ٪ حيث أنها رفعتها الى 2.615 مليون درهم وهو مبلغ يساوي نسبة 9,6 ٪ من مجموع مواردها عوض 8,5 ٪ أثناء العام السابق.

توزيع السلف

وصل مجموع القروض الموزعة من طرف بنك المغرب والبنوك التجارية والمؤسسات المالية المتخصصة، الى 52.693 مليون درهم، مسجلا بذلك زيادة قدرها 4.307 مليون درهم أو 8,9 ٪ عوض 5.672 مليون أو 13,3 ٪ سنة 1986. ويطابق هذا المبلغ 37,6 ٪ من الناتج الداخلي الاجمالي محسوبا بالاسعار الجارية في نظير 36 ٪ عند نهاية العام المنصرم ولم يعد يشتمل الا على 45 ٪ من القروض المؤطرة عوض 46,3 ٪.

ويبين الجدول التالي توزيع مجموع القروض المقدمة للاقتصاد حسب أصلها ومصدر تمويلها وأجلها.

بملايين الدراهم	نهاية 1985	نهاية 1986	نهاية 1987
حسب مصدر توزيعها			
معهد الاصدار	3 391	5 496	6 501
بنوك الودائع	25 451	26 820	28 261
المؤسسات المالية المتخصصة	13 872	16 070	17 931
المجموع	**42 714**	**48 386**	**52 693**
حسب تمويلها			
معهد الاصدار	7 862	9 661	10 629
بنوك الودائع (1)	24 297	25 766	27 991
المؤسسات المالية المتخصصة	10 555	12 959	14 073
المجموع	**42 714**	**48 386**	**52 693**

(1) يرجع للملحق الاحصائي رقم 52

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

بملايين الدراهم	نهاية 1985	نهاية 1986	نهاية 1987
حسب مدتها			
الامد قصير	27 561	30 969	33 361
معهد الاصدار	3 391	5 496	6 501
بنوك الودائع	22 303	23 158	24 252
المؤسسات المالية المتخصصة	1 867	2 315	2 608
الامد المتوسط والطويل	15 153	17 417	19 332
بنوك الودائع	3 148	3 662	4 009
المؤسسات المالية المتخصصة	12 005	13 755	15 323
المجموع	42 714	48 386	52 693

(1) بما فيها المساعدات المقدمة للمؤسسات المالية المتخصصة في شكل اكتتابات إرادية في الاذونات.

حسب مصدر التوزيع

بلغت القروض التي وزعتها البنوك 28.261 مليون درهم وسجلت زيادة قدرها 1.441 مليون درهم أو 5,4 ٪، قابلة للمقارنة مع نظيرتها للسنة الماضية حيث وصلت الى 1.369 مليون درهم أوما نسبته 5,4. غير ان حصتها ضمن مجموع القروض المتوفرة لدى الاقتصاد تراجعت من 55,4 ٪ سنة 1986 الى 53,6 ٪ في 1987.

وهكذا زادت المؤسسات المالية المتخصصة من مساعداتها بما قدره 1.861 مليون أو 11,6 ٪ عوض 2.198 مليون أو 15,8 ٪ أثناء العام السابق، بحيث وصلت بها الى مبلغ 17.931 مليون درهم، أي ما يمثل 34 ٪ من مجموع القروض الموزعة.

كما أن التسهيلات التي يمنحها معهد الاصدار بكيفية مباشرة سجلت من جديد توسعا بمبلغ 1.005 مليون درهم أو 18,3 ٪، بعد الارتفاع الملاحظ سنة من قبل، وقدره 2.104 مليون أو 62,1 ٪ وقد وصلت على اثر ذلك الى 6.501 مليون درهم ومثلت نسبة 12,3 ٪ من القروض الممنوحة من طرف الجهاز المصرفي والمالي خلال 1987.

حسب التمويل

ارتفعت القروض الممولة من لدن بنوك الودائع الى 27.991 مليون درهم، وقدمت المؤسسات المالية المتخصصة ما قدره 14.073 مليون فيما بلغت اسهامات البنك المركزي مباشرة كانت أو غير مباشرة 10.629 مليون. وعند هذه المستويات تكون قد كونت توالياً 53,1 ٪، 26,7 ٪ و20,2 ٪ من المجموع.

حسب المدة

لا يزال توزيع الائتمان يعطي مكانة متميزة للامد القصير الذي شمل أزيد من 63 ٪ من مجموع المساعدات المقدمة الى الاقتصاد و قد أمنت البنوك التجارية كالمعتاد تغطيته بما يناهز ثلاثة أرباع.

أما السلفات لاجل متوسط وطويل التي بلغت 19.332 مليون درهم، وارتفعت بما قدره 1.915 مليون أو 11 ٪، فقد مولت الى حدود أربعة الاخماس من طرف المؤسسات المالية المتخصصة، فيما ظلت حصتها ضمن مجموع القروض الممنوحة للاقتصاد تميل الى ارتفاع طفيف حيث أنها انتقلت من 36 ٪ الى 36,7 ٪ من نهاية سنة لاخرى.

حسب قطاعات النشاط

باعتبار تصريحات بنوك الودائع والمؤسسات المالية المتخصصة الى المصلحة المركزية للمخاطر فحسب، وبالاقتصار على الحدود الدنيا لتلك التصريحات، فان المساعدات الموزعة بالفعل من طرف هذه المؤسسات تكون قد بلغت ما يناهز 30,5 مليار درهم، أي بزيادة 4,4 ٪ من سنة لاخرى. ويمثل ذلك المبلغ عند هذا المستوى، نصيب 66 ٪ من القروض الموزعة من لدن مجموع تلك المؤسسات.

وتجدر الاشارة، بالاضافة الى ذلك، الى ان مجموع التصريحات السنوية في نهاية العام المتعلقة بالسلفات التي يوجد مبلغها دون الحد الادنى قد تحدد في 5,5 مليار درهم عند نهاية 1987.

وفي المجموع بلغت كل أصناف التسهيلات المحصاة 36 مليار درهم أي ما يناهز 78 ٪ من القروض الموزعة.

غير أنه نظرا لاسباب احصائية سيقتصر التحليل في العروض التالية على السلفات المتجاوزة لمبلغ 100.000 درهم، المحصاة من لدن مركزية المخاطر.

وصل المبلغ الجاري للقروض المحصاة على هذا النحو الى 30.475 مليون درهم في نهاية 1987 وتزايد بما قدره 1.292 مليون أو 4,4 ٪ عوض 2.818 مليون أو 10,7 ٪ سنة من قبل، وقد شهد تطور السلفات تغييرات واسعة من قطاع لاخر.

وهكذا بلغت التسبيقات الممنوحة لقطاع «الفلاحة والصيد» 3.891 وارتفعت بمقدار 4,7 ٪ في مقابل 32,4 ٪ في العام المنصرم. وقد سجل تمويل الانشطة الملحقة وبخاصة تخزين الحبوب، تقلصا بنسبة 11,4 ٪، يتناقض وتنامي السلفات للمزروعات والصيد، بمعدل 11,9 ٪ و32,1 ٪ على التوالي.

كما وصلت القروض المقدمة للمعادن والصناعات الى 14.983 مليون درهم وتزايدت بمعدل 5,1 ٪ عوض 4,5 ٪ سنة 1986 وقد شملت أهم الزيادات التسهيلات الممنوحة للكيمياء، والنسيج والصناعات المختلفة التي شهدت توسعا بنسبة 30,8 ٪ 11,1 ٪ و22,4 ٪ على التوالي. وانخفضت، على العكس من ذلك، السلفات الممنوحة لقطاع النفط، وللمعادن والاشغال العمومية والصناعات الغذائية.

وفي الاخير، بلغت التسهيلات المخولة للقطاع الثالث 11.601 مليون درهم فاتسعت بنسبة 3,5 ٪ في نظير 13,1 ٪ أثناء العام السابق. وينطوي هذا التطور على تغيرات مختلفة الاتجاه، أبرزها ارتفاع التجارة بنسبة 8,6 ٪ والفنادق بنسبة 104 ٪ والعمليات العقارية بنسبة 14,7 ٪، وانخفاض الانشطة المالية بمعدل 26 ٪ والنقل بمعدل 1,5 ٪.

بملايين الدراهم قطاعات النشاط	دجنبر 1985	دجنبر 1986	دجنبر 1987	التغيرات ٪ دجنبر 1986 / دجنبر 1985	التغيرات ٪ دجنبر 1987 / دجنبر 1986
الفلاحة والصيد	2 807	3 717	3 891	32,4	4,7
- الزراعات	1 700	1 945	2 177	14,4	11,9
- الانشطة الملحقة بالفلاحة	662	1 303	1 155	96,8	11,4-
- الصيد البحري	195	196	259	0,5	32,1
- أنشطة أخرى	250	273	300	9,2	9,9
المعادن والصناعة	13 644	14 255	14 983	4,5	5,1
- الطاقة	896	639	449	28,7-	29,7-
- (منها النفط والوقود)	(716)	(451)	(295)	(37-)	(34,6-)
- المعادن	1 458	1 504	1 482	3,2-	1,5
- مواد البناء، المباني والاشغال العمومية	2 155	2 028	1 969	5,9-	2,9-
- الصناعات الميكانيكية	1 908	1 910	2 080	0,1	8,9
- الصناعات الكيماوية	1 139	1 208	1 580	6,1	30,8
- الصناعات الغذائية	2 615	3 168	3 056	21,1	3,5-
- صناعات النسيج	2 293	2 501	2 779	9,1	11,1
- صناعات مختلفة	1 180	1 297	1 588	9,9	22,4
الخدمات وغيرها	9 914	11 211	11 601	13,1	3,5
- التجارة	3 905	4 086	4 438	4,6	8,6
(تجارة الجملة للمواد الفلاحية والغذائية)	(1 123)	(1 349)	(1 351)	(20,1)	(0,1)
(تجارة الجملة للمواد الاولية)	(1 344)	(1 227)	(1 437)	(8,7-)	(17,1)
(تجارة النسيج والجلود)	(255)	(280)	(316)	(9,8)	(12,9)
- وسطاء التجارة والصناعة	219	197	206	10-	4,6
- النقل وما يلحق به	1 075	971	956	9,7-	1,5-
(النقل البحري)	(678)	(544)	(530)	(19,8-)	(2,6-)
- الفنادق	247	277	565	12,1	104,0
- أعمال عقارية	931	1 005	1 153	7,9	14,7
- أنشطة مالية (شركات القروض للاستهلاك وقروض الايجار وشركات المساهمة)	1 655	1 972	1 459	19,2	26,0-
- عناصر مختلفة	1 882	2 703	2 824	43,6	4,5
المجموع	26 365	29 183	30 475	10,7	4,4
منه :					
- قروض لاجل قصير	18 612	20 199	20 876	8,5	3,4
- قروض لاجل متوسط وطويل	7 753	8 984	9 599	15,9	6,8

توازن خزائن البنوك

لقد كان للرفع التدريجي لمعدل الاحتياطي النقدي من 0,5 ٪ الى 4 ٪ سنة 1986، ثم الى 5 ٪ أثناء 1987، وقع تضييق خزائن البنوك مما أجبرها على السعي أكثر مما مضى الى الحصول على مساعدات معهد الاصدار.

وقد كانت البنوك، بالاضافة الى ذلك، عرضة، خلال أشهر ماي ويوليوز وأكتوبر، لعوامل اعتيادية ذات التأثير السلبي على خزائنها. وتوفرت لديها امكانات واسعة لاعادة التمويل سواء عبر تعبئة أذون الخزينة المقتناة بالسوق النقدية، أم عن طريق اعادة خصم

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

بعض القروض المتميزة، بدون تحديد، في حين عمدت بشكل واسع الى الالتجاء لتسهيلات البنك المركزي التي مثلت بالمتوسط 13 ٪ من مواردها عوض 11 ٪ سنة 1986، ومكنتها بذلك من تحقيق توازن خزائنها.

وكان على البنوك أن تتحمل نتيجة لذلك كلفة أعلى، اذ أن المعدلات المطبقة من لدن بنك المغرب على تدخلاته بنسب متغيرة قد ارتفعت بأزيد من نقطة، وهكذا، فان عمل معهد الاصدار الذي يتوخى حمل البنوك، بصفة مباشرة على توزيع معتدل للقروض، قد تمت ممارسته في نهاية الامر، بالزيادة من كلفة مواردها أكثر مما اعتمد على تحديد كمي لقابلية اعادة التمويل.

العوامل المؤثرة
على خزائن البنوك

يبين تحليل العوامل المؤثرة على خزائن البنوك كما يتضح ذلك من خلال الجدول الوارد أدناه أنها أخذت تتحسن خلال شهري فبراير ومارس، بعد أن تدهورت أثناء شهر يناير على اثر خروج مبالغ هامة من العملة الاجنبية. ويعزى ذلك التحسن الى انخفاض العملة الائتمانية من جهة، ومن جهة أخرى الى استعادة بعض البنوك لاحتياطات اجبرت على ايداعها خلال 1986 لدى بنك المغرب بسبب عدم مراعاتها لضوابط تأطير السلف. وقد أعقب هذا اليسر الذي استرسل الى غاية شهر ابريل تضييق حاد في شهر ماي نجم في آن واحد عن زيادة المخصص من أجل اقتناء العملة الاجنبية، والرفع من معدل الاحتياطي النقدي وعن الطلب المكثف على الاوراق المالية بمناسبة شهر رمضان. وأثناء شهر يونيو مكنت نفقات الخزينة من اعادة تكوين السيولات البنكية وبذلك ظل تزايد التجاءات البنوك الى معهد الاصدار معتدلا بالنسبة للنصف الاول من السنة، إذ بلغ نحو 100 مليون درهم، وهو مبلغ مغاير جدا لما لوحظ في العام السابق حيث وصل الى 1.745 مليون درهم. واشتد الضغط على الخزائن من جديد من شهر يوليوز الى اكتوبر، بموازاة مع خروج الاوراق البنكية وتسديد الخزينة لما في ذمتها من ديون إزاء البنك المركزي في نهاية الفترة. وعند آخر شهر اكتوبر وصلت إلتجاءات البنوك الى إعادة التمويل ذورتها عند حوالي 11 مليون درهم فسجلت نموا بلغ 3,5 مليار بالنسبة لاوائل السنة. وقد تم تخفيف هذه الضغوط بشكل ملموس أثناء شهر دجنبر، بفضل توسيع جديد في دخول العملة الاجنبية وعودة الخزينة الى استعمال تسهيل الصندوق. وفي هذه الظروف تدنت مساعدات بنك المغرب الى ما قدره 7,6 مليار درهم في نهاية السنة.

التغيرات المجمعة منذ بداية السنة (1)	مارس	يونيو	شتنبر	دجنبر
عملة البنك المركزي	+ 940	+ 277	- 854	- 500
منها :				
- الاوراق والقطع البنكية المتداولة	(+ 401)	(- 120)	(- 1 153)	(- 1 263)
- الودائع	(- 287)	(- 308)	(- 209)	(- 56)
- حسابات البنوك والخزينة	(+ 826)	(+ 655)	(+ 508)	(+ 819)
الموجودات الصافية من احتياطيات الصرف لدى معهد الاصدار	- 304	- 117	+ 170	+ 1 281
ديون معهد الاصدار على الخزينة	- 359	- 842	- 165	- 1 242
تسليفات مختلفة لمعهد الاصدار	+ 128	+ 54	+ 967	+ 1 006
عوامل أخرى	- 298	+ 581	- 1 056	- 737
المجموع	**+ 107**	**- 97**	**- 938**	**- 192**
إلتجاءات البنوك لمعهد الاصدار (2)	**- 107**	**+ 97**	**+ 938**	**+ 192**

(1) تعبر العلامات الموجبة على الاثر التوسعي على السيولة، والعلامات السالبة عن أثر تضييقي.
(2) تعادل علامة (-) انخفاض في الالتجاءات وعلامة الجمع (+) زيادة في هذه الاخيرة

كيفية اعادة تمويل البنوك

يبين الجدول التالي تطور التجاءات تطور البنوك الى اعادة التمويل لدى البنك المركزي والمؤسسات الاخرى سنة 1987.

في نهاية الشهر وبملايين الدراهم	يناير	فبراير	مارس	ابريل	ماي	يونيو	يوليوز	غشت	شتنبر	أكتوبر	نونبر	دجنبر
الالتجاءات الى مؤسسات أخرى	268	211	202	199	221	401	317	298	107	50	30	7
الالتجاء الى معهد الاصدار	8145	7522	7380	7232	8299	7587	8953	9022	8428	11090	10847	7682
تسبيقات	(4232)	(3650)	(3433)	(3446)	(4636)	(4099)	(5204)	(5313)	(4640)	(7083)	(6983)	(3456)
خصم	(3913)	(3872)	(3947)	(3786)	(3663)	(3488)	(3749)	(3709)	(3788)	(4007)	(3864)	(4226)
المجموع	8413	7733	7582	7431	8520	7988	9270	9320	8535	11140	10877	7689

ارتفع المبلغ الاجمالي لاعادة تمويل البنوك الى 8.709 مليون درهم بالمتوسط الشهري فاتسع بما قدره 2.058 مليون أو 31 ٪ عوض 2.235 مليون أو 51 ٪ سنة 1986. وقد قام بنك المغرب بتأمين تغطيته بكامله تقريبا عن طريق تسبيقات بمعدلات فائدة متغيرة بالسوق النقدية الى حدود 55 ٪ وبواسطة تسهيلات بمعدلات ثابتة لما تبقى.

إعادة التمويل لدى
بنك المغرب

باستثناء شهري يناير وماي اللذين تقلصت خلالها السيولات البنكية. ظلت التجاءات البنوك الى معهد الاصدار أثناء النصف الاول من السنة، بمتوسط المبلغ الشهري قدره 7,5 مليار درهم، تناهز مستواها لمطلع السنة. وقد اتسعت بخلال ذلك، من شهر يوليوز الى نونبر في أعقاب تضييق خزائن البنوك، اذ وصلت خلال تلك الفترة الى 9 ملايير ونصف من الدراهم بالمعدل الشهري قبل ان تتراجع الى 7,6 مليار على اثر الانفراج الحاصل في نهاية السنة. وفي المجموع بلغت تسهلات بنك المغرب 8 مليارات ونصف المليار بالمعدل السنوي وتبدو وقد تزايدت بمقدار 2.026 مليون أو 31,2 ٪ عوض 2.172 مليون أو 50,3 ٪ سنة 1986.

فبينما شملت اعادات الخصم مبالغ ظلت مستقرة نسبيا، فان التدخلات لدى معهد الاصدار في مقابل معدلات متغيرة هي التي أمنت، بحكم ليونة استعمالها ونظرا لأهمية محفظة السندات بحيازة البنوك، القسط الاوفر منتمويل حاجيات المؤسسات البنكية ابان اشتداد التوترات على الخصوص.

وهكذا، بلغت تسبيقات بنك المغرب بالسوق النقدية ما قدره 4.7 مليار بالمتوسط الشهري، ووصلت دروتها بمبلغ 7 ملايير تقريبا خلال شهري أكتوبر ونونبر. وقد مثلت 55 ٪ من مجموع التسهيلات التي منحها البنك المركزي في 1987 الى البنوك عوض 44 ٪ في 1986 و27 ٪ في 1985. وتراوحت المعدلات المطبقة على هذه العمليات ما بين 10 ٪ و11,25 ٪ بينما كانت تقع بين 8,85 ٪ و10,25 ٪ قبل عام.

وعلى العكس من ذلك تراجعت حصص التسهيلات الممنوحة مقابل معدلات قارة، والتي بلغت 3,8 مليار بالمعدل الشهري، من 56 ٪ الى 45 ٪ في ظرف عام. وهكذا فان التسهيلات المحصل عليها في نطاق سقف اعادة الخصم التي ظل بدون تغيير عند مستواه السابق، لم تتجاوز قط 600 مليون درهم، أي ما يساوي نسبة 7 ٪ من اعادة تمويل البنوك. كما أن المساعدات المقدمة اليها مقابل معدلات قارة خارج نطاق السقف، وذلك برسم الديون الناشئة عن الخارج والتمويل المسبق من أجل التصدير، لم تشهد الا ارتفاعا معتدلا، بحيث انتقلت في ظرف سنة من 2,8 مليار درهم بالمتوسط الشهري الى 3 ملايير، أي ما يمثل 35 ٪ من المساعدات الاجمالية للبنك المركزي.

السوق النقدية

يتم عبر السوق النقدية تداول قسط لا يفتىء يتزايد من اصدارات الخزينة العمومية لامد قصير، وتدخلات معهد الاصدار، وكذا تبادل سيولات البنوك فيما بينها، وكذا مع المؤسسات المالية المتخصصة.

وقد تزايد تدفق السلفات فيما بين البنوك بشكل ملموس اذ ارتفع الى 403 مليون بالمتوسط الشهري خلال سنة 1987 عوض 206 مليون أثناء العام السابق.

كما أن المساعدات الصافية المقدمة الى البنوك من لدن المؤسسات المالية المتخصصة قد انتقلت من جهتها في ظرف سنة من 169 مليون درهم الى 181 مليوم درهم.

هذا ، وأبرمت جميع هذه المعاملات بمعدلات تراوحت بين 8,25 ٪ و9,75 ٪ عوض 8 ٪ و9,5 ٪ خلال 1986.

التوفير والاستثمار

قدر الناتج الداخلي الاجمالي خلال سنة 1987 بمبلغ 140 مليار درهم بالاسعار الجارية، وقد تزايد بنسبة 4,2 ٪ عوض 12,6 ٪ سنة قبل ذلك. وبالمقابل تم تقييم الاستهلاك الاجمالي بمبلغ 119,7 مليار، فسجل زيادة بمعدل 4,5 ٪ في نظير 11,7 ٪ في نهاية العام الماضي.

وهكذا وصل الادخار الداخلي الى 20,3 مليار، وهو مبلغ في زيادة محدودة عند 2,8 ٪ أي أقل من نسبة نمو الدخل. أما التوفير الوطني فقد ارتفع، عقب اسهام قدره 7,8 مليار درهم برسم صافي الدخول الخارجية الى 28,1 مليار بنسبة 9,2 ٪ من سنة لاخرى. ويمثل عند هذا المستوى 19 ٪ من الناتج الداخلي الاجمالي أي ما يتجاوز بشكل ملموس حصة 1986 مما يدل على تواصل مجهود الادخار.

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

وفي هذه الظروف، يقدر التكوين الاجمالي لرأس المال الثابت بمبلغ 28,2 مليار درهم أي بزيادة 7,2 ٪ في نظير 5,2 ٪ سنة قبل ذلك. غير أن الاستثمارات الاجمالية، التي لم تتعد 26,7 مليار سجلت انخفاضا بمعدل 2,1 ٪ نتج عن تضاؤل المخزونات بمقدار 1,5 مليار درهم.

وفي المجموع، مكن الادخار الوطني خلال هذه السنة من تغطية الاستثمارات بكاملها، فيما كانت الحاجة الى التمويل الخارجي قد خفضت خلال 1986 من 8,1 مليار درهم الى 1,5 مليار، أي ما يشكل على التوالي 29,4 ٪ و5,6 ٪ من الاستثمارات.

ويندرج هذا التطور في اطار أهداف تقويم التوازنين الداخلي والخارجي، وتصحيح المديونية وتعزيز طاقة التمويل الذاتي للاقتصاد. وتفسر هذه النتيجة على الخصوص، بالتحسن المحقق على مستوى عجز الخزينة وكذا بمتابعة تعبئة واسعة للاموال وتنويع ادوات توظيفها والحفاظ على شروط مكافأة مغرية لصالحها.

وهكذا وفي وقت أمكن فيه افراز فائض هام خلال هذه السنة على صعيد الموارد العمومية العادية، تم تشجيع المقاولات والخواص على مواصلة مجهود التوفير المبذول خلال السنين الاخيرة، وذلك عن طريق سياسة مواتية على مستوى معدلات الفائدة ومقاومة ارتفاع الاسعار. لذا، ورغم التباطؤ الواضح لنمو الانتاج من حيث القيمة، ظل حجم الادخار الوطني هاما نسبيا بحيث مكن لاول مرة منذ سنوات عدة من تمويل الاستثمارات بكاملها، وان كانت في الواقع متواضعة المستوى بالقياس للطموحات المعلقة على النمو الاقتصادي (1)

ان المعطيات الاحصائية المتوفرة لحد الآن لا تسمح بوضع حصيلة شاملة للعناصر المكونة للادخار ولا لاستخدامها. وفي هذه الظروف سيقتصر التحليل على تطور التوفير السائل او لامد قصير ووضعية اسواق الرساميل ذات الاجل المتوسط والطويل. وتجدر الاشارة في الاخير الى أنه نظرا لعدم التوفر على جدول شامل للعمليات المالية الذي يعتبر اعداده ذا منفعة لا جدال فيها، فانه لا يمكن تفادي كل مخاطر ازدواجية الاستعمال.

التوفير السائل
والسوق المالية

لا زالت أساليب التوظيف المالي المعتمدة خلال السنتين الماضيتين تجتذب ادخارا هاما سواء على المدى القصير أو الطويل وهكذا ارتفعت الاسهامات القصيرة الاجل كل سنة ومنذ 3 سنوات بمبلغ 5 ملايير درهم وشملت التوظيفات لمدة طويلة مقدار 7 ملايير كما كان الشأن خلال السنة الماضية.

ففيما يخص الفئة الاولى شكلت اوراق الخزينة أثناء 1987 وهي الاداة الرئيسية للادخار القصير الاجل ولو أن الودائع البنكية الآجلة واصدارات أذينات الخزينة التي تعززت بصنف جديد من السندات لمدة سنتين والمصدرة باستمرار وبشروط مغرية، قد جلبت مرة أخرى مبالغ هامة. ومن جهة اخرى فان مبالغ المخصصات من أجل اقتناء العملة الاجنبية التي ألزم المستوردون بتكوينها والمدفوعة للخزينة قد تنامت هذه السنة بأزيد من مليار واحد من الدراهم.

وفيما يتعلق بالاجل المتوسط والطويل كانت اصدارات الخزينة أقل عددا منها خلال 1986، وكان المستثمرون التأسيسيون ومن ضمنهم صندوق الايداع والتدبير على الخصوص، هم الذين ساهموا بالقسط الاهم من الاموال المعبئة لفائدة الدولة والمؤسسات شبه العمومية. أما فيما يرجع للزيادات في رأس مال الشركات وتأسيس المقاولات، فقد وصلت في المجموع الى 2,3 مليار درهم.

وفي الاخير، لا يزال سير بورصة القيم للدار البيضاء يتسم بازدواجية واضحة على صعيد العمليات التي سجلت زيادة لم يسبق لها مثيل فيما يخص السندات الالزامية للدولة وانخفاضا فيما يرجع للانشطة التقليدية.

التوفير السائل
أو لأمد قصير

شهدت العناصر المكونة للتوفير السائل أو القصير الأجل، بأستثناء التيسيرات النقدية خلال الثلاث سنوات الاخيرة، التطورات الواردة في الجدول أدناه :

(1) يرجع للملحقين الاحصائيين 6 و 7.

بملايين الدراهم	المبالغ عند نهاية دجنبر			التغيرات بالمبالغ		
	1985	1986 *	1987	1985	1986 *	1987
الودائع البنكية لاجل	14 285	15 625	16 334	+2 989	+1 340	+709
الودائع لدى الصندوق الوطني للقرض الفلاحي	758	1 016	1 032	+205	+258	+16
الودائع لدى صندوق التوفير الوطني	780	897	1 053	+61	+117	+156
اذينات الخزينة						
. لمدة ستة اشهر	359	963	1 335	–	+604	+372
. لمدة سنتين	–	–	793	–	–	+793
. لمدة ثلاث سنوات	2 282	2 144	2 007	+2 282	–138	–137
إيداعات لاقتناء العملات الاجنبية	–	1 065	2 138	–	+1 065	+1 073
أوراق الخزينة	–	840	3 140	–	+840	+2 300
المجموع	18 464	22 550	27 832	+5 537	+4 086	+5 282
معدل الزيادة	+42,8	+22,1	+23,4	–	–	–

* أرقام مصححة.

وصل مجموع السيولات القصيرة الاجل الى 27.832 مليون درهم وقد تنامى برسعة أكثر منه خلال 1986 بحيث ارتفع بمبلغ 5.282 مليون درهم أو ما نسبته 23,4 ٪. ويفسر هذا التطور بالدرجة الاولى بتوسع سوق أوراق الخزينة بمقدار 2.300 مليون درهم حيث ارتفعت عند نهاية السنة الى ما قدره 3.140 مليون فاسهم في النمو الاجمالي بنسبة فاقت 40 ٪. كما انه ناتج عن الزيادة بمبلغ 1.073 مليون في المخصص من اجل اقتناء العملات الاجنبية، الذي تضاعفت نسبته اذ انتقلت ابتداء من شهر يناير 1987 الى 50 ٪ من القيمة المقابلة للمبلغ المطلوب. وقد ترتب ذلك التطور فيما بعد عن اكتتابات المقاولات والخواص في سندات الدولة، وتجدر الاشارة الى ان هذه الفئة تحتوي على اقتراض مستمر مدته سنتين يتوفر على شروطة بالغة المزايا من حيث معدل المكافأة واجل التسديد بالمقارنة مع غيرها من امكانيات التوظيف المالي. وفي الاخير، ارتبط ذلك التطور بنمو جد محدود للاموال المودعة بالبنوك لاجل محدود، وهي ظاهرة تعزى جزئيا الى اقرار اقتطاع جبائي عند المصدر بداية من 1987 على الفوائد المتأتية من هذه التوظيفات بينما ظل دخل الاذينات والسندات الالزامية للدولة معفيا منه وقد تواصل ارتفاع الودائع لدى صندوق التوفير الوطني بنسق حثيث فيما سجلت الودائع لدى الصندوق الوطني للقرض الفلاحي بعض الركود.

الودائع شبه النقدية
لدى البنوك

ان الودائع لاجل التي تم احصاؤها اجمالا بمبلغ 16.334 مليون لم تبد الا ارتفاعا محدودا قدره 709 مليون أو ما نسبته 4,5 ٪ فقط، بينما كانت في تزايد بالغ اثناء السنوات السابقة، فلم تعد تسهم خلال سنة 1987 الا في حدود 13,4 ٪ ضمن تكوين الادخار السائل في نظير 32,8 ٪ منذ سنة مضت. ولعل السبب في هذا التطور يعود الى اقرار ضريبة عند المصدر على ايراد الودائع لاجل وانشاء سوق لاوراق الخزينة.

الودائع لدى الصندوق
الوطني للقرض الفلاحي

ظلت الودائع التي تجمعت لدى الصندوق الوطني للقرض الفلاحي قارة تقريبا خلال 1987، اذ بقي مبلغها يناهز المليار من الدراهم، بعد أن سجلت تزايدا بأكثر من الثلث عند نهاية كل من السنتين الماضيتين. الا ان شبه الركود هذا نتج عن حركتين اختلف اتجاههما، سلكت الاولى نهجا نحو الارتفاع وقد شملت الحسابات على الدفاتر التي تزايدت بأكثر من 68 ٪ وبدرجة أقل الودائع عند الطلب، وهمت الثانية، المتجهة صوب الانخفاض، الحسابات لاجل التي تقلصت بأزيد من الثلث.

الودائع لدى صندوق
التوفير الوطني

يبدو أن المكافأة الممنوحة قد أدت الى تزايد الودائع عند الطلب الموكلة الى صندوق التوفير الوطني خلال 1987. وهكذا وبالرغم من انخفاض عدد المودعين الى 542.700 من سنة لاخرى وصلت الاموال التي وضعت تحت تصرف هذا الصندوق الى 1.053 مليون فسجلت ارتفاعا قدره 156 مليون أو ما نسبته 17,4 ٪ عوض 15,9 ٪ في العام السابق. ونتيجة لذلك يبلغ الرصيد الدائن المتوسط لكل دفتر ما قدره 1.940 درهم أي بزيادة 18,5 ٪، ولكنه يظل دون المبلغ الاقصى المسموح به وهو 150.000 درهم، ودون الايداع المتوسط بالحساب على الدفتر لدى البنوك.

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

أذينات الخزينة

أقدمت السلطات النقدية، وذلك بهدف مواصلة المجهود من أجل تعبئة الادخار، على ادخال اسلوب جديد للتوظيف المالي، لاول مرة خلال أكتوبر 1987، يتمثل في اصدار مستديم لدى العموم لاذينات مدتها سنتين مفتوحة للقاطنين أم غير القاطنين على حد سواء. وقد جلب هذا الاقتراض الذي يقترن بمردود تفوق نسبته 12 ٪ وبفوائد مسبقة ومعفاة من الضرائب، مبلغا يناهز 793 مليون درهم في ظرف ثلاثة أشهر.

أما مجموع اذينات الخزينة لمدة ستة أشهر على صيغ فقد ارتفع الى 1.335مليون درهم بمبلغ 372 مليون، وهو ادنى من الزيادة الملاحظة سنة من قبل والتي كانت في الحقيقة قياسية.

السوق المالية وبورصة القيم

وصل الادخار الذي توفر بالسوق المالية الى مستوى مرتفع خلال هذه السنة أيضا اذ تجاوز 6,8 مليار درهم، غير أن هذا المبلغ يبدو في تراجع بالمقارنة مع نظيره لسنة 1986 والذي تعدى 7.2 مليار.

فاذا كانت الخزينة العمومية التي تراجعت اقتراضاتها من 4.112 مليون الى 2.862 مليون قد غنمت أقل مما تيسر لها خلال 1986 من تدفقات الرساميل المتوسطة والطويلة الاجل، فان القطاعين شبه العمومي والحر قد حصلا بخلاف ذلك على 3.955 مليون، وهو مبلغ يعكس ازدهارا بينا وقد خصص اكثر من نصفه للزيادة في رأس مال الشركات وبدرجة أقل الى انشاء وحدات جديدة. وقد كان لمجموع هذه العمليات أثر حسن على نشاط البورصة.

ويبين الجدول التالي تطور الاكتتابات الاجمالية لاجل متوسط وطويل:*

ملايير الدرهم	1983	1984	1985	**1986	1987
أذينات الدولة لامد متوسط (1) (2)	280	32	40	2 932	1 288
سندات إلزامية وأذينات الدولة لاجل طويل (2)	1 005	1 078	1 239	1 173	1 574
(منها سندات إلزامية لمدة 15 سنة)	(820)	(905)	(943)	(1 017)	(1 256)
اصدارات شبه عمومية مضمونة من طرف الدولة ...	876	883	1 070	1 024	1 660
إصدارات الشركات	1 253	1 305	1 215	2 095	2 295
المجموع	3 414	3 298	3 564	7 231	6 817

* نظرا لعدم توفر معلومات احصائية عن التعديلات المتعلقة ببعض الاصدارات، فانه لايمكن تحديد مبلغ صافي الاكتتابات

** ارقام مصححة.

(1) باستثناء الاذينات لمدة 2 و 3 سنين المكتتب فيها من طرف العموم، والمدرجة ضمن التوظيف لاجل

(2) باستثناء الاذينات والسندات الالزامية المكتتب فيها من طرف البنوك في إطار قاعدة الحد الادنى للسندات العمومية، والمدرجة في الكتلة النقدية.

الاصدارات العمومية والاصدارات المضمونة من طرف الدولة

بلغ الادخار المعبأ بالسوق المالية لفائدة الخزينة ما قدره 2.862 مليون عوض 4.112 مليون سنة من قبل.

ذلك ان الرساميل لاجل متوسط التي تم تجميعها من طرف الخزينة قد تحددت في مبلغ 1.288 مليون بينما ناهزت 3 ملايير خلال 1986. فعلا، تم القيام باصدار واحد خلال شهر يونيو في شكل سندات لمدة 5 سنوات عرضت بنسبة 12 ٪ بدل 13 ٪ وهو المعدل الذي منح لاخر اقتراض لسنة 1986، على الاشخاص الذاتيين أو الاعتباريين مواطنين كانوا أم أجانب وكذا على غير القاطنين. ووصلت الاكتتابات الى ما يربو على 1.253 مليون فيما بلغ القدر الاصلي المعلن عنه 600 مليون. أما اقتناءات الاجانب غير المقيمين من الاذينات برسم استعمال ارصدتهم بالدرهم المحجوزة بحسابات الرسمال، فقد بلغت من جهتها حوالي 35 مليون درهم.

وصلت التوظيفات لامد طويل في شكل سندات الدولة الالزامية الى 1.574 مليون عوض 1.173 مليون سنة من قبل. وقد جلبت ثلاث اقتراضات لاجل 15 سنة ما مجموعه 1.256 مليون : أصدر الاول بمبلغ 500 مليون ويحمل معدل فائدة قدره 13 ٪ وقد انطلق في شهر مارس واكتتب فيه الى حدود 373 مليون بينما اصدر الثاني والثالث اثناء شهر دجنبر بمعدل 11,5 ٪ فكن من جلب زهاء 883 مليون. وكان المستثمرون المؤسسون من جديد أهم المساهمين فيها وخاصة صندوق الايداع والتدبير الذي وظف 700 مليون، أي أزيد من نصف الاكتتابات، بينما بلغ نصيب شركات التأمين ما قدره 480 مليون وقامت صناديق الوقاية والتقاعد بحيازة ما تبقى.

وفي الاخير، شملت سندات التجهيز لمدة 10 سنوات المقتناة في مقابل احتياطي الاستثمار من لدن الملزمين بالضريبة على الارباح المهنية مبلغ 318 مليون عوض 156 مليون، وهذه الزيادة ناتجة جزئيا عن تدارك الاكتتابات المؤجلة سنة 1986.

أما التجاء القطاع شبه العمومي الى الادخار الداخلي فقد سجل من جهته بعض الارتفاع بالنسبة للسنة الماضية، بحيث انتقل من 1.024 مليون الى 1.660 مليون درهم. وشملت الاصدارات التي اكتتب فيها صندوق الايداع والتدبير والمضمونة من طرف الدولة لصالح صندوق التجهيز الجماعي مبلغا قدره 800 مليون، وقد تم هذا الاكتتاب بقصد تعويض القروض التي كانت تقدمها لحد الان البنوك الى هذه المؤسسة. وكانت باقي المؤسسات المقترضة الرئيسية هي القرض العقاري والسياحي بواسطة اصدارين بمبلغ اجمالي قدره 500 مليون والمكتب الشريف للفوسفاط الذي قام هو أيضا بعمليتين بمجموع 350 مليون. وقد اكتتب صندوق الايداع والتدبير في مجموع هذه العمليات وبكيفية شاملة. وتكون هذه المؤسسة قد وظفت في نهاية الامر ما مجموعه 2.350 مليون درهم على المدى الطويل، وقدمت بالتالي ما يناهز ثلاثة أرباع الادخار الطويل الاجل الذي تمت تعبئته خلال عام 1987.

تكوين الشركات والزيادات في الرسمال

لقد تواصل خلال 1987 ميل امدادات الشركات بالاموال الى الارتفاع الملاحظ اثناء السنة الماضية، حيث ان الحجم الكلي بلغ 2.295 مليون درهم فتزايد بنسبة 9,5 ٪ في ظرف عام واحد. ويستعرض الجدول التالي التطور الواقع خلال السنين الاخيرة.

ملايير الدرهم	1983	1984	1985	1986	1987
زيادات الرسمال	1 065	1 104	1 030	1 134	2 005
تكوين الشركات	188	201	185	961	290
الزيادة الاجمالية في الرسمال	**1 253**	**1 305**	**1 215**	**2 095**	**2 295**
تخفيضات الرسمال	104-	126-	85-	107-	105-
الزيادة الصافية في الرسمال	**1 149**	**1 179**	**1 130**	**1 988**	**2 190**

تم جلب القسط الاوفر من الاموال بمناسبة الزيادات في الرسمال التي قامت بها 610 مقاولة، بقدر اجمالي يصل الى 2.005 مليون ويمثل ضعف ما توفر سنويا من أموال منذ عام 1982 حيث سجل أثناءه مبلغ قياسي. ومثلت الاكتتابات العينية ثلاثة أرباع الرساميل الجديدة بالنسبة للشركات ذات الرأسمال المشترك وشمل الباقي الاقتطاعات من الاحتياطيات. ويظهر من خلال التوزيع بحسب فروع النشاط أن الصناعة استفادت بمقدار 788 مليون درهم والتجارة ببضع 270 مليون والقطاع المالي بمبلغ 669 مليون، وقد سجل هذا القطاع توسعا قويا يرجع بالاساس الى توسيع الرسمال للنظام المصرفي.

وقد تمت تعبئة 290 مليون درهم لتكوين الشركات عوض 961 مليون سنة من قبل حيث تطلبت عملية واحدة وبصفة استثنائية نسبة 60 ٪ من المجموع. وشمل انشاء المقاولات 1.392 وحدة خاصة في ميادين التجارة، والصناعة الصغرى والعقار.

ووصل نقص الاستثمار عن طريق تخفيض رسمال المقاولات والافلاسات القضائية وكذا حل الشركات او ادماجها أو تحويلها الى 105 مليون، فخلف تزايدا صافيا للرسمال خلال السنة يبلغ 2.190 مليون في نظير 1988 مليون سنة 1986.

بورصة القيم بالدار البيضاء

تؤكد المؤشرات كلها تقريبا توسع نشاط البورصة. وهكذا وصل حجم الاعمال الى 396,2 مليون درهم فسجل زيادة نسبتها 24,9 ٪ بالمقارنة مع 1986. وقد شهد سوق المزاد العلني حيث يبرم أكثر من نصف المعاملات زيادة تجاوزت 14,2 ٪ بينما سجل توسع نسبته 35,4 ٪ بسوق التفويتات المباشرة.

وكما كان الشأن خلال 1986 فان المعاملات التي شملت قيم الدولة بلغت 323 مليون درهم فتنامت بمعدل 38,4 ٪ على اثر اصدار اقتراضات الخزينة لدى العموم، وقد لاقت هذه الاخيرة اقبالا بينا من لدن المكتتبين واستفادت، زيادة على ذلك، من تسعير جيد بالبورصة.

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

وبخلاف ذلك، تراجع تبادل الاسهم بنسبة 12,3 ٪ من سنة لاخرى ولم يبلغ سوى 70,7 مليون درهم، ويتمثل العائق الرئيسي لنشاط البورصة في ضآلة عدد الاسهم المعروضة بالسوق والتي تعزى بدورها الى عدم تقديم قيم جديدة والى ان زيادات الرسمال تقترن بحق اكتتاب تفضيلي لفائدة قدماء المساهمين، وقد ارتفع عدد الرسوم المسجلة في التسعير الرسمي الى 26,5 مليون ويبدو في تزايد نسبته 7,7 ٪ فقط من نهاية سنة لاخرى. ووصلت القيمة الاسمية للاسهم الممنوحة للمساهمين بالمجان الى 163,5 مليون، واذا أضيفت اليها الربيحات الموزعة ترتفع الارباح المدفوعة لهم الى ما قدره 416 مليون، أي ما يعادل مردودا هاما نسبته 14,95 ٪ في نظير مردود جزئي يبلغ معدله 10,12 ٪ ومعدل متوسط قدره 9,08 ٪. وعلاوة على ذلك يشكل هذان المعدلان الاخيران تراجعا بالنسبة لسنة 1986 بحكم التباين فيما بين ارتفاع حجم المنيحات بمعدل 10 ٪ تقريبا وزيادة نسبتها 14,5 ٪ في رسملة البورصة، التي بلغت 2.783 مليون. وفي نهاية الامر، استقر السعر العام المتوسط من جهته عند 114,98 أي ما يتجاوز بقليل نظيره في نهاية السنة الفارطة والبالغ 114,01.

الاستثمارات

بلغت الاستثمارات 26,7 مليار عوض 27,3 مليار خلال السنتين الاخيرتين. وينطوي هذا التطور على حركتين متباينتين، تشمل الأولى انخفاض المخزونات بمقدار 1.450 مليون بعد أن تمت اعادة تكوينها في 1986 وتتعلق الثانية بارتفاع التكوين الاجمالي لرسمالي الثابت بمعدل 7,2 ٪ اذ انتقل من 26.264 الى 28.150 مليون. وعلى اثر ذلك فان معدل الاستثمار الذي يقاس بالنسبة للناتج الداخلي الاجمالي قد وصل الى 20,1 ٪ عوض 19,6 ٪ في العام الماضي.

وفي ذات الوقت مكنت الجهود المبذولة من أجل تعبئة أكثر للادخار الوطني من تأمين تمويل التجهيز بكامله رغم النمو المتباطىء للمداخيل. كما أنها تبلورت في تضاؤل الحاجيات من الاموال الخارجية التي كان يمول بواسطتها جزء من نفقات الرسمال الى غاية السنة الماضية.

وقد تطور تكوين الرسمال الثابت ومكوناته أثناء السنين الخمسة الاخيرة حسبما يتضح من خلال الجدول التالي :

بملايين الدراهم	1983	1984	1985	1986	1987
المعدات والادوات	7 895	9 302	9 989	11 833	12 427
البناء	7 402	7 879	8 189	8 052	9 090
الاشغال العمومية	4 480	4 381	5 695	5 117	5 117
الاصلاحات والغرس	442	518	648	700	1 516
تربية المواشي	325	380	443	562	
التكوين الاجمالي للرسمال الثابت	20 544	22 460	24 964	26 264	28 150
الناتج الداخلي الاجمالي	94 635	104 840	119 310	134 334	140 000
معدل الاستثمار	21,7	21,4	20,9	19,6	20,1

شمل توسع التجهيزات مجموع الفئات باستثناء الاشغال العمومية التي ظلت الاستثمارات بها قارة من سنة لاخرى.

ووصلت اقتناءات المعدات والادوات التي تمثل العنصر الرئيسي للاستثمار الى 12.427 مليون درهم فسجلت زيادة بمعدل 5 ٪. كما أن الانجازات الخاصة بفرع البناء قد بلغت 9.090 مليون وتزايدت بحوالي 13 ٪، وفي هذه الظروف تعزز نصيبها ضمن التكوين الاجمالي للرسمال الثابت ليصل الى 32,3 ٪. وفي الاخير، بلغ مجموع الاستثمارات المتعلقة بأشغال الاصلاح والغرس وكذا المشتريات من المواشي ما قدره 1.516مليون.

وتجدر الاشارة الى ان مبلغ الاستثمارات المقبولة من لدن السلطات العمومية قد وصلت الى 4.692 مليون وسجلت توسعا بما يقارب الثلث. ويمثل قطاع النسيج والجلد بمبلغ 1.857 مليون نسبة قدرها 40 ٪ من المجموع، ومن المتوقع أن يستثمر بفرع الكيماء وشبه الكيماء مقدار 963 مليون. وبالاضافة الى ذلك، ستخصص نسبة 44 ٪ من مجموع المشاريع للانشطة الموجهة نحو التصدير، وستقوم المبادرة الحرة الوطنية بانجاز ثلاثة أرباع الاستثمارات فيما يصل اسهام الراسميل الاجنبية الى 774 مليون.

أما تمويل الاستثمارات الموافق عليها فمن المتوقع ان تؤمن بما يناهز نسبة 50 ٪ عن طريق الاموال الذاتية. وما تبقى بواسطة القروض المقدمة من لدن البنوك والمؤسسات المالية او سلفات المونين.وقد قدرت النفقات اللازمة من العملة الاجنبية بأزيد من 3 مليارات من الدراهم أي ما يمثل ثلثي التكاليف الاجمالية.

ويقدر عدد مناصب الشغل المزمع انشاؤها بحوالي 54.000، ويبلغ متوسط الاستثمار 1,1 مليون بالنسبة للمقاولات الصغرى والمتوسطة، مما يؤدي الى كلفة قدرها 35.000 درهم لكل منصب شغل بينما تتجاوز 160.000 درهم في فروع الصناعة الكبرى.

ويبرز التحليل بحسب المناطق مرة أخرى المكانة المرموقة للدار البيضاء التي تتقلى، كما هو الامر في السنة الماضية، 55 ٪ من المشاريع، وأكثر من 42 ٪ من المبالغ المستثمرة و47 ٪ من مناصب الشغل المزمع انشاؤها . ويتضح من خلال ذلك ان الاهداف المتوخاة، وعلى الخصوص اللامركزية فيما يرجع للاقطاب الاقتصادية عن طريق منح امتيازات هامة لم يتم تحقيقها بالكامل. لذا عقد العزم على اعادة النظر في الامتيازات الجبائية الممنوحة للقطاعات المؤهلة للتشجيع. وقد كان هذا المسعى وراء تعدد طلبات القبول المقدمة خلال شهر دجنبر حيث تم تسجيل خمس المشاريع الموافق عليها سنة 1987.

مولاي صاحب الجلالة،

ان الحصيلة التي يمكن استخلاصها من وراء نتائج تطور الاقتصاد عند نهاية سنة 1987 لتبعث على الرضى في الاجمال حتى ولو أن معطيات المحاسبة الوطنية المنبثقة عن أسعار السوق سنة 1969 وكذا تلك التي أخذت كأساس سنة 1980 أظهرت تباطؤا في الانتاج الحقيقي منه أو الاسمى.

اذ أنه في خضم محيط دولي لا يزال يطبعه تقلب شديد والذي يتعذر معه زيادة على ذلك، التحكم في العوامل الخارجية المتميزة بتغيرات مفاجئة وواسعة وغير متوقعة، أدت ظروف مناخية غير ملائمة الى محصول رديء في الفلاحة التي ما فتىء مردودها يؤثر تأثيرا واسعا على الانتاج الوطني. ومع ذلك فاذا بدت في النهاية الزيادة في الناتج الداخلي الاجمالي محدودة نسبيا، فقد حققت قطاعات أخرى تقدمات جديدة وهامة خاصة منها قطاع الصناعة والسياحة والقطاع الثالث.

واذا بدت النتيجة مشجعة فالفضل يرجع في ذلك الى انعكاسات اجراءات التقويم التي جمعت بصفة محكمة بين سياسة للحد من الطلب تجلت خاصة في عدم اقرار زيادة عامة في الاجور وبين سياسة هدفت دعم العرض تأخذ بعين الاعتبار خاصة متابعة تحرير التجارة الخارجية والاسعار. علاوة على ذلك فان الفائض الناجم عن الانتاج قد حول قسط وافر منه الى الادخار خاصة منه العمومي كما أن الوضعية المالية للدولة عرفت تحسنا جديدا والاستثمارات ازدادت والاسعار اتسمت بانفراج ملحوظ وملموس على جميع المستويات، سواء تعلق الامر بالانتاج أم بالاستهلاك. وفي نفس الوقت كذلك فان الواردات عرفت ركودا والصادرات تحسنا وايرادات السياحة ازدادت كما نمت تحويلات العمال المغاربة بالخارج وأسفر الحساب الجاري لميزان الاداءات بعد اعادة الجدولة على فائض، الشيء الذي لم يحدث منذ سنوات عديدة. وزيادة على ذلك فان هذا التطور مكن من تعزيز مستوى موجوداتنا من العملة الاجنبية ومن تقليص جزء من الديون التجارية والعدول عن كل مساعدة خارجية ما عدا ما كان لازما منها لتسديد الاستحقاقات الواجبة لرأس المال.

وبالاضافة الى ذلك، فان التطور الاجمالي لسنة 1987 يظهر ايجابيا نظرا للمواقف التي تم اتخاذها ازاء قضايا عدة ذات الطابع الاقتصادي والمالي، ونظرا أيضا لفتح حوار حول تطور الاقتصاد في المستقبل. وفي هذا الصدد فان تحضير المخطط التوجيهي للتنمية الاقتصادية والاجتماعية لفترة 1988-1992 وكذا المصادقة عليه كانا مناسبة لتأكيد ضرورة السعي وراء تحقيق التوازنات الاساسية وفي نفس الوقت فان العزم على مراجعة دور كل من القطاع العام والقطاع الخاص قد كان محورا لتبادل الاراء وتعميق التفكير في الظروف والوسائل الكفيلة بتحقيق نمو مطرد ودائم. وقد توبعت في نفس الوقت الاصلاحات الجذرية للجباية والمالية العمومية وبعض القطاعات المنتجة وكذا الامتيازات التي من شأنها ان تشجع الاستثمارات بكيفية فعالة. وان هذا المسار لقويم الاسباب عديدة ويمكن على كل حال من تعزيز تغيير في العقليات وايحاء الوضوح الذي هو لازم لارساء جو من الثقة الذي يشجع حركة الاستثمار.

وتفيد المعلومات الاولى المتوفرة في مطلع سنة 1988 بأن التقويم الاقتصادي والمالي لا زال سائرا وأن الضغط الخارجي لا زال يتخفف، كما أنها توحي بانتاج في توسع أكبر والى توجه نحو تحسين التوازنات. أما التوقعات لامد متوسط فانها تبرز وتؤكد هذا الاتجاه الملائم والحسن.

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

ومن وراء النتائج المحصل عليها والنتائج المرتقبة فاذا كان الشعور السائد يدل على تفاؤل حذر وعلى ثقة مسترجعة وهما اللذان تجليا على الصعيد الداخلي خاصة في مستوى الاستثمار أم الخارجي في الاتفاقات المبرمة أخيرا مع الدول الاجنبية ومع البنوك ومع الهيئات الدولية والمجموعات الجهوية، فان السياسة الاقتصادية لا يمكن ان تعدل عن حذر كبير، اذ ان هذه النتائج نفسها والتفاؤل الذي تبعث عليه وتوحي به لتستلزم استرسال العمل بتيار الاصلاحات التي شرع فيها بل وتستدعي تقويتها. ذلك ان بواعث الانشغال لا زالت قائمة وأن الهدف النهائي لا زال هو هو، أي متابعة البحث عن تحقيق التوازنات الاساسية وعن التوازن الاكثر ملاءمة بين المداخيل والنفقات. وفي هذا الصدد فان الحد من الرصيد السلبي للميزانية العمومية يكون عنصرا أساسيا بحيث أنه يسمح بتخفيف الاقتطاع الذي تقوم به الادارة العمومية من السوق النقدية والمالية. ويجب على مجلوبها أن يقوم مقام المساعدات الخارجية وأن يوجه أساسا نحو الاستثمار. وعلاوة على ذلك، فان الاستثمار يفترض زيادة في الاستهلاك أقل من نمو الانتاج، اذ أن بلادنا تعيش فوق طاقاتها، الشيء الذي يستوجب تعزيز الاستثمار تعزيزا هاما من أجل الحد من وطأة البطالة، وهذا مايتطلب تمويلا مهما يكون الزاما بواسطة الادخار الذي يحتم بقاء مكافأة الادخار مكافأة جذابة. وبازاء ذلك فان الهدف النهائي يرمي الى تنمية اقتصاد مبني على قواعد السوق والى اقامة عدالة جبائية أفضل والى توزيع أكثر عدالة للداخيل. وفضلا عن الاجراءات الظرفية، يبدو من الواجب الوصول الى وضعية اقتصادية واجتماعية جديدة تطبعها ارادة فعالة وتطابق في المصالح لكل العاملين وجميع فئات السكان.

ان السلطات النقدية من جهتها لتدرك تمام الادراك ضرورة مساندة ومواكبة التنمية وستبقى حريصة على الدفاع عن القوى الشرائية وحريصة أيضا على الا تتقوى الضغوطات التضخمية والتوترات التي من المحتمل أن تمارس على الحساب الخارجي سعيا وراء تهيء الاسس اللازمة لانطلاقة اقتصادية سليمة ودائمة. وفي هذا الصدد، فان الطابع المرن والانتقائي لتأطير السلف وكذا تحديد أسعار الفائدة على مستوى ملائم وجذاب وتبسيط المسطرة والمعاملات المصرفية والادخال التدريجي لقواعد السوق سواء تعلق الامر بالنقد أم بالمال كل ذلك وسائل سياسية تريد قبل كل شيء ان تكون مرنة ومترصدة لكل ما يستجد من التطورات.

الرباط، يونيو 1988
أحمد بنانـي

تغيرات الحساب الختامي لبنك المغرب عند نهاية دجنبر 1987

وصل مجموع الحساب الختامي لبنك المغرب بتاريخ 31 دجنبر 1987 الى 27.344,3 مليون درهم، مسجلا بذلك زيادة من سنة لاخرى قدرها 1.437,8 مليون درهم أو 5,5 ٪ عوض 26,4 ٪ في سنة 1986.

وقد كانت التغيرات الرئيسية التي سجلتها أركان كل من الاصول والخصوم كالتالي :

الاصول

الموجودات من الذهب وحقوق السحب الخاصة ومن العملات القابلة للتحويل

وصل مجموع هذا الركن عند نهاية دجنبر 1987 الى 3.723,2 مليون درهم بدلا من 2.358,3 مليون في السنة السابقة وكان موزعا كالتالي :

ـ الموجودات من الذهب	124,7	مليون درهم
ـ الاكتتاب لدى صندوق النقد الدولي حصة الاحتياطي	389,4	مليون درهم
ـ الموجودات من حقوق السحب الخاصة	32,1	مليون درهم
ـ الموجودات من العملات القابلة للتحويل	2 948,8	مليون درهم
ـ الاكتتاب لدى صندوق النقد العربي	228,2	مليون درهم

وقد سجل هذا الركن ارتفاعا قدره 1.364,9 مليون درهم، نتج عن الزيادات في أركان «الموجودات من العملات القابلة للتحويل» و«الاكتتاب لدى صندوق النقد العربي» التي بلغت على التوالي 1.492,8 مليون و8,4 مليون، وعن انخفاض قدره 136,3 مليون في «الموجودات من حقوق السحب الخاصة».

أوفاق الاداء

بقي ركن «اوفاق الاداء» الذي بلغ 18,3 مليون عند نهاية 1987 مماثلا لما كان عليه في نهاية 1986.

المساعدات المالية للدولة

بلغ مجموع «المساعدات المالية للدولة» 8.571,7 مليون مسفرا عن انخفاض قدره 1.114,8 مليون في ظرف سنة.

ولم تتغير قط من سنة لاخرى التسبيقات الاتفاقية التي بلغت 5.500 مليون والتي منحت للدولة طبقا للفقرة 4 من الفصل 35 من الظهير القاضي باحداث بنك المغرب. ويبلغ عدد هذه الاتفاقيات ستة ويرجع تاريخها على التوالي الى 12 مارس 1964 و31 دجنبر 1967 و7 مايو 1970 و13 مارس 1974 و13 أكتوبر 1977 و9 أبريل 1980. وتحدد مبلغ كل واحدة من الاوليين في 250 مليون درهم، وأدرجت الثالثة بمبلغ 500 مليون، فيما وصلت كل من الرابعة والخامسة والسادسة على التوالي الى 1000. مليون، 2.000 مليون و1.500 مليون.

وقد استعملت تسهيلة الصندوق الممنوحة للدولة طبقا لمقتضيات الفقرة 3 من الفصل 35 من الظهير الآنف الذكر، بأكملها في حدود 2.907 مليون بدلا من 2.944 مليون في نهاية السنة السابقة.

وتتمثل التسليفات المباشرة الاخرى في أذينتين للخزينة مبلغها على التوالي 100,4 مليون و38,4 مليون، تم تأجيل استحقاقها الى 31 دجنبر 1988 بنفس المبالغ، وتمثل الاولى مبلغ التسبيق المقدم للدولة من أجل سحب البسيطة من التداول في سنة 1958 داخل ما كان يسمى سابقا بمنطقة الشمال، بينما تشكل الثانية مقابل تكفل معهد الاصدار بالعملات الرائجة بتاريخ 30 يونيو 1959.

ووصلت التسبيقات غير المباشرة المتمثلة في تعبئة السندات الجركية والسندات المكفولة لفائدة الخزينة 25,9 مليون مسجلة بذلك انخفاضا قدره 1.077,8 مليون.

الحسابات البريدية الجارية

بلغت «الحسابات البريدية الجارية» للبنك 35,3 مليون أي بزيادة قدرها 8,7 مليون بالمقارنة مع مستواها في نهاية 1986.

عمليات السلف

وصل مجموع «عمليات السلف» الى 14.183,9 مسجلا في ظرف سنة ارتفاعا قدره 1.062,3 مليون.

فقد بلغت «محفظة السندات المسحوبة على المغرب» 936,2 مليون، مسجلة بذلك انخفاضا قدره 115 مليون. وقد ادرجت «محفظة خصم السندات المسحوبة على المغرب» ضمن هذا الركن بمبلغ 824,8 مليون درهم، و«محفظة خصم أذينات الخزينة» ب 111,4 مليون درهم.

ووصلت «محفظة السندات المسحوبة على الخارج» 3.289,5 مليون درهم، وتزايدت بما قدره 151,4 مليون في ظرف سنة.

وأظهرت «التسبيقات» التي بلغت 9.291,2 مليون، زيادة قدرها 671,4 مليون من نهاية سنة لاخرى. وضمن هذا الركن بلغت التسبيقات الممنوحة في اطار السوق النقدية والمتأتية من تعبئة سندات عمومية 3.442,3 مليون ومن سندات خصوصية 14 مليون، وسجلت من سنة لاخرى زيادة قدرها 149,9 مليون و5,8 مليون على التوالي. أما التسبيقات الاخرى فقد نمت بمبلغ 651,2 مليون.

وقد تحددت السندات الجاري تحصيلها في 667 مليون، مسجلة بذلك توسعا من سنة لاخرى، بلغ 354,5 مليون.

استعمال الرسمال والاحتياطيات

بلغ ركن «استعمال الرسمال والاحتياطيات» بعد طرح الاندثارات التي تمت برسم 1987، 676,1 مليون درهم في نهاية دجنبر 1987، بدلا من 557.9 مليون في السنة السابقة.

عناصر مختلفة

بلغ ركن «عناصر الاصول المختلفة» 135,8 مليون مسجلا تراجعا قدره 1,5 مليون عن نهاية سنة لاخرى.

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

الخصوم

الاوراق المتداولة

انتقل مبلغ الاوراق المتداولة من 19.350 مليون الى 20.592,2 مليون، وتزايد بما قدره 1.242,2 مليون أي 6,4 ٪ بدلا من 15,3 ٪ في 1986 و11,7 ٪ في 1985.

وقد كانت الاوراق المتداولة عند نهاية دجنبر 1987 موزعة كالتالي : (1)

9.504.143	ورقة ونصف ورقة من فئة 5 دراهم . . .	بالدرهم 47.520.717,50
69.999.473	ورقة ونصف ورقة من فئة 10 دراهم . .	بالدرهم 699.994.735,00
31.711.608	ورقة من فئة 50 درهم	بالدرهم 1.585.580.400,00
182.591.057	ورقة من فئة 100 درهم	بالدرهم 18.259.105.700,00
	المجموع	بالدرهم 20.592.201.552,50

النقود المعدنية المتداولة

انتقل مجموع النقود المعدنية المتداولة من سنة لاخرى من 313,3 مليون الى 333,8 مليون، وسجل ارتفاعا قدره 20,50 مليون أو 6,5 ٪ بدلا من 7,1 ٪ في سنة 1986.

قد كانت النقود المعدنية في نهاية 1987، موزعة على الشكل التالي :

أ) قطع الذهب

7.310	قطعة تذكارية من فئة 250 درهم . . .	بالدرهم 1.827.500,00
1.679	قطعة تذكارية من فئة 500 درهم . . .	بالدرهم 839.500,00

ب) قطع الفضة

6.377.796	قطعة من فئة درهم واحد	بالدرهم 6.377.796,00
651.740	قطعة من فئة 5 دراهم	بالدرهم 3.258.700,00
26.391	قطعة تذكارية من فئة 50 درهم . . .	بالدرهم 1.319.550,00
8.917	قطعة تذكارية من فئة 100 درهم . . .	بالدرهم 891.700,00
3.741	قطعة تذكارية من فئة 150 درهم . . .	بالدرهم 561.150,00
788	قطعة تذكارية من فئة 200 درهم . . .	بالدرهم 157.600,00

ج) قطع النيكل

84.095.697	قطعة من فئة 50 سنتيم	بالدرهم 42.047.848,50
144.061.057	قطعة من فئة درهم واحد	بالدرهم 144.061.057,00
17.765.505	قطعة من فئة 5 دراهم	بالدرهم 88.827.525,00

د) قطع برونز الاليمنيوم

140.115.055	قطعة من فئة 5 سنتيمات	بالدرهم 7.005.752,75
145.388.507	قطعة من فئة 10 سنتيمات	بالدرهم 14.538.850,70
109.376.054	قطعة من فئة 20 سنتيما	بالدرهم 21.875.210,80

هـ) قطع الاليمنيوم

16.366.057	قطعة من فئة سنتيم واحد	بالدرهم 163.660,57
	المجموع	بالدرهم 333.753.395,32

الالتزامات تجاه الخارج ذهبا وعملات أجنبية قابلة للتحويل

يبدو رصيد هذا الركن البالغ 755,8 مليون درهم وقد توسع بمقدار 84,1 مليون. وارتفعت ضمن هذا المجموع كل من «الالتزامات بالعملات القابلة للتحويل» و«الالتزامات بالدراهم القابلة للتحويل» على التوالي بما قدره 87,5 مليون و8,9 مليون، بينما شهدت حسابات «المنظمات الدولية» انخفاضا بلغ 12,3 مليون.

أوفاق الاداء

لا زال ركن «أوفاق الاداء» يندرج بمبلغ 0,3 مليون، ويظل بذلك دون تغيير.

الودائع وغيرها من الالتزامات

بلغ مجموع فصل «الودائع وغيرها من الالتزامات» 2.133,8 مليون، مسجلا انخفاضا بلغ 764,4 مليون بالمقارنة مع مستواه في السنة السابقة. واذا كانت العمليات المصرفية والحسابات الاخرى قد تزايدت بمبلغ 76,5 مليون، فان حسابات الاحتياطيات والالتزامات الاخرى قد عرفت على العكس من ذلك تراجعا اجماليا قدره 840,9 مليون.

منح حقوق السحب الخاصة

ظلت «منح حقوق السحب الخاصة» مدرجة بمبلغ 433,6 مليون، وبدون تغيير من سنة لاخرى.

رأس المال والاحتياطيات

أدرج ركن «رأس المال والاحتياطيات» بمبلغ 1.335,3 مليون، أي بزيادة قدرها 344,3 مليون درهم.

عناصر المختلفة

وصل مجموع «عناصر الخصوم المختلفة» الى 1.759 مليون مسجلا ارتفاعا بلغ 511,1 مليون.

(1) تجدر الاشارة الى ان الأوراق المشورة الواردة في الحساب الختامي لم تدرج فيه بقيمة تداولها، بل بقيمة تسديدها.

بيان الحساب الختامي عند نهاية دجنبر 1987

الحصيلة في نهاية دجنبر 1987 *

الاصول	بالدرهم		الماعليه (الخصوم)	بالدرهم
الموجودات من الذهب وحقوق السحب الخاصة والعملات القابلة للتحويل	**3 723 210 785,88**		**الاوراق والنقود المتداولة**	**20 925 954 947,82**
الموجودات من الذهب	124 737 746,10		الاوراق	20 592 201 552,50
الاكتتاب لدى صندوق النقد الدولي حصة الاحتياطي	389 404 377,19		النقود	333 753 395,32
الموجودات من حقوق السحب الخاصة	32 059 918,84			
الموجودات من العملات القابلة للتحويل	2 948 773 112,50		**الالتزامات تجاه الخارج ذهبا وعملات أجنبية قابلة للتحويل**	**755 829 744,08**
الاكتتاب لدى صندوق النقد العربي	228 235 631,25		الالتزامات ذهبا	-
			الالتزامات بالعملات الاجنبية القابلة للتحويل	535 508 833,87
أوفاق الاداء	**18 287 318,24**		الالتزامات بالدراهم القابلة للتحويل	16 802 846,81
			المنظمات الدولية	203 518 063,40
المساعدات المالية للدولة	**8 571 724 079,83**			
أدينة الخزينة (التبادل النقدي) (1)	100 439 060,00		**أوفاق الاداء**	**233 911,82**
أدينة الخزينة(النقود المعدنية) (2)	38 419 235,10			
تسبيقات للدولة (الفصل 35 الفقرة 4 من القانون الاساسي)	5 500 000 000,00		**الودائع وغيرها من الالتزامات**	**2 133 824 005,30**
تسبيقات للدولة (الفصل 35 الفقرة 3 من القانون الاساسي)	2 907 000 000,00		الحساب الجاري للخزينة العمومية	1 088 037,68
تعبئة السفاتج الجركية وسندات الالزام المكفولة	25 865 784,73		البنوك «حسابات العمليات»	129 311 647,78
			البنوك «حسابات الاحتياطات»	1 471 127 000,00
الحسابات البريدية الجارية	**35 303 573,30**		حسابات أخرى	459 738 994,69
			التزامات أخرى	72 558 325,15
عمليات السلف	**14 183 859 337,77**			
محفظة السندات المسحوبة على المغرب	936 227 373,90		**منيحات حقوق السحب الخاصة**	**433 628 327,61**
محفظة السندات المسحوبة على الخارج	3 289 528 975,86			
التسبيقات	9 291 092 898,48		**الرسمال والاحتياطيات**	**1 335 317 499,29**
السندات الجاري تحصيلها	667 010 089,53		الرسمال	30 000 000,00
			الاحتياطيات	1 305 317 499,29
استخدام الرسمال والاحتياطات (3)	**676 128 592,94**			
			عناصر أخرى	**1 759 536 184,23**
عناصر أخرى	**135 810 932,19**			
مجموع الاصول	**27 344 324 620,15**		**مجموع الخصوم**	**27 344 324 620,15**

* بعد توزيع الارباح.

(1) الفصل 35، فقرة 1 من الظهير الشريف المؤرخ ب 23 ذي الحجة 1378 (30 يونيو 1959).

(2) الفصل 70 من الظهير الشريف المؤرخ ب 23 ذي الحجة 1378 (30 يونيو 1959).

(3) بعد طرح الاندثارات.

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

حساب الارباح والخسائر للسنة المالية 1987

الخصوم

بالدرهم

نفقات الادارة		188 626 712.04
تحملات مختلفة		61 963 473.17
منها : تحملات الفوائد والعمولات : 60 194 469.46		
نفقات سك النقود وطبع الاوراق		37 079 907.96
		287 670 093.17
إندثار العقارات		13 323 910.19
إندثار المعدات والاثاث والسيارات		22 790 660.15
إندثارمصاريف تاسيس (دار السكة)		1 146 600.00
		324 931 263.51
صافي أرباح السنة المالية		735 322 935.19
		1 060 254 198.70

الاصول

بالدرهم

إيرادات الخصم	367 528 164.69
الفوائد	570 529 947.68
العمولات	107 980 616.10
إيرادات مختلفة	14 215 470.23
	1 060 254 198.70

الملحقات

م. 1 - بيان تطور الناتج الداخلي الاجمالي
(أسعار السوق لسنة 1969)

بلايين الدرهم	1983	1984	1985	1986	*1987
القطاع الاول	**3 844**	**3 833**	**4 296**	**5 283**	**4 598**
الفلاحة، الغابات والصيد	3 844	3 833	4 296	5 283	4 598
القطاع الثاني	**9 723**	**9 614**	**9 826**	**9 787**	**10 091**
صناعة الاستخراج	934	991	972	932	921
الطاقة والماء	1 530	1 536	1 582	1 544	1 621
صناعة التحويل	5 735	5 638	5 736	5 934	6 172
البناء والاشغال العمومية	1 524	1 449	1 536	1 377	1 377
القطاع الثالث	**14 480**	**14 963**	**15 376**	**15 984**	**16 257**
النقل والمواصلات	1 811	1 904	1 962	2 048	2 089
خدمات أخرى	4 757	4 879	5 098	5 296	5 440
التجارة	7 912	8 180	8 316	8 640	8 728
الانتاج الداخلي الاجمالي	**28 047**	**28 410**	**29 498**	**31 054**	**30 946**
الادارات العمومية	**6 601**	**6 973**	**7 455**	**8 049**	**8 532**
الناتج الداخلي الاجمالي	**34 648**	**35 383**	**36 953**	**39 103**	**39 478**

* أرقام تقديرية

المصدر: وزارة التخطيط

م. 2 - تغيرات الناتج الداخلي الاجمالي
(أسعار السوق لسنة 1969)

التغيرات بالنسبة المائوية بالقياس للسنة السابقة	1983	1984	1985	1986	*1987
القطاع الاول	**3,7-**	**0,3-**	**12,1**	**23,0**	**13-**
الفلاحة، الغابات والصيد	3,7-	0,3-	12,1	23,0	13-
القطاع الثاني	**2,9**	**1,1-**	**2,2**	**0,4-**	**3,1**
صناعة الاستخراج	7,4	6,1	1,9-	4,1-	1,2-
الطاقة والماء	4,9	0,4	3,0	2,4-	5
صناعة التحويل	3,9	1,7-	1,7	3,4	4
البناء والاشغال العمومية	5	4,9-	6,0	10,4-	-
القطاع الثالث	**1,0**	**3,3**	**2,8**	**4,0**	**1,7**
النقل والمواصلات	3,2	5,1	3,0	4,4	2
خدمات أخرى	2,6	2,6	4,5	3,9	2,7
التجارة	0,4	3,4	1,7	3,9	1
الانتاج الداخلي الاجمالي	**1,0**	**1,3**	**3,8**	**5,3**	**0,3-**
الادارات العمومية	**8,3**	**5,6**	**6,9**	**8,0**	**6**
الناتج الداخلي الاجمالي	**2,3**	**2,1**	**4,4**	**5,8**	**1**

* أرقام تقديرية.

المصدر : وزارة التخطيط

م. 3 - بيان تطور الناتج الداخلي الاجمالي
(بالاسعار الجارية)

بلايين الدرهم	1983	1984	1985	1986	*1987
القطاع الاول	**16 130**	**17 547**	**21 996**	**28 589**	**26 000**
الفلاحة، الغابات والصيد	16 130	17 547	21 996	28 589	26 000
القطاع الثاني	**30 093**	**33 358**	**38 324**	**40 374**	**43 430**
صناعة الاستخراج	3 996	5 155	5 597	4 787	4 700
الطاقة والماء	3 448	3 940	4 693	4 670	5 030
صناعة التحويل	15 954	17 360	20 217	23 502	25 860
البناء والاشغال العمومية	6 695	6 903	7 817	7 415	7 840
القطاع الثالث	**35 917**	**40 721**	**44 609**	**49 514**	**53 370**
النقل والمواصلات	4 478	5 217	5 866	6 694	7 270
خدمات أخرى	13 730	15 704	17 443	19 530	20 900
التجارة	17 709	19 800	21 300	23 290	25 200
الانتاج الداخلي الاجمالي	**82 140**	**91 626**	**104 929**	**118 477**	**122 800**
الادارات العمومية	**12 495**	**13 214**	**14 381**	**15 857**	**17 200**
الناتج الداخلي الاجمالي	**94 635**	**104 840**	**119 310**	**134 334**	**140 000**

* أرقام تقديرية.

المصدر : وزارة التخطيط

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

م. 4 ـ تغيرات الناتج الداخلي الاجمالي
(بالأسعار الجارية)

التغيرات بالنسبة المائوية بالقياس للسنة السابقة	1983	1984	1985	1986	*1987
القطاع الاول	**0,8–**	**8,8**	**25,3**	**30,0**	**9,1–**
الفلاحة، الغابات والصيد	0,8–	8,8	25,3	30,0	9,1–
القطاع الثاني	**5,7**	**10,8**	**14,9**	**5,3**	**7,6**
صناعة الاستخراج	1,0–	29,0	8,6	14,5–	1,8–
الطاقة والماء	6,0	14,3	19,1	0,5–	7,7
صناعة التحويل	9,5	8,8	16,5	16,2	10,0
البناء والاشغال العمومية	1,5	3,1	13,2	5,1–	5,7
القطاع الثالث	**6,2**	**13,4**	**9,5**	**11,0**	**7,8**
النقل والمواصلات	12,5	16,5	12,4	14,1	8,6 *
خدمات أخرى	8,5	14,4	11,1	12,0	7,0
التجارة	3,0	11,8	7,6	9,3	8,2
الانتاج الداخلي الاجمالي	**4,6**	**11,5**	**14,5**	**12,9**	**3,6**
الادارات العمومية	**8,3**	**5,7**	**8,8**	**10.3**	**8,5**
الناتج الداخلي الاجمالي	**5,0**	**10,8**	**13,8**	**12,6**	**4,2**

* أرقام تقديرية.

المصدر : وزارة التخطيط

م. 5 ـ بيان تطور الناتج الوطني الاجمالي
(بالاسعار الجارية)

بملايين الدراهم	1983	1984	1985	1986	*1987
الانتاج الداخلي الاجمالي	82 140	91 626	104 929	118 477	122 800
القيمة المضافة للادارات العمومية	12 495	13 214	14 381	15 857	17 200
الدخل الخارجي الصافي	2 042	2 641	2 558	5 983	7 810
الناتج الوطني الاجمالي	**96 677**	**107 481**	**121 868**	**140 317**	**147 810**

* أرقام تقديرية.

المصدر : وزارة التخطيط

م. 6 ـ حساب السلع والخدمات
(بالاسعار الجارية)

بملايين الدراهم	1983	1984	1985	1986	*1987
الموارد					
الناتج الوطني الاجمالي	**96 677**	**107 481**	**121 868**	**140 317**	**147 810**
(–) الدخل الخارجي الصافي	2 042	2 641	2 558	5 983	7 810
الناتج الداخلي الاجمالي	**94 635**	**104 840**	**119 310**	**134 334**	**140 000**
(+) رصيد الموارد	**7 951**	**10 957**	**10 608**	**7 510**	**6 400**
واردات السلع والخدمات	29 099	37 908	42 806	40 416	41 900
صادرات السلع والخدمات	21 148	26 951	32 198	32 906	35 500
مجموع الموارد المتاحة	**102 586**	**115 797**	**129 918**	**141 844**	**146 400**
الاستعمالات					
الاستهلاك النهائي الخصوصي	**64 120**	**73 945**	**81 753**	**91 260**	**95 200**
بالمغرب	63 530	73 206	80 837	90 360	94 200
بالخارج	590	739	916	900	1000
الاستهلاك النهائي للادارات العمومية	**18 707**	**19 032**	**20 789**	**23 325**	**24 500**
التكوين الاجمالي للرسمال الثابت	**20 544**	**22 460**	**24 964**	**26 264**	**28 150**
تغيير المخزونات	**785 –**	**360 +**	**2 412 +**	**995 +**	**1 450 –**
مجموع الاستعمالات (النفقة الوطنية الاجمالية)	**102 586**	**115 797**	**129 918**	**141 844**	**146 400**

* أرقام تقديرية.

المصدر : وزارة التخطيط

م. 7 ـ الاستثمارات والتوفير
(بالاسعار الجارية)

بملايين الدراهم	1983	1984	1985	1986	*1987
التكوين الاجمالي للرسمال الثابت	20 544	22 460	24 964	26 264	28 150
تغيير المخزونات	785 –	360 +	2 412 +	995 +	1 450 –
الاستثمارات	**19 759**	**22 820**	**27 376**	**27 259**	**26 700**
رصيد الموارد	7 951	10 957	10 608	7 510	6 400
التوفير الداخلي الاجمالي	**11 808**	**11 863**	**16 768**	**19 749**	**20 300**
الدخل الخارجي الصافي	2 042	2 641	2 558	5 983	7 810
التوفير الوطني الاجمالي	**13 850**	**14 504**	**19 326**	**25 732**	**28 110**

* أرقام تقديرية.

المصدر : وزارة التخطيط

م. 8 ـ بيان تطور مساحات ومحاصيل ومردودات الحبوب الرئيسية

بالاف الهكتارات والاف القناطير وبالقناطير للهكتار	1986-1985			1987-1986		
	المساحة	الانتاج	المردود	المساحة	الانتاج	المردود
القمح الصلب	1 192	19 813	16,6	1 110	11 255	10,1
القمح الطري	1 034	18 278	17,7	1 178	13 019	11,1
الشعير	2 472	35 629	14,4	2 315	15 433	6,7
الذرة	375	3 068	8,2	368	2 400	6,5
المجموع	**5 073**	**76 788**	**15,1**	**4 971**	**42 107**	**8,5**

المصدر : وزارة الفلاحة والاصلاح الزراعي

م. 9 ـ التسويق الرسمي للحبوب

بالاف القناطير	من يونيو 1985 إلى مايو 1986	من يونيو 1986 إلى مايو 1987	من يونيو 1987 إلى دجنبر 1987
القمح الطري	3 232	9 223	4 961
القمح الصلب	353	470	246
الشعير	2 491	4 977	556
الذرة	842	1 367	494
المجموع	**6 918**	**16 037**	**6 257**

المصدر : المكتب الوطني المهني للحبوب والقطاني

م. 10 ـ بيان تطور مساحات ومحاصيل ومردودات القطاني

بالاف الهكتارات والاف القناطير وبالقناطير للهكتار	1986-1985			1987-1986		
	المساحة	الانتاج	المردود	المساحة	الانتاج	المردود
الفول	196	2 146	10,9	211	1 273	6,0
الحمص	82	704	8,6	77	613	8,0
الحلبلان	50	419	8,4	45	222	4,9
العدس	86	696	8,1	90	356	4,0
قطاني مختلفة	88	715	8,1	107	673	6,3
المجموع	**502**	**4 680**	**9,3**	**530**	**3 137**	**5,9**

المصدر : وزارة الفلاحة والاصلاح الزراعي

bomaroc.com

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

ـ 11 ـ تصدير البواكير

بالاف الاطنان	من أكتوبر 1984 الى شتنبر 1985		من أكتوبر 1985 الى شتنبر 1986		من أكتوبر 1986 الى شتنبر 1987	
	فرب	المجموع	فرنسا	المجموع	فرب	المجموع
الطماطم	72	94	74	100	71	95
البطاطس	44	48	59	69	46	52
خضر أخرى	2	3	3	4	6	8
المجموع	**118**	**145**	**136**	**173**	**123**	**155**

المصدر : مكتب التسويق والتصدير

م. 12 ـ إنتاج وتصدير الحوامض

بالاف الاطنان	من أكتوبر 1984 الى يونيو 1985			من أكتوبر 1985 الى يوليوز 1986			من أكتوبر 1986 الى يوليوز 1987		
	الانتاج	الصادرات		الانتاج	الصادرات		الانتاج	الصادرات	
		الرابطة الاقتصادية الاوروبية	المجموع		الرابطة الاقتصادية الاوروبية	مجموع		الرابطة الاقتصادية الاوروبية	المجموع
البرتقال	685	231	403	809	286	422	650	204	305
الفواكه الصغيرة	245	85	136	346	136	178	290	93	151
حوامض أخرى	30	4	5	30	4	6	20	4	12
المجموع	**960**	**320**	**544**	**1 185**	**426**	**606**	**960**	**301**	**468**

المصدر : مكتب التسويق والتصدير

م. 13 ـ بيان تطور زراعات الثمندر وإنتاج السكر المستخرج منها

	المساحة المجنية (بالهكتارات)	المحصول (بالاطنان)	المردود (الاطنان بالهكتار)	إنتاج السكر (بالاطنان)
1986-1985 *				
الغرب	18 410	623 080	33,8	84 500
تادلة	20 090	1 035 800	51,6	120 800
دكالة	13 870	868 630	62,6	116 400
ملوية	3 030	110 320	36,4	12 000
المجموع	**55 400**	**2 637 830**	**47,6**	**333 700**
1987-1986				
الغرب	20 890	614 130	29,4	82 700
تادلة	21 150	976 510	46,2	126 000
دكالة	14 020	993 020	70,8	123 200
ملوية	4 650	168 110	36,1	20 100
المجموع	**60 710**	**2 751 770**	**45,3**	**352 000**

* أرقام مصححة.

المصدر : وزارة الفلاحة والاصلاح الزراعي

م. 14 ـ بيان تطور زراعات قصب السكر وإنتاج السكر المستخرج منها

	المساحة (بالهكتارات)		المردود (الاطنان بالهكتار)	لاقح (بالاطنان)			إنتاج السكر (بالاطنان)
	المغروسة	المجنية		القصب	الحد عربه	المجموع	
1985							
الغرب	14 406	11 724	62,2	693 951	35 000	728 951	56 900
ملوية	1 240	786	38,6	26 558	3 800	30 358	4 200
المجموع	**15 646**	**12 510**	**60,7**	**720 509**	**38 800**	**759 309**	**61 100**
1986 *							
الغرب	15 743	12 177	65,5	761 002	36 258	797 260	70 000
ملوية	1 063	971	35,4	33 108	1 288	34 396	4 600
المجموع	**16 806**	**13 148**	**63,3**	**794 110**	**37 546**	**831 656**	**74 600**
1987							
الغرب	15 803	12 389	65,6	787 375	25 497	812 872	68 800
ملوية	1 139	1 025	52,1	50 413	3 030	53 443	4 500
المجموع	**16 942**	**13 414**	**64,6**	**837 788**	**28 527**	**866 315**	**73 300**

* أرقام مصححة.

المصدر : وزارة الفلاحة والاصلاح الزراعي

م. 15 ـ بيان تطور مساحات ومحاصيل ومردودات القطن الخام (1)

بالهكتارات والعاطير والقاطير للهكتار	1986-1985			1987-1986		
	المساحة	الانتاج	المردود	المساحة	الانتاج	المردود
تادلة	11 900	215 400	18,1	11 900	251 100	21,1
دكالة	1 000	17 600	17,6	1 100	18 000	16,4
الغرب	600	20 100	33,5	1 700	44 200	26,0
الحوز	500	10 200	20,4	700	19 700	28,1
ملوية	100	1 700	17,0	100	3 000	30,0
المجموع	**14 100**	**265 000**	**18,8**	**15 500**	**336 000**	**21,7**

(1) يتعلق الامر بالانتاج الذي ابتدأ في نهاية السنة الثانية المذكورة

المصدر : وزارة الفلاحة والاصلاح الزراعي

م. 16 ـ زراعة الزيتون (1)

بالاطنان	1985-1984	1986-1985 *	1987-1986 **
انتاج الزيتون	368 000	400 000	450 000
انتاج الزيوت	30 000	35 000	38 000

* أرقام مصححة.

** أرقام مؤقتة

(1) يتعلق الامر بالانتاج الذي ابتدأ في نهاية السنة الثانية المذكورة.

المصدر : وزارة الفلاحة والاصلاح الزراعي

م. 17 ـ بيان تطور مساحات ومحاصيل ومردودات الحبوب الزيتية

بالاف الهكتارات والاف القناطير والقناطير للهكتار	1986-1985			1987-1986		
	المساحة	الانتاج	المردود	المساحة	الانتاج	المردود
العباد	48	432	9,0	88	1 036	11,8
لعوين السوداني	21	250	11,9	21	346	16,5
المجموع	**69**	**682**	**9,9**	**109**	**1 382**	**12,7**

المصدر : وزارة الفلاحة والاصلاح الزراعي

م. 18 ـ إنتاج النبيذ

بالاف الهكتولتر	1985	1986	1987
مكناس - فاس	195	308	277
القنيطرة	34	36	27
الدار البيضاء	48	65	51
وجدة	27	41	37
المجموع	**304**	**450**	**392**

المصدر : مكتب التسويق والتصدير

م. 19 ـ تربية المواشي

م. الاحصاء الكلي للقطعان(1) ـ

بالاف الرؤوس	1985	1986	1987
البقر	2 501	2 851	3 177
الغنم	12 862	14 545	16 136
الماعز	4 662	5 276	5 807
المجموع	**20 025**	**22 672**	**25 120**

(1) يتعلق الامر بالاحصاء الذي يتم خلال شهري مارس وابريل

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

- الذبائح المراقبة -

بالاف الرؤوس وبالاطنان	البقر		الغنم		الماعز		المجموع	
	العدد	الوزن	العدد	الوزن	العدد	الوزن	العدد	الوزن
1985	496	74 129	2 827	39 214	849	8 479	4 172	121 822
* 1986	524	78 664	2 737	35 660	927	9 416	4 188	123 740
1987	539	81 916	2 813	37 804	902	8 949	4 254	128 669

* أرقام مصححة.

المصدر : وزارة الفلاحة والاصلاح الزراعي

م. 20 - الصيد البحري

بالاطنان	1985	* 1986	** 1987 *
الانتاج	**472 800**	**594 100**	**457 100**
- الصيد بالشواطئ	346 000	444 800	364 400
- الصيد بأعالي البحار	126 800	149 300	92 700
الاستهلاك المحلي	**140 600**	**142 700**	**137 200**
الصادرات	**160 900**	**169 800**	**186 100**
- السمك الطري والمجمد	42 800	54 500	57 700
- القشريات و الرخويات	62 800	55 500	69 200
- السمك المصر	55 300	56 000	52 400
- منتوجات مستخرجة من السمك	–	3 800	6 800

* أرقام مصححة.

** أرقام مؤقتة.

المصدر : وزارة الصيد البحري و الملاحة التجارية

م. 21 - بيان تطور إنتاج وصادرات أهم المنتوجات المعدنية

بالاف الاطنان	الانتاج				صادرات			
	1984	1985	*1986	**1987	1984	1985	*1986	**1987
الفحم الحجري	837,5	774,5	775,0	634,2	65,7	63,2	50,0	20,1
النفط الخام	16,6	22,2	23,2	18,3	–	–	–	–
مقياس الاستخراج (1) (الاساس = 100 في 1978)	**116**	**113**	**114**	**114**	–	–	–	–
الفوسفاط الخام	21 351,0	20 779,0	21 427,0	21 328,0	14 951,0	14 790,0	13 696	13 060,0
الرصيد	561,3	463,4	179,8	143,5	577,7	516,4	258,1	254,7
معدن الحديد	163,0	180,0	195,6	210,2	116,5	148,2	117,0	108,2
معدن الرصاص	143,6	153,0	105,7	105,1	78,9	55,7	33,9	31,2
المانغنيز الكيماوي	59,1	43,7	40,3	42,5	65,8	51,3	51,1	44,5
معدن النحاس	64,8	59,6	54,7	42,1	68,0	56,7	55,7	46,0
الفلوبرين	65,9	74,4	83,0	78,5	78,1	64,8	76,4	90,2
معدن الزنك	20,2	28,2	31,8	19,9	22,1	26,2	27,3	20,2
معدن الانتيون	2,1	1,7	1,4	1,1	2,2	1,7	1,5	2,5

(1) لا يتعلق هذا المقياس إلا بالفوسفاط الخام ومعادن البيريتين والحديد والرصاص والزنك والبارتين والفلوبرين والمانغنيز الكيماوي والكوبالت والنحاس. أما المنتوجات المعدنية ذات الاستعمال الحراري كالفحم الحجري والنفط، فمدرجة ضمن مقياس الطاقة.

* أرقام مصححة.

** أرقام مؤقتة.

المصدر : وزارة الطاقة والمعادن

م. 22 - بيان تطور قيم المنتوجات المعدنية الرئيسية
(ثمن المعدن في مكان استخراجه) (1)

بالاف الدراهم	1983	1984	1985	*1986	**1987	بالنسبة المائوية لمجموع 1987
الفوسفاط	3 002 784	3 685 255	3 781 770	3 792 579	4 393 612	85,6
معدن الرصاص	258 826	309 058	347 772	252 761	260 389	5,1
معدن النحاس	180 610	172 015	154 449	138 424	131 402	2,6
المياه المعدنية	73 977	79 039	93 062	101 536	113 101	2,2
الفلوبرين	58 310	48 436	66 927	62 665	54 388	1,1
المانغنيز الكيماوي	51 760	52 328	48 724	45 791	42 638	0,8
البارتين	39 924	83 786	67 180	20 396	28 680	0,6
معدن الحديد	15 665	12 895	16 195	16 626	17 835	0,3
معدن الزنك	24 164	39 129	44 745	31 217	22 529	0,4
معادن أخرى (2)	37 658	44 526	63 738	72 497	67 341	1,3
المجموع	**3 743 678**	**4 526 467**	**4 684 562**	**4 534 492**	**5 131 915**	**100**

(1) يساوي ثمن المعدن في مكان استخراجه غن الطن الواحد من المعدن بعد تمليه بميناء الشحن بعد طرح مصاريف النقل والشحن والاعراغ المترتبة عن نقله من مكان الاستخراج إلى ميناء الشحن.

(2) باستثناء معدن الرصاص المخالص، ومعدن الفضة الخالص، وباستثناء الفحم الحجري والنفط والغاز الطبيعي، إذ تدرج هذه المنتوجات ضمن إنتاج قطاع الطاقة.

* أرقام مصححة.

** أرقام مؤقتة.

المصدر : وزارة الطاقة والمعادن

م. 23 - بيان تطور مقياس إنتاج الطاقة

(الاساس 100 في 1978)	1984	1985	*1986	**1987	1987/1986 %
المقياس العام	**156**	**156**	**154**	**161**	**4,5+**
الكهرباء	151	161	172	181	5,2+
الفحم المستخرج	116	108	108	88	18,5–
النفط الصافي	162	158	147	156	6,1+

* أرقام مصححة.

** أرقام مؤقتة.

المصدر : وزارة التخطيط

م. 24 - بيان تطور إنتاج الطاقة

	الوحدات	1984	1985	*1986	**1987	1987/1986 %
إنتاج الفحم الحجري	الاف الاطنان	837,5	774,5	775,0	634,2	18,2 –
إنتاج النفط الخام	»	16,6	22,2	23,2	18,3	21,1 –
إنتاج الغاز الطبيعي	ملايين الامتار المكعبة	82,9	94,5	91,0	73,7	19,0 –
الانتاج الصافي للطاقة الكهربائية	ملايين الكيلواط الساعة	6 400,6	6 770,0	7 105,5	7 463,6	5,0+
- من أصل مائي	»	351,8	470,0	625,0	804,7	28,7+
- من أصل حراري	»	6 048,8	6 300,0	6 480,5	5 658,9	2,8 +

* أرقام مصححة.

** أرقام مؤقتة.

المصدر : وزارة الطاقة والمعادن
المكتب الوطني للكهرباء

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

م. 25 ـ بيان تطور ميزان الطاقة

بآلاف الأطنان المعادلة للنفط	1984		1985		1986 *		1987 **	
	المجموع	%	المجموع	%	المجموع	%	المجموع	%
الاستهلاك								
الفحم الحجري	507	10,3	662	12,8	900	16,9	1 043	19,1
المنتوجات النفطية (1)	4 267	86,5	4 296	83,3	4 192	78,7	4 137	75,9
الغاز الطبيعي	63	1,3	72	1,4	69	1,3	56	1,1
الكهرباء من اصل مائي	95	1,9	126	2,5	167	3,1	215	3,9
المجموع	**4 932**	**100**	**5 156**	**100**	**5 328**	**100**	**5 451**	**100**
الموجود منها محليا :								
الفحم الحجري	363	67,6	367	62,6	360	58,3	373	56,4
النفط والغاز الطبيعي	79	14,7	93	15,9	91	14,7	73	11
الكهرباء من اصل مائي	95	17,7	126	21,5	167	27	215	32,6
المجموع	**537**	**100**	**586**	**100**	**618**	**100**	**661**	**100**
العجز في الطاقة	**4 395**		**4 570**		**4 710**		**4 790**	
بالنسبة المائوية للاستهلاك الكلي	89,1		88,6		88,4		87,9	

* أرقام مصححة.

** أرقام مؤقتة.

(1) باستثناء المواد النفطية الغير المنتجة للطاقة (مواد الزفت والقريبت)

المصدر : وزارة الطاقة والمعادن

م. 26 ـ بيان تطور استهلاك الطاقة

	1984	1985	1986 *	1987 **	1987/1986 %
المنتوجات النفطية					
المنتوجات البيضاء					
(بآلاف الامتار المكعبة)					
الوقود العادي	151,3	145,1	142	140	1,4 -
الوقود الممتاز	314,5	309,7	319,0	344,0	7,8 +
بنزول المصابيح	74,0	67,9	62,0	62,0	-
بترول المحركات النفاثة	260,9	277,7	260,0	266,0	2,3 +
زيت الغاز	1 423,4	1 464,4	1 537,0	1 638,0	6,6 +
المنتوجات السوداء (بآلاف الاطنان)					
زيت الفويل (1)	2 089,7	2 067,5	1 866,0	1 694,0	9,2-
الغازات السائلة (بآلاف الاطنان)					
البوطان	332,5	355,1	391,0	420,0	7,4 +
البروبان	21,0	23,4	24,0	29,0	20,8+
الكهرباء (بملايين الكلواط الساعة)	5 706,6	6 041,6	6 342,3	6 715,9	5,9 +
الفحم (بآلاف الاطنان) (1)					
الفحم الحجري	648,7	654,7	644,0	666,0	3,4 +
الفحم المستورد	218,0	448,2	817,0	1 015	24,2+

* أرقام مصححة.

** أرقام مؤقتة.

(1) بما في ذلك حاجيات المحطات الكهربائية الحرارية.

المصدر : وزارة الطاقة والمعادن

المكتب الوطني للكهرباء

م. 27 ـ بيان تطور مقاييس الانتاج الصناعي

(الاساس 100 في سنة 1978)	الترجيح	1981	1982	1983	1984	1985	1986	1987	1987/1986 %
مجموع صناعات التحويل (باستثناء البناء والاشغال العمومية)	1 000	107	110	116	114	116	120	124	3,3 +
الصناعات الغذائية	233	115	117	125	127	125	124	137	10,5 +
المشروبات والتبغ	181	103	96	101	108	107	106	109	2,8 +
منتوجات النسيج	116	94	109	113	100	120	130	125	3,8 -
الجلد والاحذية الجلدية	23	117	145	136	141	137	140	110	21,4 -
الخشب والمنتوجات الخشبية	24	113	106	104	114	105	98	88	10,2 -
الورق والورق المقوى	26	117	110	114	101	107	107	112	4,7 +
منتوجات متأتية من تحويل معادن المقالع	81	116	119	119	106	107	105	106	1,0 +
منتوجات صناعة التعدين	7	117	107	118	114	100	85	89	4,7 +
منتوجات معدنية	84	90	83	88	79	73	59	61	3,4 +
معدات النقل	55	63	62	61	35	56	53	55	3,8 +
معدات كهربائية والكترونية	24	144	129	128	113	128	146	154	5,5 +
منتوجات كيماوية وشبه كيماوية	99	137	161	195	206	198	240	260	8,3 +
منتوجات من المطاط والبلاستيك	47	84	84	83	80	82	88	84	4,5 -

المصدر : وزارة التخطيط

م. 28 ـ بيان تطور دخول السياح

	1983	1984	1985	1986	1987	1987/1986 %
سياحة الاقامة	1 877 372	1 936 020	2 180 106	2 128 219	2 247 809	5,6
أ. السياح من جنسية أجنبية	1 283 300	1 335 041	1 536 563	1 470 637	1 566 254	6,5
أوروبا	1 023 639	1 006 187	1 149 329	1 223 584	1 355 805	10,8
الفرنسيون	370 380	365 725	401 392	393 834	444 663	12,9
الاسبان	191 477	172 506	198 102	286 128	367 153	28,3
البريطانيون	148 043	144 361	155 007	166 101	145 961	12,1 -
الالمان	126 064	134 139	162 799	156 474	172 418	10,2
دول أخرى	187 675	189 456	232 029	221 047	225 610	2,1
بلدان عربية	99 165	151 358	202 556	130 656	68 525	47,6 -
المغرب العربي	56 898	102 493	149 877	81 588	20 265	75,2 -
دول أمريكا	114 195	131 117	137 188	67 614	84 358	24,8
الولايات المتحدة	90 576	104 704	100 735	38 749	58 629	51,3
بلدان أخرى	46 301	46 379	47 490	48 783	57 566	18,0
ب. المغاربة المقيمون بالخارج	594 072	600 979	643 543	657 582	681 555	3,6
سياحة العبور	73 712	72 062	73 334	58 225	94 046	61,5
المجموع	1 951 084	2 008 082	2 253 440	2 186 444	2 341 855	7,1

المصدر : وزارة السياحة

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

م. 29 ـ بيان تطور مقياس تكاليف المعيشة (210 مواد)
(الاساس : 100 من مايو 1972 إلى أبريل 1973)

	1986		1987													التغييرات (٪)	
	المتوسط السنوي	دجنبر	يناير	فبراير	مارس	أبريل	مايو	يونيو	يوليوز	غشت	شتنبر	أكتوبر	نونبر	دجنبر	المتوسط السنوي	دجنبر 87 / دجنبر 86	* 1987 / * 1986
التغذية	391,4	390,0	390,9	393,1	397,0	396,3	392,8	392,4	390,4	393,3	396,9	399,2	397,8	391,5	394,3	+ 0,4	+ 0,7
الملبس	281,3	287,4	288,3	288,7	289,1	290,3	292,0	292,8	294,0	295,5	296,7	297,2	302,5	305,0	294,3	+ 6,1	+ 4,6
المسكن	297,1	304,1	304,7	305,3	306,3	307,0	308,1	309,0	309,3	310,2	311,7	312,8	314,0	314,4	309,4	+ 3,4	+ 4,1
الصيانة، الوقاية و العلاج	269,5	277,9	278,1	279,4	281,9	282,5	283,0	284,3	284,9	285,9	287,4	287,6	289,1	290,8	284,6	+ 4,6	+ 5,6
النقل والتسلية وغير ذلك	397,7	408,5	409,8	413,6	420,0	421,5	422,1	423,4	426,1	426,5	429,2	430,6	431,2	432,5	423,9	+ 5,9	+ 6,6
المقياس العام	**363,8**	**367,0**	**367,9**	**369,9**	**373,5**	**373,6**	**372,2**	**372,4**	**372,0**	**374,0**	**376,8**	**378,5**	**378,6**	**375,8**	**373,8**	**+ 2,4**	**+ 2,8**

* المتوسط السنوي.

التغييرات بالنسبة المائوية بالقياس للسنة السابقة *	1982	1983	1984	1985	1986	1987
التغذية	+ 13,0	+ 4,8	+ 13,0	+ 7,6	+ 9,3	+ 0,7
الملبس	+ 5,7	+ 5,2	+ 9,0	+ 6,9	+ 5,0	+ 4,6
المسكن	+ 6,4	+ 7,8	+ 10,2	+ 7,0	+ 7,4	+ 4,1
الصيانة، الوقاية، العلاج	+ 11,0	+ 10,2	+ 10,0	+ 7,9	+ 7,5	+ 5,6
النقل والتسلية وغير ذلك	+ 7,6	+ 8,9	+ 14,0	+ 8,7	+ 9,3	+ 6,6
المقياس العام	**+ 10,5**	**+ 6,2**	**+ 12,5**	**+ 7,7**	**+ 8,8**	**+ 2,8**

* المتوسط السنوي.

المصدر : وزارة التخطيط

م. 30 ـ بيان تطور مقياس أسعار الجملة (231 مواد)
(الاساس : 100 = 1977)

	1986		1987													التغييرات (٪)	
	المتوسط السنوي	دجنبر	يناير	فبراير	مارس	أبريل	مايو	يونيو	يوليوز	غشت	شتنبر	أكتوبر	نونبر	دجنبر	المتوسط السنوي	دجنبر 87 / دجنبر 86	* 1987 / * 1986
القطاع الفلاحي	241,8	232,2	230,0	230,6	230,4	232,4	232,9	235,6	231,3	239,4	242,3	243,6	242,9	245,7	236,4	+ 5,8	- 2,2
الحبوب والقطاني الجافة	219,0	218,9	222,8	220,7	219,1	220,5	223,4	222,8	223,6	221,2	224,1	223,9	226,0	226,0	222,8	+ 3,2	+ 1,7
الزراعات الصناعية والحبوب الزيتية	252,9	243,6	240,1	239,0	239,0	238,5	237,5	237,4	236,3	235,6	236,0	238,2	236,8	240,5	237,9	- 1,3	- 5,9
زراعات الخضر	255,3	249,0	243,8	242,9	252,6	258,1	261,6	262,0	261,4	261,4	261,5	267,1	269,3	270,3	259,3	+ 8,6	+ 1,6
منتوجات الغرس وزراعة الكروم	337,6	267,2	269,7	267,6	267,0	267,7	274,8	273,3	274,0	275,9	285,6	296,0	295,4	306,3	279,4	+ 14,6	- 17,2
منتوجات تربية المواشي	183,0	186,4	175,1	177,6	180,3	187,8	181,5	171,9	166,4	182,2	194,9	191,9	181,9	179,0	180,9	- 4,0	- 1,1
المنتوجات الغابوية	236,1	246,0	246,6	248,3	250,1	247,7	248,9	248,3	246,8	246,8	247,1	251,8	250,7	257,0	249,2	+ 4,5	+ 5,5
منتوجات الصيد البحري	285,7	280,1	285,2	294,7	275,9	270,7	271,8	331,3	298,3	351,6	331,4	325,1	339,5	350,2	310,5	+ 25,0	+ 8,7
القطاع الصناعي	244,0	248,7	249,5	249,8	250,6	250,9	250,5	251,5	252,6	253,2	252,8	252,8	252,8	252,6	251,6	+ 1,6	+ 3,1
الطاقة	318,3	322,8	322,8	322,8	322,8	322,8	323,4	329,0	329,3	329,6	329,9	329,9	329,9	329,9	326,8	+ 2,2	+ 2,7
الصناعات الغذائية	230,4	229,6	227,6	227,7	229,1	228,3	227,0	226,3	228,0	229,3	228,2	227,8	226,8	225,8	227,7	- 1,7	- 1,2
الإلبسة والنسيج	193,0	208,2	208,2	208,2	208,2	208,2	208,2	208,2	208,2	208,2	208,2	208,2	208,2	208,2	208,2	-	+ 7,9
صناعات التعدين	269,0	276,6	281,0	282,1	281,6	285,6	285,6	288,7	289,8	290,1	290,1	289,9	291,9	292,9	287,4	+ 5,9	+ 6,8
صناعات خفيفة أخرى	243,4	251,3	255,7	255,9	257,4	257,4	257,8	258,4	259,4	259,4	259,8	260,6	260,8	261,1	258,6	+ 3,9	+ 6,2
المجموع	**243,1**	**242,2**	**241,8**	**242,2**	**242,6**	**243,6**	**243,5**	**245,2**	**244,1**	**247,7**	**248,7**	**249,2**	**248,9**	**249,9**	**245,6**	**+ 3,2**	**+ 1,0**

* المتوسط السنوي.

المصدر : وزارة التخطيط

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

م. 31 ـ ميزان التجارة الخارجية

بآلاف الاطنان وبملايين الدراهم	1985		1986		1987 *	
	الوزن	القيمة	الوزن	القيمة	الوزن	القيمة
الواردات باعتبار القيمة والشحن والتأمين	12 350	38 675	11 920	34 608	13 641	35 271
الصادرات مسلمة بميناء الشحن	19 511	21 740	18 328	22 104	18 015	23 390
الرصيد	+ 7 161	- 16 935	+ 6 408	- 12 504	+ 4 374	- 11 881
التغطية (بالنسبة المائوية)	-	56,2	-	63,9	-	66,3

* أرقام مؤقتة.

المصدر : مكتب الصرف

م. 32 ـ الواردات باعتبار القيمة والشحن والتأمين

بآلاف الاطنان وبملايين الدراهم	1986			1987 *		
	الوزن	القيمة	%	الوزن	القيمة	%
المواد الغذائية والمشروبات والتبغ	**2 071**	**4 329**	**12,5**	**2 654**	**3 980**	**11,3**
الطاقة ومواد التزييت	**5 555**	**5 429**	**15,7**	**6 119**	**6 170**	**17,5**
زيت البترول الخام	4 507	4 587	13,3	4 836	5 332	15,1
المواد الخام	**2 525**	**5 605**	**16,2**	**3 031**	**5 454**	**15,5**
من أصل حيواني ونباتي	751	2 789	8,1	866	2 750	7,8
من أصل معدني	1 774	2 816	8,1	2 165	2 704	7,7
أنصاف المنتوجات	**1 565**	**7 527**	**21,7**	**1 628**	**8 194**	**23,2**
المنتوجات المنتهية الصنع	**204**	**11 718**	**33,9**	**209**	**11 473**	**32,5**
مواد التجهيز	137	8 248	23,8	121	7 363	20,9
الفلاحي	(15)	(628)	(1,8)	(12)	(494)	(1,4)
الصناعي	(122)	(7 620)	(22)	(109)	(6 869)	(19,5)
مواد الاستهلاك	67	3 470	10,1	88	4 110	11,6
المجموع	**11 920**	**34 608**	**100**	**13 641**	**35 271**	**100**

* أرقام مؤقتة.

المصدر : مكتب الصرف

م. 33 ـ الواردات حسب أهم المنتوجات

بملايين الدراهم	1983	1984	1985	1986	1987 *
المواد الغذائية والمشروبات والتبغ	**3 796,3**	**5 817**	**5 106,8**	**4 329,4**	**3 980**
القمح	1 834,2	3 324	2 579	1 485,7	1 446,4
السكر	412,8	481,8	398,2	411,9	376,5
المنتوجات اللبنية	357,1	296,1	292,5	341,9	292,7
الشاي	268,9	479,5	551,7	467,8	476,9
القهوة	109	172,5	203,8	297,2	244,3
التبغ	257,8	311,5	323,6	442,4	392,5
مواد أخرى	556,5	751,6	757,2	882,5	750,7
الطاقة ومواد التزييت	**7 028,7**	**8 991,8**	**10 809,7**	**5 429,4**	**6 169,6**
زيت البترول الخام	6 330,4	8 393,7	9 931,3	4 587,4	5 331,5
مواد أخرى	698,3	598,1	878,4	842,0	838,1
المواد الخام	**3 206,3**	**4 541,1**	**6 046,6**	**5 604,5**	**5 453,8**
الزيوت والحبوب الزيتية	643,7	1 131,6	1 532,4	1 063	665,2
الاخشاب الخام	434,6	652,3	718,4	724,5	916,2
خيوط النسج الاصطناعية والمركبة	316,9	425,9	488,9	518	529,7
الكبريت	1 043,1	1 445,4	2 268,2	2 259,1	2 085,4
مواد أخرى	768	885,9	1 038,7	1 039,9	1 257,3
انصاف المنتوجات	**4 933,6**	**6 494,4**	**7 422,5**	**7 527**	**8 194**
القضبان والمياكل من الحديد والصلب	681,9	724	390,7	310,9	331,5
الصفائح والاوراق من الحديد والصلب	458,9	581,7	760,8	682,9	751,1
المواد الكيماوية، الاصمدة، الاصباغ ومواد التطهير	1 335,9	1 610,4	1 979	2 140,3	2 161,1
المواد البلاستيكية والمصطنعة	399,8	474,8	634,8	683	794,8
خيوط الغزل المركبة والاصطناعية	272	358,4	443,2	466,8	437,8

بملايين الدراهم	1983	1984	1985	1986	1987 *
الورق والورق المقوى	280,6	367,1	428,1	461,1	551,2
لوازم الانابيب	113,9	392,6	82,8	83,3	90,7
مواد أخرى	1 390,6	1 985,4	2 703,1	2 698,7	3 075,8
مواد التجهيز	**4 853,8**	6 459,5	**6 532,5**	**8 248,1**	**7 363,3**
الفلاحي	294,5	214,5	382,1	628,2	494,6
الصناعي	4 559,3	6 245	6 150,4	7 619,9	6 868,7
مواد الاستهلاك	**1 772,5**	**2 091,7**	**2 757,8**	**3 469,5**	**4 110,8**
السيارات السياحية (قطع الغيار والاستيراد المباشر)	309,3	281,8	373,7	533,1	534,8
الاجهزة وقطع الغيار للسيارات السياحية	107,4	119,3	152,3	189	219,6
آلات الالتقاط للاذاعة والتلفزة	154,4	189,2	192,7	283,8	308,2
الادوية	191,4	223,6	279,6	360,6	365,6
مواد أخرى	1 010	1 277,8	1 759,5	2 103	2 681,8
المجموع	**25 591,2**	**34 395,5**	**38 675,1**	**34 607,9**	**35 270,7**

* أرقام مؤقتة.

المصدر : مكتب الصرف

م. 34 ـ الصادرات مسلمة بميناء الشحن

بآلاف الاطنان وبملايين الدراهم	1986			1987 *		
	الوزن	القيمة	%	الوزن	القيمة	%
المواد الغذائية والمشروبات والتبغ	**1 153**	**6 526**	**29,5**	**1 041**	**6 346**	**27,1**
مواد الطاقة والتزييت	**373**	**564**	**2,6**	**402**	**642**	**2,7**
المواد الخام	**14 842**	**5 113**	**23,1**	**14 251**	**4 606**	**19,7**
من أصل حيواني ونباتي	130	689	3,1	133	823	3,5
من أصل معدني	14 712	4 424	20	14 118	3 783	16,2
أنصاف المنتوجات	**1 873**	**4 969**	**22,5**	**2 239**	**5 602**	**24**
المنتوجات المنتهية الصنع	**87**	**4 932**	**22,3**	**82**	**6 194**	**26,5**
مواد التجهيز	40	416	1,9	8	297	1,3
مواد الاستهلاك	47	4 516	20,4	74	5 897	25,2
المجموع	**18 328**	**22 104**	**100**	**18 015**	**23 390**	**100**

* أرقام مؤقتة.

المصدر : مكتب الصرف

م. 35 ـ الصادرات حسب أهم المنتوجات

بملايين الدراهم	1983	1984	1985	1986	1987 *
المواد الغذائية والمشروبات والتبغ	**3 724**	**4 283,1**	**5 594,8**	**6 525,9**	**6 345,7**
الخوامض	1 102,2	1 057,4	1 492,7	1 725,4	1 454,1
البواكير	451,8	524,5	605,1	795,7	867,1
مصبرات السمك	498,4	554,6	722,3	874,4	784,6
السمك الطري	194,2	327,6	513,6	869	904,4
الزخويات	681,3	881,1	982,5	1 047,7	1 288,3
مصبرات الخضر والفواكه	396,7	435,2	561,3	606,2	616,9
عصير الفواكه والخضر	57,1	161,2	251,3	143,5	84
مواد أخرى	342,3	341,5	366	464	346,3
مواد الطاقة والتزييت	**584,2**	**755,8**	**845,1**	**563,8**	**641,7**
المواد الخام من أصل حيواني ونباتي	**373,5**	**459,9**	**573,7**	**688,5**	**823,5**
عجينة الورق	124	200,7	145,7	247,2	333,5
النباتات وأجزاء النباتات	37,2	53,1	84,8	100,4	108,7
الاغرة	13,9	44,9	54,6	54,7	61,8
مواد أخرى	198,4	161,2	288,6	285,2	319,5
المواد الخام من أصل معدني	**4 012,2**	**5 515,2**	**5 687,4**	**4 424,1**	**3 783,1**

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

بملايين الدراهم	1983	1984	1985	1986	1987 *
الفوسفاط	3 331,3	4 619,3	4 816	3 747,9	3 080,3
الرصاص	154,5	198,3	159,5	96,1	122,6
النحاس	183	191	210	189	206,5
سلفات الباريوم	119,2	180,2	157,4	79,1	65,8
مواد أخرى	224,2	325,9	344,5	312	307,9
أنصاف المنتوجات	**3 776,8**	**5 131**	**5 286,2**	**4 969,3**	**5 601,7**
الحامض الفوسفوري	2 127,6	3 515,9	3 132,3	3 028	3 583,9
الاسمدة الطبيعية والكيماوية	920,4	760,1	1 202,1	914,4	890
الرصاص الخالص	161,4	166,4	221,4	207,9	251,9
خيوط القطن	105,5	181,4	176,7	233,8	252,8
مواد أخرى	461,9	507,2	553,7	585,2	623,1
المنتوجات المنتهية الصنع	**2 253,5**	**2 964,5**	**3 852,9**	**4 931,9**	**6 194,3**
الملابس الجاهزة	683	1 031,6	1 302,4	1 701,3	2 346,5
الزرابي	373,6	394,6	394,5	473,3	542,1
الملابس الداخلية	239,3	323,3	469,1	756,7	1 088,7
الاحذية	194,2	229,3	324,8	348,5	367,1
مواد أخرى	763,4	985,7	1 362,1	1 652,1	1 849,9
المجموع	**14 724,2**	**19 109,5**	**21 740,1**	**22 103,5**	**23 390**

* أرقام مؤقتة.

المصدر : مكتب الصرف

م. 36 – توزيع المبادلات حسب المناطق الجغرافية والنقدية

بملايين الدراهم	الواردات باعتبار القيمة والشحن والتأمين		الصادرات مسلمة بميناء الشحن		الارصدة	
	1986	*1987	1986	*1987	1986	*1987
الرابطة الاقتصادية الاوروبية	**18 348**	**18 553**	**12 867**	**14 345**	**5 481–**	**4 208–**
فرنسا	8 060	7 701	6 026	6 902	2 034–	799–
اسبانيا	2 937	3 093	1 467	1 587	1 470–	1 506–
ألمانيا الاتحادية	2 282	2 358	1 475	1 459	807–	899–
إيطاليا	1 734	1 932	1 191	1 280	543–	652–
ابريطانيا العظمى	1 066	1 067	657	628	409–	439–
هولندا	916	829	703	826	213–	3–
الاتحاد الاقتصادي لبلجيكا واللكسمبورج	941	1 060	806	934	135–	126–
البرتغال	235	227	229	267	6–	40+
دول أخرى ضمن الرابطة الاقتصادية الاوروبية	177	286	313	462	136+	176+
أهم العملاء الاخرين	**9 801**	**9 732**	**3 557**	**3 416**	**6 244–**	**6 316–**
الدول العربية	3 871	4 899	1 166	1 458	2 705–	3 441–
الولايات المتحدة الامريكية	3 923	3 218	283	377	3 640–	2 841–
الاتحاد السوفياتي	959	1 024	607	379	352–	645–
اليابان	594	430	1 124	1 009	530+	579+
بولندا	454	161	377	193	77–	32+
دول أخرى	**6 459**	**6 986**	**5 680**	**5 629**	**779–**	**1 357–**
المجموع	**34 608**	**35 271**	**22 104**	**23 390**	**12 504–**	**11 881–**
منها : منطقة الفرنك	8 535	8 063	6 440	7 312	2 095–	751–
منطقة التحويل	26 027	27 125	15 626	16 025	10 401–	11 100–
منطقة أوفاق الاداء الثنائية	46	83	38	53	8–	30–

* أرقام مؤقتة.

المصدر : مكتب الصرف

م. 37 – ميزان الاداءات مع الخارج

بملايين الدراهم	1986			* 1987		
	المداخيل	النفقات	الارصدة	المداخيل	النفقات	الارصدة
أ. السلع والخدمات	**33 056,3**	**49 121,9**	**16 065,6–**	**35 525,6**	**48 823,8**	**13 298,2–**
1. البضائع المسلمة بميناء الشحن	21 946,0	31 654,9	9 708,9–	23 250,7	32 184,0	8 933,3–
2. مصاريف النقل والتأمين على الارساليات الدولية	1 599,2	3 134,3	1 535,1–	1 582,9	3 194,9	1 612,0–
3. أنواع نقل أخرى	595,4	291,1	304,3+	559,7	364,7	195,0+
4. الاسفار	6 730,0	910,0	5 820,0+	7 800,0	1 100,0	6 700,0+
5. المداخيل الناتجة عن الاستثمارات	136,4	6 405,1	6 268,7–	130,1	6 505,4	6 375,3–
6. معاملات حكومية	713,9	6 048,9	5 335,0–	712,6	4 594,5	3 881,9–
7. خدمات أخرى	1 335,4	677,6	657,8+	1 489,6	880,3	609,3+
ب. أداءات التحويل	**480,7**	**14 584,0**	**14 103,3+**	**542,1**	**15 244,4**	**14 702,3+**
8. الخصوصية	194,7	13 742,9	13 548,2+	227,3	14 361,9	14 134,6+
9. العمومية	286,0	841,1	555,1+	314,8	882,5	567,7+
الحساب الجاري (أ+ب)	**49 602,6**	**47 640,3**	**1 962,3–**	**49 365,9**	**50 770,0**	**1 404,1+**
ج. الرساميل الغير النقدية	**6 386,5**	**11 687,8**	**5 301,3+**	**7 231,6**	**8 234,5**	**1 002,9+**
الخصوصية	**838,0**	**2 346,9**	**1 508,9+**	**1 585,1**	**941,2**	**643,9–**
10. الاعتمادات التجارية	–	1 217,3	1 217,3+	988,6	–	988,6–
11. القروض والاستثمارات	838,0	944,3	106,3+	467,2	941,2	474,0+
12. عناصر أخرى	–	185,3	185,3+	129,3	–	129,3–
العمومية	**5 548,5**	**9 340,9**	**3 792,4+**	**5 646,5**	**7 293,3**	**1 646,8+**
13. الاعتمادات التجارية	2 769,1	3 707,6	938,5+	2 244,5	2 448,6	204,3+
14. قروض بالعملات الاجنبية	2 676,4	5 599,5	2 923,1+	3 269,8	4 810,1	1 540,3+
15. قروض بالدراهم	62,1	–	62,1–	41,2	–	41,2–
16. عناصر أخرى	33,5	33,8	0,3+	36,9	34,6	2,3–
17. التزامات خارجية	7,4	–	7,4–	54,3	–	54,3–
د. العمليات مع صندوق النقد الدولي	**2 916,6**	**319,4**	**2 597,2–**	**2 639,2**	**1 734,2**	**905,0–**
المجموع	**58 905,7**	**59 647,5**	**741,8+**	**59 236,7**	**60 738,7**	**1 502,0+**

* أرقام مؤقتة.

المصدر : مكتب الصرف

م. 38 – تقديرات نفقات الميزانية العامة

بملايين الدراهم	قانون المالية لسنة 1986	قانون المالية لسنة 1987
نفقات التسيير	**22 099**	**23 677**
السلطات العمومية	196	207
موظفو الوزارات	14 227	15 351
معدات الوزارات	5 023	5 581
التحملات المشتركة	2 453	2 338
النفقات الطارئة والمخصصات الاحتياطية	200	200
نفقات الدين العمومي	**19 381**	**16 096**
نفقات الاستثمار	**20 503**	**19 924**
الميزانية العامة	**61 983**	**59 697**

المصدر : وزارة المالية – قسم الميزانية

م. 39 – تقديرات مداخيل الميزانية العامة

بملايين الدراهم	قانون المالية لسنة 1986	قانون المالية لسنة 1987
الضرائب المباشرة	7 350	7 715
حقوق الجمرك	5 350	5 073
الضرائب الغير المباشرة	9 872	13 004
حقوق التسجيل والتنبر	2 431	2 843
الاملاك المخزنية	69	90
الاحتكارات والاستغلالات	1 266	1 360
موارد مختلفة	689	769
مداخيل ناجمة عن تخفيض النفقات	1 951	2 796
مداخيل استثنائية	–	–
مداخيل الاقتراض	21 240	17 400
أموال المساعدة	–	–
مداخيل التسوية	50	50
المجموع	**50 628**	**51 100**

المصدر : وزارة المالية – قسم الميزانية

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

م. 40 ـ بيان تطور موارد وتحملات الخزينة

بلايين الدراهم	الوضعية عند نهاية 1986 *	الوضعية عند نهاية 1987 **
1. الموارد العادية	29 150	32 709
الضرائب المباشرة	6 549	7 618
رسوم جمركية	4 630	4 644
الضرائب الغير المباشرة	10 485	11 362
رسوم التسجيل والدمغة	2 400	2 666
الاحتكارات والاستغلالات	319	475
الاملاك المخزنية	76	92
مداخيل أخرى	920	987
مدفوعات المكتب الشريف للفوسفاط	–	459
مواد بترولية	3 771	4 406
2. التحملات	41 068	39 310
النفقات العادية	29 722	29 716
فوائد الدين العمومي	7 715	7 191
التسيير	20 474	21 893
دعم اسعار الاستهلاك	1 533	632
الرصيد العادي	572–	+ 2 993
نفقات الاستثمار	11 346	9 594
عجز الميزانية	11 918–	6 601–
3. تغيرات الديون المتأخرة	4 555+	1 051–
عجز التمويل (1+2.3)	7 363–	7 652–
التمويل الصافي	7 363	7 652
التمويل الخارجي	225–	369
. الهبات	(140)	–
. اقتراضات خارجية	(365–)	(369)
تسليفات صندوق النقد الدولي	2 617–	905–
التمويل الداخلي	10 205	8 188
. التسليفات الداخلية	3 764	5 617
. التمويل النقدي	6 441	2 571
منه : ـ (بنك المغرب)	(417–)	(1 104–)
ـ (البنوك)	(6 604)	(3 091)
ـ (الودائع لدى الخزينة والشيكات البريدية)	(254)	(584)

* ارقام مصححة.

** وضعية مؤقتة.

المصدر : وزارة المالية ـ قسم الخزينة

م. 41 ـ بيان تطور المجموعة النقدية ومكوناتها

بلايين الدراهم	نهاية دجنبر 1986			نهاية دجنبر 1987		
	المبالغ	التغيرات السنوية		المبالغ	التغيرات السنوية	
	بلايين الدراهم	بلايين الدراهم	%	بلايين الدراهم	بلايين الدراهم	%
النقود الائتمانية	18 694	2 500	15,4	20 004	1 310	7,0
النقود الكتابية	34 529	5 592	19,3	39 208	4 679	13,6
الودائع						
ـ لدى بنك المغرب	479	30	6,7	534	55	11,5
ـ لدى البنوك	31 526	5 308	20,2	35 566	4 040	12,8
ـ لدى مركز الشيكات البريدية ولدى الخزينة	2 524	254	11,2	3 108	584	23,1

م. 42 ـ بيان تطور مقابلات المجموعة النقدية

بلايين الدراهم	نهاية دجنبر 1986			نهاية دجنبر 1987		
	المبالغ	التغيرات السنوية		المبالغ	التغيرات السنوية	
	بلايين الدراهم	بلايين الدراهم	%	بلايين الدراهم	بلايين الدراهم	%
الموجودات الخارجية الصافية	4 343	742	20,6	5 864	1 521	35,0
بنك المغرب	1 705	732	75,2	2 985	1 280	75,1
بنوك الودائع	2 638	10	0,4	2 879	241	9,1
الديون على الخزينة	35 392	6 441	22,2	37 963	2 571	7,3
الديون الخاصة ببنك المغرب	9 287	417–	4,3–	8 183	1 104–	11,9–
البنوك (محفظة السندات العمومية)	23 451	6 596	39,1	26 605	3 154	13,4
الودائع لدى المحاسبين العموميين	2 654	262	10,9	3 175	521	19,6
منها (البنوك)	(130)	(8)	(6,6)	(67)	(63–)	(48,5–)
القروض المقدمة للاقتصاد	29 760	2 367	8,6	32 518	2 758	9,3
بنك المغرب	7 486	1 713	29,7	8 524	1 038	13,9
بنوك الودائع	22 274	654	3,0	23 994	1 720	7,7
مجموع المقابلات	69 495	9 550	15,9	76 345	6 850	9,9
العناصر الاخرى (تسوية الحساب)	647–			799–		

بالنسبة المائوية لمجموع المقابلات	1985	1986	1987
الموجودات الخارجية الصافية	6,0	6,3	7,7
الديون على الخزينة	48,3	50,9	49,7
القروض المقدمة للاقتصاد	45,7	42,8	42,6

المصدر : بنك المغرب

بالنسبة المائوية لمجموع العملة	1985	1986	1987
النقود الائتمانية	27,3	27,2	26,5
النقود الكتابية	48,7	50,1	51,9
المتيسرات شبه النقدية	24,0	22,7	21,6

المصدر : بنك المغرب

بلايين الدراهم	نهاية دجنبر 1986			نهاية دجنبر 1987		
	المبالغ	التغيرات السنوية		المبالغ	التغيرات السنوية	
	بلايين الدراهم	بلايين الدراهم	%	بلايين الدراهم	بلايين الدراهم	%
أ) المتيسرات النقدية	53 223	8 092	17,9	59 212	5 989	11,3
ب) المتيسرات شبه النقدية	15 625	1 340	9,4	16 334	709	4,5
المجموعة النقدية (أ+ب)	68 848	9 432	15,9	75 546	6 698	9,7

م. 43 ـ بيان تطور المتيسرات النقدية وشبه النقدية لدى المؤسسات والخواص

بلايين الدراهم	1986	1987											
	دجنبر	يناير	فبراير	مارس	أبريل	ماي	يونيو	يوليوز	غشت	شتنبر	أكتوبر	نونبر	دجنبر
النقود الائتمانية	18694	18604	18457	18269	18419	18656	18922	20098	20344	19880	19618	19454	20004
النقود الكتابية	34529	35737	36894	36669	37687	38541	38153	38746	39061	38783	38308	38756	39208
مجموع المتيسرات النقدية	53223	54341	55351	54938	56106	57197	57075	58844	59405	58663	57926	58210	59212
المتيسرات شبه النقدية	15625	15697	15622	15562	15581	15632	15178	14984	14912	15744	16061	16221	16334
مجموع المتيسرات النقدية والشبيهة بالنقدية	68848	70038	70973	70500	71687	72829	72253	73828	74317	74407	73987	74431	75546

المصدر : بنك المغرب

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

م. 44 – بيان تطور تداول النقود الائتمانية

بملايين الدراهم	1986	1987											
	دجنبر	يناير	فبراير	مارس	أبريل	مايو	يونيو	يوليوز	غشت	شتنبر	أكتوبر	نونبر	دجنبر
الاوراق المتداولة	19350	19299	19229	18949	19059	19357	19463	20759	21197	20485	20250	20073	20592
النقد المعدني المتداول	313	314	313	313	314	318	320	323	328	332	333	332	334
	19663	**19613**	**19542**	**19262**	**19373**	**19675**	**19783**	**21082**	**21525**	**20817**	**20583**	**20405**	**20926**
يسقط منها :													
محصل الصندوق لدى البنوك ولدى المحاسبين العموميين	969–	1009–	1085–	993–	954–	1019–	861–	984–	1181–	937–	965–	951–	922–
المجموع	**18694**	**18604**	**18457**	**18269**	**18419**	**18656**	**18922**	**20098**	**20344**	**19880**	**19618**	**19454**	**20004**

المصدر : بنك المغرب

م. 45 – بيان تطور النقود الكتابية والمتيسرات شبه النقدية

بملايين الدراهم	1986	1987											
	دجنبر	يناير	فبراير	مارس	أبريل	مايو	يونيو	يوليوز	غشت	شتنبر	أكتوبر	نونبر	دجنبر
النقود الكتابية													
الودائع تحت الطلب لدى معهد الاصدار	479	786	660	765	778	856	786	756	608	687	610	773	534
الودائع تحت الطلب لدى بنوك الودائع	31526	32032	33002	32835	33528	34339	34393	34723	35140	34591	34097	34581	35566
مجموع الودائع تحت الطلب لدى الجهاز البنكي	**32005**	**32818**	**33662**	**33600**	**34306**	**35195**	**35179**	**35479**	**35748**	**35278**	**34707**	**35354**	**36100**
الودائع لدى الشيكات البريدية	1001	1008	1033	999	1062	1077	1080	1122	1212	1079	1112	1100	1129
الودائع لدى الخزينة	1523	1911	2199	2070	2319	2269	1894	2145	2101	2426	2489	2302	1979
المجموع	**2524**	**2919**	**3232**	**3069**	**3381**	**3346**	**2974**	**3267**	**3313**	**3505**	**3601**	**3402**	**3108**
المتيسرات شبه النقدية													
الودائع لاجل	15625	15697	15622	15562	15581	15632	15178	14984	14912	15744	16061	16221	16334
الودائع من أجل الاستيراد	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–
المجموع	**15625**	**15697**	**15622**	**15562**	**15581**	**15632**	**15178**	**14984**	**14912**	**15744**	**16061**	**16221**	**16334**
المجموع العام	**50154**	**51434**	**52516**	**52231**	**53268**	**54173**	**53331**	**53730**	**53973**	**54527**	**54369**	**54977**	**55542**

المصدر : بنك المغرب

م. 46 – بيان تطور الودائع تحت الطلب لدى بنوك الودائع

بملايين الدراهم	1986	1987											
	دجنبر	يناير	فبراير	مارس	أبريل	مايو	يونيو	يوليوز	غشت	شتنبر	أكتوبر	نونبر	دجنبر
حسابات الشيكات	16635	17079	17457	17670	18053	18500	19061	19171	18596	18160	18170	18327	18729
الحسابات الجارية العادية	9343	9124	9376	8921	9150	9127	8757	8654	9616	9554	9173	9064	9661
الحسابات على دفاتر	3194	3460	3635	3768	3925	4123	4116	4226	4333	4442	4536	4610	4722
ودائع أخرى	2354	2369	2534	2476	2400	2589	2459	2672	2595	2435	2218	2580	2454
المجموع	**31526**	**32032**	**33002**	**32835**	**33528**	**34339**	**34393**	**34723**	**35140**	**34591**	**34097**	**34581**	**35566**

المصدر : بنك المغرب

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

م. 47 – بيان تطور مقابلات المتيسرات النقدية وشبه النقدية

بملايين الدراهم	1986	1987											
	دجنبر	يناير	فبراير	مارس	أبريل	مايو	يونيو	يوليوز	غشت	شتنبر	أكتوبر	نونبر	دجنبر
الموجودات													
الخارجية الصافية (1)													
معهد الاصدار	1705	1419	1298	1401	1633	1116	1588	1656	2051	1875	1471	1417	2985
بنوك الودائع	2638	2593	2772	2806	2676	2472	2778	2840	3058	2907	2793	2681	2879
المجموع	**4343**	**4012**	**4070**	**4207**	**4309**	**3588**	**4366**	**4496**	**5109**	**4782**	**4264**	**4098**	**5864**
الديون على الخزينة													
الديون الصافية لمعهد الاصدار	9287	9238	9414	8950	9177	9230	8519	9428	9381	9265	6535	6448	8183
محفظة السندات العمومية للجهاز البنكي	23451	25306	25832	24972	25952	27227	26153	26510	26523	26842	29251	29347	26605
ودائع البنوك لدى الخزينة	130	46	52	83	149	126	111	70	74	71	95	74	67
ديون المؤسسات والخواص	2524	2919	3232	3069	3381	3346	2974	3267	3313	3505	3601	3402	3108
المجموع	**35392**	**37509**	**38530**	**37074**	**38659**	**39929**	**37757**	**39275**	**39291**	**39683**	**39482**	**39271**	**37963**
القروض المقدمة للاقتصاد (2)													
معهد الاصدار	7486	6997	6904	7444	6895	7171	7017	8091	7622	8187	8006	8062	8524
بنوك الودائع	22274	22820	22747	22741	23082	23046	23234	23747	23517	23361	23655	23912	23994
المجموع	**29760**	**29817**	**29651**	**30185**	**29977**	**30217**	**30251**	**31838**	**31139**	**31548**	**31661**	**31974**	**32518**
المجموع	**69495**	**71338**	**72251**	**71466**	**72945**	**73734**	**72374**	**75609**	**75539**	**76013**	**75407**	**75343**	**76345**
ميزان العناصر الاخرى	647–	1300–	1278–	966–	1258–	905–	121–	1781–	1222–	1606–	1420–	912–	799–
مجموع مقابلات المتيسرات النقدية وشبه النقدية	**68848**	**70038**	**70973**	**70500**	**71687**	**72829**	**72253**	**73828**	**74317**	**74407**	**73987**	**74431**	**75546**

(1) بما في ذلك الديون المترتبة على الخارج.
(2) باستثناء الديون المترتبة على الخارج.

المصدر : بنك المغرب

م. 48 – بيان تطور الموجودات الخارجية (1)

بملايين الدراهم	1986	1987											
	دجنبر	يناير	فبراير	مارس	أبريل	مايو	يونيو	يوليوز	غشت	شتنبر	أكتوبر	نونبر	دجنبر
الاحتياطيات الدولية													
الموجودات الذهبية لدى معهد الاصدار	125	125	125	125	125	125	125	125	125	125	125	125	125
الموجودات من العملات القابلة للتحويل لدى معهد الاصدار	1455	1303	1185	1428	1556	1294	1313	1617	2122	1948	1530	1363	2948
الموجودات من حقوق السحب الخاصة	168	14	1	–	145	8	190	33	6	1	68	1	32
رصيد حصة الاحتياطي لدى صندوق النقد الدولي	390	390	390	390	390	390	390	390	390	390	390	390	390
الاكتتاب في صندوق النقد العربي	220	221	221	223	225	223	223	222	223	222	223	224	228
المجموع	**2358**	**2053**	**1922**	**2166**	**2441**	**2040**	**2241**	**2387**	**2866**	**2686**	**2336**	**2103**	**3723**

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

بملايين الدراهم	1986	1987											
	دجنبر	يناير	فبراير	مارس	أبريل	مايو	يونيو	يوليوز	غشت	شتنبر	أكتوبر	نونبر	دجنبر
الموجودات الخارجية الاخرى													
العملات الغير القابلة للتحويل لدى معهد الاصدار	18	18	18	18	18	18	18	18	18	18	18	18	18
الموجودات الخارجية الاجمالية لدى بنوك الودائع	3378	3392	3243	3298	3307	3184	3255	3358	3583	3486	3491	3263	3428
المجموع	**3396**	**3410**	**3261**	**3316**	**3325**	**3202**	**3273**	**3376**	**3601**	**3504**	**3509**	**3281**	**3446**
مجموع الموجودات الاجمالية	**5754**	**5463**	**5183**	**5482**	**5766**	**5242**	**5514**	**5763**	**6467**	**6190**	**5845**	**5384**	**7169**
الالتزامات الخارجية													
الالتجاء لسلف صندوق النقد الدولي	216	216	216	215	201	201	201	202	223	223	205	205	204
إلتزامات أخرى لمعهد الاصدار	455	436	426	568	625	741	470	547	610	606	678	499	552
منها (بالعملات الغير القابلة للتحويل)	(-)	(-)	(-)	(-)	(-)	(-)	(-)	(-)	(-)	(-)	(-)	(-)	(-)
إلتزامات بنوك الودائع	740	799	471	492	631	712	477	518	525	579	698	582	549
المجموع	**1411**	**1451**	**1113**	**1275**	**1457**	**1654**	**1148**	**1267**	**1358**	**1408**	**1581**	**1286**	**1305**
مجموع الموجودات الخارجية الصافية	**4343**	**4012**	**4070**	**4207**	**4309**	**3588**	**4366**	**4496**	**5109**	**4782**	**4264**	**4098**	**5864**

(1) بما في ذلك الديون المترتبة على الخارج.

المصدر : بنك المغرب

م. 49 ـ بيان تطور الديون على الخزينة

بملايين الدراهم	1986	1987											
	دجنبر	يناير	فبراير	مارس	ابريل	مايو	يونيو	يوليوز	غشت	شتنبر	أكتوبر	نونبر	دجنبر
الديون الخاصة بمعهد الاصدار													
تسبيقات للدولة	8444	8444	8444	8444	8444	8444	7420	8444	8407	8407	5500	5500	8407
أذينات الخزينة (التبادل النقدي والنقود المعدنية)	139	139	139	139	139	139	139	139	139	139	139	139	139
السفاتج الجركية وسندات الالتزام المكفولة	1104	1113	1224	879	1075	971	1345	1295	1051	1089	1264	1206	26
تسبيقات على أذينات الصندوق الوطني للقرض الفلاحي	135	78	89	«	-	135	74	-	59	-	-	-	-
حسابات الشيكات البريدية الخاصة ببنك المغرب	26	27	65	28	59	28	29	38	143	48	31	27	35
تسبيقات على أوراق صندوق التجهيز القروي	-	-	-	«	-	«	-	-	-	-	-	-	-
تسبيقات على سندات إلتزام مختلفة	582	-	-	«	-	«	-	-	-	-	-	-	-
المجموع الاجمالي	**9848**	**9801**	**9961**	**9490**	**9717**	**9717**	**9007**	**9916**	**9799**	**9683**	**6934**	**6872**	**8607**
يسقط منها : الحساب الجاري للخزينة ومحصل الصندوق لدى المحاسبين العموميين	-561	-563	-547	-540	-540	-487	-488	-488	-418	-418	-399	-424	-424
المجموع الصافي	**9287**	**9238**	**9414**	**8950**	**9177**	**9230**	**8519**	**9428**	**9381**	**9265**	**6535**	**6448**	**8183**
أوراق عمومية													
معهد الاصدار	3325	4218	3643	3378	3470	4664	4099	5029	5313	4640	7150	7093	3554
بنوك الودائع	20126	21088	22189	21594	22482	22563	22054	21481	21210	22202	22101	22254	23051
المجموع	**23451**	**25306**	**25832**	**24972**	**25952**	**27227**	**26153**	**26510**	**26523**	**26842**	**29251**	**29347**	**26605**

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

بملايين الدراهم	1986	1987											
	دجنبر	يناير	فبراير	مارس	ابريل	مايو	يونيو	يوليوز	غشت	شتنبر	أكتوبر	نونبر	دجنبر
ودائع البنوك لدى الخزينة	130	46	52	83	149	126	111	70	74	71	95	74	67
ديون المؤسسات والخواص مقابل قيمة الودائع بالخزينة وبالشيكات البريدية	2524	2919	3232	3069	3381	3346	2974	3267	3313	3505	3601	3402	3108
مجموع الديون الصافية على الخزينة	35392	37509	38530	37074	38659	39929	37757	39275	39291	39683	39482	39271	37963

المصدر : بنك المغرب

م. 50 - القروض المقدمة للاقتصاد والممولة من الموارد النقدية (1)

بملايين الدراهم	1986	1987											
	دجنبر	يناير	فبراير	مارس	أبريل	مايو	يونيو	يوليوز	غشت	شتنبر	أكتوبر	نونبر	دجنبر
معهد الاصدار													
إعادة الخصم	1990	1757	1692	1819	1626	1677	1467	1960	1744	1723	1932	1865	2022
التسبيقات	5184	4908	4959	5155	5157	5243	5289	5380	5564	5657	5703	5755	5835
السندات الجاري تحصيلها	312	332	253	470	112	251	261	751	314	807	371	442	667
المجموع	**7486**	**6997**	**6904**	**7444**	**6895**	**7171**	**7017**	**8091**	**7622**	**8187**	**8006**	**8062**	**8524**
بنوك الودائع													
قروض لاجل قصير	18612	18118	19028	19005	19295	19290	19476	19937	19679	19446	19733	19968	19985
قروض لاجل متوسط	2646	2670	2671	2679	2726	2700	2699	2742	2764	2802	2786	2796	2719
قروض لاجل طويل	1016	1032	1048	1057	1061	1056	1059	1068	1074	1113	1136	1148	1290
المجموع	**22274**	**22820**	**22747**	**22741**	**23082**	**23046**	**23234**	**23747**	**23517**	**23361**	**23655**	**23912**	**23994**
مجموع القروض المقدمة للاقتصاد	**29760**	**29817**	**29651**	**30185**	**29977**	**30217**	**30251**	**31838**	**31139**	**31548**	**31661**	**31974**	**32518**

(1) باستثناء الديون المترتبة على الخارج والمدرجة ضمن الموجودات الخارجية.

المصدر : بنك المغرب

م. 51 - بيان استعمالات وموارد بنوك الودائع
(البنوك المسجلة والقرض الشعبي)

بملايين الدراهم	نهاية دجنبر 1985	نهاية يونيو 1986	نهاية دجنبر 1986	نهاية يونيو 1987	نهاية دجنبر 1987
الاستعمالات					
1. الموجودات السائلة	**696**	**837**	**2269**	**1944**	**2050**
نقود بالصندوق	397	443	409	474	499
بنك المغرب	188	89	36	82	76
الاحتياطي النقدي والحساب الموقف	111	305	1 824	1 488	1 475
2. الديون على الخزينة	**16 902**	**25 416**	**23 580**	**26 264**	**26 672**
الودائع وماشابهها	122	84	130	111	67
أذينات الخزينة	16 780	25 332	23 450	26 153	26 605
3. القروض للاقتصاد	**25 451**	**25 177**	**26 820**	**27 337**	**28 261**
لاجل قصير (1)	22 303	21 898	23 158	23 579	24 252
لاجل متوسط	2 289	2 399	2 646	2 699	2 719
لاجل طويل	859	880	1 016	1 059	1 290

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

بملايين الدراهم	نهاية دجنبر 1985	نهاية يونيو 1986	نهاية دجنبر 1986	نهاية يونيو 1987	نهاية دجنبر 1987
4. **القروض المقدمة للمؤسسات المالية المتخصصة**	242	278	303	320	436
5. **سندات بالمحفظة**	4 125	4 567	5 640	5 474	6 298
المساهمات	476	505	542	585	623
سندات أخرى	3 649	4 062	5 098	4 889	5 675
6. **الموجودات الخارجية** (2)	*569	*682	*680	700	754
النقود	173	142	141	162	168
البنوك والمراسلون بالخارج	396	540	539	538	586
7. **مستعقرات**	1 227	1 292	1 496	1 536	1 849
8. **أستعمالات أخرى صافية**	–	–	–	–	–
المجموع	49 212	58 249	60 788	63 575	66 320
الموارد					
1. **رأس المال والاحتياطيات**	1 882	2 154	2 406	2 582	3 513
2. **المخصصات**	758	1 030	959	1 131	782
3. **ودائع تحت الطلب**	26 218	30 568	31 526	34 393	35 566
حسابات الشيكات	13 270	16 031	16 635	19 061	18 729
حسابات جارية	8 108	8 904	9 343	8 757	9 661
حسابات على دفاتر	2 309	2 668	3 194	4 116	4 722
ودائع أخرى	2 531	2 965	2 354	2 459	2 454
4. **ودائع لاجل**	14 285	16 697	15 625	15 178	16 334
حسابات وأذينات لاجل استحقاق ثابت	14 283	16 697	15 625	15 178	16 334
ودائع من أجل الاستيراد	2	–	–	–	–
5. **التزامات خارجية**	472	460	740	477	549
حسابات بالعملات الاجنبية (تحت الطلب ولاجل)	289	255	346	347	318
البنوك والمراسلون بالخارج	183	205	394	130	231
6. **تسليفات معهد الاصدار**	3 756	5 500	7 490	7 587	7 682
على سندات عمومية	146	2 385	3 325	4 099	3 554
على سندات خصوصية	3 607	3 115	4 165	3 488	4 128
على سندات تمر عن طريق البنك الوطني للانماء الاقتصادي	3	–	–	–	–
7. **تسليفات المؤسسات المالية المتخصصة**	22	205	161	401	7
8. **موارد مختلفة صافية**	1 819	1 635	1 881	1 826	1 887
المجموع	49 212	58 249	60 788	63 575	66 320
(1) بما في ذلك الديون المترتبة على الخارج وخصم الشيكات "المنحوبة على الخارج	2 531	2 991	2 698	2 555	2 673

(2) باستثناء الديون المترتبة على الخارج الممولة من طرف البنوك والمعاد خصمها لدى معهد الاصدار والمدرجة ضمن القروض المقدمة للاقتصاد.

*ارقام مصححة

المصدر : بنك المغرب

م. 52 – بيان تطور الاستعمالات والموارد المجمعة للمؤسسات المالية المتخصصة

بملايين الدراهم	1986.6.30	نهاية دجنبر 1986	1987.6.30	نهاية دجنبر 1987
الاستعمالات				
1. **الارصدة والقيم المتعين تحصيلها**	105	134	96	89
2. **الديون على الخزينة**	2 513	2 295	2 264	2 273
الودائع لاجل وماشابهها	26	18	8	46
أذينات وسندات الالتزام للدولة	2 487	2 277	2 256	2 227
3. **الديون على البنوك**	613	649	1 035	796
الودائع تحت الطلب	364	469	424	150
ودائع لاجل وتسليفات	249	180	611	646
4. **القروض للاقتصاد**	14 782	16 070	16 785	17 931
لاجل قصير	1 924	2 315	2 270	2 608
لاجل متوسط وطويل	12 858	13 755	14 515	15 323
5. **قروض للجماعات العمومية**	729	800	866	204
6. **سندات بالمحفظة**	1 858	2 030	2 109	3 071

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

بملايين الدراهم	1986.6.30	نهاية دجنبر 1986	1987.6.30	نهاية دجنبر 1987
المساهمات	516	531	540	554
سندات أخرى	1 342	1 499	1 569	2 717
7. **التعقيرات**	**375**	**393**	**398**	**519**
8. **استعمالات أخرى صافية**	**1 437**	**2 067**	**1 787**	**2 507**
المجموع	**22 412**	**24 438**	**25 340**	**27 390**
الموارد				
1. **الاموال الذاتية**	**1 709**	**2 066**	**2 181**	**2 615**
منها : إمدادات مالية من الدولة	(94)	(94)	(94)	(94)
مخصصات لتغطية احتمالات النقص في الاصول	(396)	(472)	(486)	(630)
2. **مساعدات الدولة**	**615**	**589**	**586**	**594**
3. **الاقتراضات الخارجية (الاكثر من سنة)**	**7 029**	**7 763**	**8 425**	**9 124**
4. **الاقتراضات الداخلية**	**4 671**	**5 441**	**5 055**	**5 717**
سندات الالتزام وأذينات	4 393	5 138	4 735	5 281
سندات الالتزام	1 663	1 681	1 608	1 618
الاذينات	2 730	3 457	3 127	3 663
قروض وتسبيقات بنكية	278	303	320	436
5. **ودائع لاجل قصير**	**7 776**	**8 579**	**9 093**	**9 340**
6. **مساعدات معهد الاصدار (1)**	**612**	–	–	–
الخصم	553	–	–	–
مساعدات أخرى	59	–	–	–
7. **موارد أخرى صافية**	–	–	–	–
المجموع	**22 412**	**24 438**	**25 340**	**27 390**

(1) باستثناء إعادة خصم السندات لاجل متوسط عن طريق البنك الوطني للانماء الاقتصادي والمدرجة ضمن المساعدات التي يقدمها معهد الاصدار للبنوك.

المصدر : بنك المغرب

م. 53 ـ بيان تطور القروض للاقتصاد الموزعة من طرف بنوك الودائع

بملايين الدراهم	1986	1987											
	دجنبر	يناير	فبراير	مارس	أبريل	مايو	يونيو	يوليوز	غشت	شتنبر	أكتوبر	نونبر	دجنبر
قروض لامد قصير	**16157**	**16587**	**16328**	**16405**	**16476**	**16391**	**16656**	**17407**	**16749**	**16447**	**16800**	**16836**	**16720**
تسهيلات الصندوق	8202	8801	8907	9084	9089	9349	9238	9535	9344	8974	9247	9450	8697
الاوراق التجارية المسحوبة على المغرب	2687	2484	2382	2407	2531	2385	2733	2663	2351	2418	2488	2446	2951
تسبيقات على البضائع وسندات التخزين	3024	3186	3067	2911	2896	2786	2836	3273	3221	3231	3214	3152	3000
خصم الشيكات	631	552	525	530	568	544	519	583	513	467	460	418	586
تسليفات مختلفة	1613	1564	1447	1473	1392	1327	1330	1353	1320	1357	1391	1370	1486
قروض أخرى	**10966**	**10945**	**10931**	**11000**	**11050**	**11031**	**11001**	**11135**	**11372**	**11368**	**11380**	**11452**	**11977**
قروض للتجهيز	1636	1637	1654	1656	1711	1700	11701	1713	1707	1723	1709	1720	1766
قروض للتصدير	3892	3827	3769	3805	3762	3599	3691	3736	3813	3881	3853	3906	4206
قروض للسكنى	1969	1997	1999	2004	2004	1992	1983	2014	2048	2114	2137	2147	2151
قروض للاستهلاك	874	904	874	851	914	952	947	981	973	999	1012	981	990
قروض للمؤسسات المالية المتخصصة	303	307	311	325	317	338	320	323	363	328	332	356	436
ديون مشكوك في تحصيلها ومتنازع عليها	1555	1551	1553	1601	1595	1648	1626	1636	1654	1600	1600	1619	1669
اعتمادات أخرى	737	722	771	758	747	802	733	732	814	723	737	723	759
المجموع *	**27123**	**27532**	**27259**	**27405**	**27526**	**27422**	**27657**	**28542**	**28121**	**27815**	**28180**	**28288**	**28697**
* منها :													
قروض لاجل قصير	23461	23830	23540	23669	23739	23666	23899	24732	24283	23900	24258	24344	24688
قروض لاجل متوسط	2646	2670	2671	2679	2726	2700	2699	2742	2764	2802	2786	2796	2719
قروض لاجل طويل	1016	1032	1048	1057	1061	1056	1059	1068	1074	1113	1136	1148	1290

المصدر: بنك المغرب

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

م. 54 ـ بيان تطور التجاء البنوك لمعهد الاصدار

بملايين الدراهم	يناير	فبراير	مارس	أبريل	مايو	يونيو	يوليوز	غشت	شتنبر	أكتوبر	نونبر	دجنبر
1985												
إلتجاء بواسطة سندات عمومية	1003	1024	857	656	2369	1752	667	1711	1055	888	2437	146
إلتجاء بواسطة سندات خصوصية	2669	2692	3004	2864	2894	2981	3323	3199	3271	3236	3498	3607
إلتجاء بواسطة سندات متوسطة الاجل عن طريق البنك الوطني للانماء الاقتصادي	6	6	1	–	–	–	–	–	–	–	–	3
المجموع (1)	**3678**	**3722**	**3862**	**3520**	**5263**	**4733**	**3990**	**4910**	**4326**	**4124**	**5935**	**3756**
المتوسط اليومي للالتجاءات	3521	3780	3793	3819	4140	5640	4099	4508	4910	4546	6220	4024
1986												
إلتجاء بواسطة سندات عمومية	1887	2395	1488	1321	1711	2386	2408	3230	3393	5160	6144	3325
إلتجاء بواسطة سندات خصوصية	3533	3459	3460	3315	3155	3114	3696	3700	3776	3743	3914	4165
إلتجاء بواسطة سندات متوسطة الاجل عن طريق البنك الوطني للانماء الاقتصادي	–	–	–	–	–	–	–	–	6	4	4	
المجموع (1)	**5420**	**5854**	**4948**	**4636**	**4866**	**5500**	**6104**	**6930**	**7175**	**8907**	**10062**	**7490**
المتوسط اليومي للالتجاءات	4690	5153	5036	4536	4495	4984	5398	6963	6567	7949	9489	8549
1987												
إلتجاء بواسطة سندات عمومية	4219	3650	3378	3470	4665	4099	5029	5313	4640	7150	7093	3554
إلتجاء بواسطة سندات خصوصية	3926	3872	4005	3765	3634	3488	3924	3709	3788	3940	3754	4128
إلتجاء بواسطة سندات متوسطة الاجل عن طريق البنك الوطني للانماء الاقتصادي	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–
المجموع (1)	**8145**	**7522**	**7383**	**7235**	**8299**	**7587**	**8953**	**9022**	**8428**	**11090**	**10847**	**7682**
المتوسط اليومي للالتجاءات	7521	7571	7088	7076	7349	7746	8277	9209	8824	10026	11028	9909

(1) الالتجاءات في نهاية الشهر ـ أرقام مأخوذة من الاحصائيات النقدية.

المصدر : بنك المغرب

م. 55 ـ هيكل معدلات الفائدة الدائنة
(المعدلات السنوية بالنسبة المائوية)

	المعدلات الجاري بها العمل في		
	في 31 دجنبر 1987	1 يناير 1988	في 1 ابريل 1988
1. **بنوك الودائع** (1)			
ا. حسابات تحت الطلب			
حسابات عادية	دون مقابل	دون مقابل	دون مقابل
الاموال المحولة من طرف الاشخاص الطبيعيين العاملين بالخارج	8 (2)	8	8
شركات التأمين وإعادة التأمين ومؤسسات الضمان	5	5	5
ب. **الحسابات على الدفاتر**	8,5 (حد أدنى)	8,5 (حد أدنى)	8,5 (حد أدنى)
ج. **الودائع بالدراهم القابلة للتحويل**	معدل حر	معدل حر	معدل حر
د. **الحسابات لاجل وسندات الصندوق**			
لمدة 3 أشهر	8,5 (حد أدنى)	8,5 (حد أدنى)	8,5 (حد أدنى)
لمدة 6 أشهر	10,5 (حد أدنى)	10,5 (حد أدنى)	10,5 (حد أدنى)
لمدة 12 شهرا	12 (حد أدنى)	12 (حد أدنى)	11 (6) (حد أدنى)
لاكثر من 12 شهرا	معدل حر	معدل حر	معدل حر
2. **صندوق التوفير الوطني**	9 (3)	9	9
3. **المؤسسات المالية المتخصصة**			
ا. **القرض العقاري والفندقي**			
أذينات لمدة 5 سنوات مخصصة للبنوك	10,5 (4)	10,5	9 (8)
سندات إلزامية لمدة 15 سنة	11,5 (4)	11,5	11 (8)

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

	المعدلات الجاري بها العمل في		
	في 31 دجنبر 1987	1 يناير 1988	في 1 ابريل 1988
ب. **البنك الوطني للانماء الاقتصادي**			
سندات إلزامية لمدة 15 سنة	(4) 11,5	11,5	(9) 11
سندات لمدة 5 سنوات مخصصة للبنوك	(4) 10,5	(7) 9	9
ج. **الصندوق الوطني للقرض الفلاحي**			
ودائع تحت الطلب	5 (حد أقصى)	5 (حد أقصى)	5 (حد أقصى)
حسابات على الدفاتر	9 (حد أقصى)	9 (حد أقصى)	9 (حد أقصى)
أذينات لمدة سنة مخصصة للبنوك	(4) 4,25	4,25	4,25
4. **سندات على الخزينة**	معدل حر	معدل حر	معدل حر

(1) قرار وزير المالية رقم 85/350 بتاريخ 25 مارس 1985
(2) قرار وزير المالية رقم 83/1309 بتاريخ 14 نونبر 1983.
(3) قرار وزير المالية رقم 85/546 بتاريخ 16 مايو 1985.
(4) رسالة وزير المالية رقم 902/3 بتاريخ 10 مايو 1987.
(5) قرار تنظيمي رقم 47 بتاريخ 22 دجنبر 1986.
(6) قرار وزير المالية رقم 88/430 بتاريخ 29 مارس 1988.
(7) رسالة وزير المالية رقم 606/3 بتاريخ 29 مارس 1988.
(8) رسالة وزير المالية رقم 612/3 بتاريخ 29 مارس 1988.
(9) رسالة وزير المالية رقم 610/3 بتاريخ 29 مارس 1988.

م. 55 ـ هيكل معدلات الفائدة الدائنة (تتمة)
(المعدلات السنوية بالنسبة المائوية)

	المعدلات الجاري بها العمل في		
	31 - 12 - 1987	1 - 1 - 1988	1 - 4 - 1988
الخزينة			
1. أذينات على صيغ موجهة للجمهور			
ـ لمدة 6 أشهر	(1) 10,5	10,5	10,5
(المردود الحقيقي عند انتهاء مدة 6 أشهر :10،78)			
(المردود الحقيقي في حالة التسديد بعد انصراف 3 اشهر 10,677			
ـ لاجل متوسط	14-13	14-13	14-13
ـ لمدة سنتين (اصدار دائم)	12	12	12
2. أذينات في الحساب الجاري (مخصصة للبنوك والمؤسسات المالية وشركات التأمين)			
ـ السوق النقدي			
. لمدة شهر واحد	(2) 8,5	8,5	8,5
. لمدة 3 اشهر	(2) 8,75	8,75	8,75
. لمدة 6 اشهر	(2) 9	9	9
. لمدة 12 شهرا	(2) 9,5	9,5	9,5
ـ الحد الادنى من السندات العمومية			
. لمدة 6 اشهر	(1) 4,25	4,25	4,25
(المردود الحقيقي بعد 6 اشهر : 4.293)			
(المردود الحقيقي في حالة التسديد بعد انصرام 3 اشهر : 4,040)			
. لمدة سنة	(3) 4,25	4,25	4,25
(المردود الحقيقي بعد انتهاء ستة اشهر : 4,438)			
ـ أذينات لمدة 5 سنوات	6,5	6,5	6,5
3. أذينات للحامل خاصة باستعمال حسابات الرسمال لغير المقيمين			
. لمدة 5 سنوات	(4) 7,5	7,5	7,5
4. أذينات إسمية خاصة باستعمال احتياطي الاستثمار			
. لمدة 10 سنوات	(5) 8	8	8
5. سندات إلزامية للدولة أو مضمونة من طرف الدولة			
. لمدة 10 سنوات	(6) 11	11	(7) 10,5
. لمدة 15 سنة	(6) 11,5	11,5	(7) 11

(1) قرار وزير المالية رقم 85/562 بتاريخ 29 مارس 1985.
(2) قرار وزير المالية رقم 88/391 بتاريخ 4 يناير 1988.
(3) قرار وزير المالية رقم 78/677 بتاريخ 29 يونيو 1978
(4) قرار وزير المالية رقم 85/496 بتاريخ 30 أبريل 1985.
(5) قرار وزير المالية رقم 83/63 بتاريخ 18 يناير 1983.
(6) رسالة وزير المالية رقم 902/3 بتاريخ 10 يونيو 1987.
(7) رسالة وزير المالية رقم 604/3 بتاريخ 9 مارس 1988

bomaroc.com

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

م. 56 ـ هيكل معدلات إعادة التمويل لدى بنك المغرب
(المعدلات السنوية بالنسبة المائوية)

	المعدلات الجاري بها العمل		
	31 - 12 - 1987	1 - 1 - 1988	1 - 4 - 1988
ا. تسهيلات للابناك.			
1. خصم السندات الخصوصية :			
المعدل الاساسي	8,5	(2) –	–
الديون المترتبة على الخارج	7	7	7
تسليفات التمويل المسبق للصادرات	7	7	7
السند الممثل للتسبيقات على البضائع الممنوحة للمنظمات التعاونية الفلاحية	6	6	6
2. خصم أذينات الخزينة	8,5	8,5	8,5
3. تسبيقات داخل السوق النقدية (سندات عمومية أو خصوصية)	معدل متغير	معدل متغير	معدل متغير
4. تسبيقات خاصة للبنوك	18	18	18
5 قروض بنكية متوسطة الاجل (بضمانات او بدون ضمانات دولة أو ص. م. ض.) (1)	6,5	7 (2)	7
ب. مساعدات للدولة			
إلى جانب التسبيقات الاتفاقية والقانونية يقدم بنك المغرب للخزينة مساعدات أخرى بالشروط التالية :			
تسبيقات على سندات الصندوق الوطني للقرض الفلاحي	8,5	8,5	8,5
تعبئة السفاتج الجمركية	8,5	8,5	8,5
تسبيقات على سندات الالزام المكفولة	8,5	8,5	8,5

(1) الصندوق المركزي للضمان.

(2) دورية بنك المغرب 246-87 بتاريخ 15 دجنبر 1987.

م. 57 ـ هيكل معدلات الفائدة المدينة
(المعدلات السنوية بالنسبة المائوية)

	المعدلات الجاري بها العمل					
	في 31 دجنبر 1987		في 1 يناير 1988		في 1 ابريل 1988	
	الاقصى	الوحيد	الاقصى	الوحيد	الاقصى	الوحيد
1. بنوك الودائع (1)						
ا. القروض القصيرة الاجل						
ـ القابلة للتعبئة						
الديون على الخارج	9		9		9	
تسليفات التمويل المسبق للصادرات	9		9		9	
قروض أخرى قصيرة الاجل قابلة للتعبئة	12		12		12	
قروض مضمونة من طرف الصندوق المغربيللصفقات	11 (2)		11		11	
سندات تخزين الحبوب	8		8		8	
ـ الغير القابلة للتعبئة ؛ كافة القروض	14		14		13	
ب. القروض المتوسطة الاجل						
ـ القابلة للتعبئة	14 (3)		12 (6)		12	
ـ الغير القابلة للتعبئة						
. سلف للسكنى (ق.ع.ك. لاتتجاوز 500.000 درهم)	15		15		12	
. قروض اخرى	15		15		13,5	

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

	المعدلات الجاري بها العمل					
	في 31 دجنبر 1987		في 1 يناير 1988		في 1 أبريل 1988	
	الاقصى	الوحيد	الاقصى	الوحيد	الاقصى	الوحيد
ج. القروض الطويلة الاجل (الاقل من 7 سنوات)						
كافة القروض	15		16		14	
د. التحصيل مع السلف العاجل						
(خصم الشيكات)	14 (4)		14		13	
2. البنك الوطني للانماء الاقتصادي						
أ. القروض المتوسطة الاجل (المدة لا تتجاوز 7 سنين)		14 (5)		12 (6)		12
ب. القروض الطويلة الاجل		14 (5)		14		13 (6)
ج. قروض ايجارية		14 (5)		14		13 (6)
د. الصناعات المتوسطة والصغيرة		13		13		12

(1) قرار وزير المالية رقم 85/351 بتاريخ 25 مارس 1985 المغير سنة 1988 بقرار وزير المالية رقم 88.42 بتاريخ 29 مارس 1988.

(2) يتعلق الامر بالقروض الحاملة لتوقيع الصندوق المغربي للصفقات. ويضاف الى هذا المعدل في حالة «الضمانات غير المشروطة» الممولات التي يأخذها الصندوق والمحددة في نسبة 2 ٪ فيما يرجع لعمليات التمويل المسبق و 1,70 ٪ فيما يخص ضمانات المرافقة، و 1,40 ٪ فيما يتعلق بضمانات التعبئة. اما بنسبة للقروض في شكل «ضمانات مشروطة» فان النسب التي تطبقها البنوك لا يمكن ان تتعدى 10,5 ٪ فيما يرجع لقروض التمويل المسبق، و 10,20 فيما يخص المرافقة و 9,90 ٪ فيما يتعلق بقروض التعبئة ويضاف الى هذه المعدلات عمولة محدودة في 0,50 ٪ لتغطية نفقات تدبير الملفات (الاضافة رقم 9 لقرار تنظيمي رقم 16 الصادر عن بنك المغرب).

(3) يصل معدل الفائدة بنسبة للقروض المتوسطة لاجل الخاصة «بالتصدير وبالتموين» الى نسبة 9 ٪ (الدورتين الصادرتين عن بنك المغرب رقم 1/ق 86 و 2/ق 86).

(4) تضاف الى هذا المعدل عمولة دنيا قدرها درهمان بالنسبة للشيكات المحصلة على مدن اخرى سواء دفعت بحسابات بنكية ام لا، و5 دراهم فيما يتعلق بالشيكات على الخارج (الاضافة رقم 6 للقرار التنظيمي رقم 16 الصادر عن بنك المغرب).

(5) قرار وزير المالية رقم 87.763 بتاريخ 25 ماي 1987.

(6) قرار وزير المالية رقم 88.432 بتاريخ 29 مارس 1988.

م. 57 ـ هيكل معدلات الفائدة المدينة (تتمة)
(المعدلات السنوية بالنسبة المائوية)

3. الصندوق الوطني للقرض الفلاحي (1)

	المعدلات الجاري بها العمل		
	في 31 دجنبر 1987	في 1 يناير 1988	في 1 أبريل 1988 (3)
أ. المقر المركزي والصناديق الجهوية			
1) القصيرة الاجل			
ـ سندات التخزين	8	8	8
ـ الحبوب والقطاني	10	10	10
ـ قروض أخرى	12	12	11
2) المتوسطة والطويلة الاجل			
ـ الاستئراد الفلاحي لمدة لا تتجاوز 7 سنوات	12,5	12,5	11
ـ الاستثمار الفلاحي لمدة تفوق 7 سنوات	13	13	12
ـ الصناعات التحويلية للمواد الفلاحية			
. لمدة لاتتجاوز 7 سنين	14	14	12
. لمدة تفوق 7 سنين	14	14	13
ـ السكن القروي	12,5	12,5	12
ـ حيازة الملكية	15	15	13
ب. الصناديق المحلية (2)			
1) القصيرة الاجل			
ـ الحبوب والقطاني	8	8	7
تسليفات للحصاد	3	3	3
قروض أخرى	8,5	8,5	8,5
2) المتوسطة الاجل			
ـ الاستثمار الفلاحي	10,5	10,5	10,5

(1) نسب الفائدة واحدة ومعفاة من الضريبة على القيمة المضافة.

2) يطبق هذا النظام بالنسبة للاشخاص الطبيعيين ذوي الدخل الجبائي الذي يقل عن 6 000 درهم.

(3) رسالة وزير المالية رقم 599_3 بتاريخ 29 مارس 1988.

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

م. 57 – هيكل معدلات الفائدة المدينة (تتة)
(المعدلات السنوية بالنسبة المائوية)

4. القرض العقاري والفندقي (1)

	القيمة العقاريه الكلية	المعادلات الجاري بها العمل		
		في 11 دجنبر 1987 (2)	في 1 يناير 1988	في 1 ابريل 1988 (3)
أ) القطاع السكني				
1. النظام العام				
– بناء بقصدالسكن الشخصية	لا يتجاوز 500 000 درهم	13,5	13,5	12
	تفوق 000 500 درهم	14,5	14,5	13
بناء السكن المعد للكراء		13,5	13,5	12
2 التمويل المسبق للمتعهدين		15	15	13,5
3. سلفات السكن الاقتصادي		13,5	13,5	12
4 تجهيز البقع		15	15	13,5
ب) القطاع الفندقي /				
1. القروض الفندقية				
– لمدة لاتتجاوز 15 سنة		15	15	13,5
– لمدة تفوق 15 سنة		16	16	14,5
2. النقل السياحي		15	15	13,5
ج. القرض العقاري		15	15	13,5

(1) نسبة معفاة من الضريبة على القيمة المضافة.

(2) قرار وزير المالية رقم 87-762 بتاريخ 25 ماي 1987

(3) قرار وزير المالية رقم 88-445 بتاريخ 29 مارس 1988

م. 58 – أسعار أهم العملات الاجنبية المسعرة من طرف بنك المغرب (1)
(أسعار التحويل)

	نهاية دجنبر 1986		نهاية مارس 1987		نهاية يونيو 1987		نهاية شتنبر 1987		نهاية دجنبر 1987	
	شراء	بيع	شراء	بيع	شراء	بيع	شراء	بيع	شراء	بيع
1 فرنك فرنسي	1,35535	1,35943	1,39610	1,40030	1,38258	1,38674	1,37233	1,37645	1,45242	1,45678
1 دولار الولايات المتحدة الامريكية	8,6877	8,7357	8,3835	8,4312	8,4316	8,4764	8,3863	8,4308	7,7784	7,8222
1 جنيه استرليني	12,827	12,894	13,450	13,521	13,566	13,632	13,665	13,731	14,567	14,637
1 مارك ألماني	4,4875	4,5087	4,6466	4,6685	4,6086	4,6309	4,5639	4,5859	4,9203	4,9439
1 فلوران هولندي	3,9668	3,9856	4,1155	4,1349	4,0945	4,1138	4,0559	4,0750	4,3757	4,3961
100 فرنكات بلجيكية	21,556	21,658	22,436	22,541	22,211	22,318	21,992	22,098	23,505	23,617
1 فرنك سويسري	5,3681	5,3935	5,5677	5,5941	5,5507	5,5772	5,4852	5,5113	(2)6,0535	(2)6,0819
1000 ليرة إيطالية	6,4349	6,4665	6,5176	6,5499	6,3577	6,3894	6,3271	6,3585	6,6658	6,6990
100 شلين نمساوي	63,755	64,056	66,091	66,402	65,575	65,884	64,897	65,202	69,875	70,202
100 بسيطة إسبانية	6,6039	6,6374	6,6021	6,6360	6,6515	6,6855	6,8719	6,9063	(2)7,1700	(2) 7,2061
100 ين ياباني	5,4505	5,4762	5,7351	5,7620	5,7375	5,7648	5,7444	5,7716	6,3989	6,4286

(1) يقوم بنك المغرب كذلك كل يوم عمل بتسعير العملات التالية : الدولار الكندي، الكرونا النرويجية، الكرونا السويدية، الكرونا الدنماركية، الاسكودو البرتغالي، المارك الفنلاندي، الدينار التونسي، الدينار الكويتي، الريال السعودي، درهم الامارات العربية المتحدة

(2) أسعار يوم 30 دجنبر 1987

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

ظهير شريف رقم 1.88.237 صادر في 4 ربيع الآخر 1409 (15 نوفمبر 1988) بتغيير الظهير الشريف رقم 1.85.69 الصادر في 20 من رجب 1405 (11 ابريل 1985) بتعيين اعضاء الحكومة.

الحمد لله وحده

الطابع الشريف ـ بداخله :

(الحسن بن محمد بن يوسف بن الحسن الله وليه)

يعلم من ظهيرنا الشريف هذا أسماه الله واعز أمره اننا :

بناء على الدستور ولاسيما الفصل 24 منه ؛

وعلى الظهير الشريف رقم 1.85.69 الصادر في 20 من رجب 1405 (11 أبريل 1985) بتعيين أعضاء الحكومة ، كما وقع تغييره ؛

ونظرا الى القسم المؤدى بين يدى جلالتنا الشريفة ،

اصدرنا أمرنا الشريف بما يلي :

المادة الاولى

ابتداء من 4 ربيع الاخر 1409 (15 نوفمبر 1988) تنتهي مهام السيد محمد الهلالي بوصفه وزيرا للتربية الوطنية.

المادة الثانية

ابتداء من التاريخ المشار اليه في المادة الاولى أعلاه يعين السيد الطيب الشكيلي وزيرا للتربية الوطنية.

المادة الثالثة

ينشر ظهيرنا الشريف هذا بالجريدة الرسمية.

وحرر بيفرن في 4 ربيع الآخر 1409 (15 نوفمبر 1988)

قرار لوزير الفلاحة والاصلاح الزراعي رقم 1601.88 صادر في 18 من ربيع الآخر 1409 (29 نوفمبر 1988) بتحديد سعر بيع الحليب الطري.

وزير الفلاحة والاصلاح الزراعي ،

بعد الاطلاع على قرار الوزير الاول رقم 3.334.71 الصادر في 4 فبراير 1972 بتحديد قائمة البضائع والمنتجات والخدمات الممكن تنظيم أسعارها ، كما وقع تغييره وتتميمه ؛

وعلى قرار كاتب الدولة لدى الوزير الاول المكلف بالشؤون الاقتصادية والتعاون رقم 3.171.72 الصادر في 13 يونيو 1972 المرتبة بموجبه في القوائم « أ » و « ب » و « ج » البضائع والمنتجات والخدمات الممكن تنظيم أسعارها ، كما وقع تغييره وتتميمه ؛

وعلى المرسوم رقم 2.72.369 الصادر في فاتح جمادى الاولى 1392 (13 يونيو 1972) بتفويض السلطة الى وزير الفلاحة والاصلاح الزراعي ؛

وعلى المرسوم رقم 2.86.662 الصادر في 9 صفر 1407 (14 أكتوبر 1986) بتفويض بعض الاختصاصات والسلط الى الوزير المنتدب لدى الوزير الاول المكلف بالشؤون الاقتصادية ؛

وبعد استطلاع رأي اللجنه المركزية للاسعار ،

قرر ما يلي :

المادة الاولى

يحدد بما يلي السعر الذي تشترى به مصانع الالبان من المنتجين اللتر من الحليب الطري الكامل غير المعبأ :

ـ درهمان وثلاثة عشر سنتيما (2،13) في مدة وفرة الالبان ؛

ـ درهمان وستة وستون سنتيما (2،66) في مدة قلة الالبان.

تمتد وفرة الالبان من 15 فبراير الى 15 أغسطس ومدة قلة الالبان من 16 أغسطس الى 14 فبراير.

المادة الثانية

يحدد بما يلي السعر الذي يباع به الحليب الطري المبستر المحتوى على 35 غراما من المادة الدسمة والمعبأ :

أ) من مصانع الالبان للبائعين بالتفصيل :

اللتر الواحد : ثلاثة دراهم وواحد وستون سنتيما (3،61) ؛

نصف اللتر : درهم وواحد وتسعون سنتيما (1،91) ؛

ربع اللتر : درهم واحد (1،00).

ب) من البائعين بالتفصيل للمستهلكين :

اللتر الواحد : ثلاثة دراهم وسبعون سنتيما (3،70) ؛

نصف اللتر : درهمان (2،00) ؛

ربع اللتر : درهم وخمس سنتيمات (1،05).

المادة الثالثة

ينسخ هذا القرار الذي ينشر في الجريدة الرسمية جميع الاحكام السابقة المتعلقة بنفس الموضوع ويعمل به ابتداء من 8 جمادى الاولى 1409 (18 ديسمبر 1988).

وحرر بالرباط في 18 من ربيع الآخر 1409 (29 نوفمبر 1988)

الامضاء : عثمان الدمناتي.

اطلع عليه :

الوزير المنتدب لدى الوزير الاول

المكلف بالشؤون الاقتصادية ،

الامضاء : مولاي الزين الزاهدي.

قرار لوزير المالية رقم 1530.88 صادر في 24 من ربيع الآخر 1409 (5 ديسمبر 1988) تحدد بموجبه فيما يخص محصول سنة 1988 عن الارز النسبة المائوية التي تضمنها الدولة من السلفات الممنوحة للشركة التعاونية الفلاحية لمزارع الارز « SCARI » ومبلغ السلفة الممنوح عن كل قنطار مرهون.

وزير المالية ،

بناء على المرسوم الملكي رقم 490.67 الصادر في 30 من جمادى الاولى 1387 (5 سبتمبر 1967) المحددة بموجبه شروط ضمان الدولة للسلفات التي تمنحها مؤسسات القرض عن الحبوب

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

والقطانى والبزور الزيتية المرهونة ، كما وقع تغييره ولاسيما بالمرسوم رقم 2.79.685 بتاريخ 26 من جمادى الآخرة 1400 (12 ماى 1980) ؛

وبعد موافقة وزير الفلاحة والاصلاح الزراعى ،

قرر ما يلى :

المادة الاولى

تضمن الدولة ارجاع عشرين فى المائة (20 %) من السلفات الممنوحة للشركة التعاونية الفلاحية لمزارع الارز « SCARI » عن محصول سنة 1988 من الارز.

ويشمل هذا الضمان جميع مبلغ السلفات التى تمنح خلال موسم 1988 – 1989.

المادة الثانية

يشترط للاستفادة من الضمان الآنف الذكر الا تتعدى السلفات الممنوحة عن كل قنطار مرهون :

– 275 درهما فيما يخص الارز « بادى » المستدير ؛

– 330 درهم فيما يخص الارز « بادى » الطويل.

المادة الثالثة

يجب ارجاع مبالغ السلفات خلال اجل اقصاه فاتح أكتوبر 1989.

المادة الرابعة

ينشر هذا القرار فى الجريدة الرسمية.

وحرر بالرباط فى 24 من ربيع الآخر 1409 (5 ديسمبر 1988)

الامضاء : محمد برادة.

قرار لوزير المالية رقم 1557.88 صادر فى 26 من ربيع الآخر 1409 (7 ديسمبر 1988) بتحديد شروط وكيفية قيام القرض العقارى والفندقى باصدار مستمر لاذون لخمس سنوات لا يجاوز مبلغه الاسمى ثلاثمائة مليون (300.000.000) درهم.

وزير المالية ،

بناء على المرسوم رقم 2.88.411 الصادر فى 30 من ذى القعدة 1408 (15 يوليو 1988) بتخويل ضمان الدولة للاقتراضات التى يصدرها القرض العقارى والفندقى فى حدود مبلغ لا يجاوز مليار درهم (1.000.000.000) ،

قرر ما يلى :

المادة الاولى

يؤذن للقرض العقارى والفندقى ان يقوم ، فى نطاق الضمان المخول بالمرسوم المشار اليه أعلاه رقم 2.88.411 بتاريخ 30 من ذى القعدة 1408 (15 يوليو 1988) ، باصدار مستمر لاذون لخمس سنوات لا يجاوز مبلغه الاسمى ثلاثمائة مليون (300.000.000) درهم ويعرض هذا الاصدار للاكتتاب فيه الى غاية 21 من جمادى الاولى 1409 (31 ديسمبر 1988).

المادة الثانية

ينتفع بالاذون ابتداء من تاريخ الاكتتاب فيها.

المادة الثالثة

تكون القيمة الاسمية للاذون عشرة آلاف (10.000) درهم ، وتصدر بسعر التكافؤ ، ويؤدى ثمنها دفعة واحدة . وتستحق عليها فائدة سعرها 9 % فى السنة.

ويتلقى بنك المغرب الاكتتابات فيها ، ويسجلها بحسابات جارية مفتوحة بدفاتره فى أسماء المقرضين.

وترجع مبالغ الاذون بسعر التكافؤ ابتداء من يوم حلول أجلها.

المادة الرابعة

تحدد بعد موافقة وزير المالية المبالغ الواجب تخصيصها لمصاريف الاصدار والعمولات أيا كان نوعها التى يمكن أن يترتب على القرض العقارى والفندقى دفعها فيما بعد بمناسبة الخدمة المالية للاقتراض المأذون فيه بموجب هذا المرسوم.

المادة الخامسة

ينشر هذا القرار فى الجريدة الرسمية.

وحرر بالرباط فى 26 من ربيع الآخر 1409 (7 ديسمبر 1988)

الامضاء : محمد برادة.

قرار لوزير المالية رقم 1602.88 صادر فى 4 جمادى الاولى 1409 (14 ديسمبر 1988) بتحديد شروط وكيفية قيام البنك الوطنى للانماء الاقتصادى باصدار مستمر لاذون لخمس سنوات لا يجاوز مبلغه الاسمى مائة وخمسين مليون (150.000.000) درهم.

وزير المالية ،

بناء على المرسوم رقم 2.88.410 الصادر فى 6 ذى الحجة 1408 (21 يوليو 1988) بتخويل ضمان الدولة للاقتراضات التى يصدرها البنك الوطنى للانماء الاقتصادى فى حدود مبلغ لا يجاوز ستمائة مليون (600.000.000) درهم ،

قرر ما يلى :

المادة الاولى

يؤذن للبنك الوطنى للانماء الاقتصادى أن يقوم ، فى نطاق الضمان المخول بالمرسوم رقم 2.88.410 المشار اليه أعلاه بتاريخ 6 ذى الحجة 1408 (21 يوليو 1988) باصدار مستمر لاذون لخمس سنوات لا يجاوز مبلغه الاسمى مائة وخمسين مليون (150.000.000) درهم ويعرض هذا الاصدار للاكتتاب فيه الى غاية 21 من جمادى الاولى 1409 (31 ديسمبر 1988).

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

المـادة الثانية

ينتفع بالاذون ابتداء من تاريخ الاكتتاب فيها.

المـادة الثالثة

تكون القيمـة الاسمية للاذون عشرة آلاف (10.000) درهـم ، وتصدر بسعر التكافؤ ، ويؤدى ثمنها دفعة واحدة ، وتستحق عليها فائدة سعرها 9 % في السنة ويتلقى بنك المغرب الاكتتابات فيها ، ويسجلها بحسابات جارية مفتوحة بدفاتره في أسماء المقرضين.

وترجع مبالغ الاذون بسعر التكافؤ ابتداء من يوم حلول أجلها.

المادة الرابعة

تحدد بعد موافقة وزير المالية المبالـغ الواجـب تخصيصهـا لمصاريف الاصدار والعمولات أيا كان نوعها التي يمكن أن يترتب على البنك الوطني للانماء الاقتصادي دفعها فيمـا بعـد بمناسبـة الخدمة المالية للاقتراض المأذون فيه بموجب هذا المرسوم.

المادة الخامسة

ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية.

وحرر بالرباط في 4 جمادى الاولى 1409 (14 ديسمبر 1988)

الامضاء : محمـد برادة.

bomaroc.com

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

نصـــوص خـاصـــة

قرار للوزير المنتدب لدى الوزير الاول المكلف بالتخطيط رقم 1172.88 صادر في 6 صفر 1409 (19 سبتمبر 1988) بتغيير القرار رقم 1193.86 الصادر في 26 من محرم 1407 (فاتح اكتوبر 1986) بتفويض الامضاء.

الوزير المنتدب لدى الوزير الاول المكلف بالتخطيط ،

بعد الاطلاع على المرسوم رقم 2.86.664 الصادر في 9 صفر 1407 (14 أكتوبر 1986) بتفويض بعض الاختصاصات والسلط الى الوزير المنتدب لدى الوزير الاول المكلف بالتخطيط ؛

وعلى قرار الوزير المنتدب لدى الوزير الاول المكلف بالتخطيط رقم 1193.86 الصادر في 26 من محرم 1407 (فاتح أكتوبر 1986) بتفويض الامضاء ،

قرر ما يلي :

المادة الاولى

تغير على النحو التالي المادة الاولى من القرار المشار اليه أعلاه رقم 1193.86 الصادر في 26 من محرم 1407 (فاتح اكتوبر 1986) :

« المادة الاولى. – يفوض الى الموظفين المبينة أسماؤهم بعده . . . . .

« . . . . . .

« للقيام بماموريات داخل المغرب :

الاسم العائلي والشخصي	الدرجة	المهام
	المصالح الخارجية	
السادة :		
أحمد اجميلة	مهندس الدولة	رئيس قسم التخطيط الجهوي منسق بين المندوبيات الجهوية
عبد الحميد الشرايبي	مهندس رئيس	مندوب جهوي باكادير
عبد الكريم نشيد	مهندس رئيس	مندوب جهوي بفاس
علي العقاوي	مهندس الدولة	مندوب جهوي بطنجة
حميد الفروقي	مهندس الدولة	مندوب جهوي بمكناس
محمد الديبش	مهندس الدولة	مندوب جهوي بالدار البيضاء
عبد العزيز مطلعي	مهندس الدولة	مندوب جهوي بوجدة
أحمد وغاض	مهندس الدولة	مندوب جهوي بمراكش

(الباقي لا تغيير فيه).

المادة الثانية

ينشر هذا القرار بالجريدة الرسمية.

وحرر بالرباط في 6 صفر 1409 (19 سبتمبر 1988).

الامضاء : الراشيدي الفزواني.

اطلع عليه :

الوزير الاول ،

الامضاء : الدكتور عز الدين العراقي.

قرار لوزير الفلاحة والاصلاح الزراعي رقم 1366.88 صادر في 6 ربيع الاول 1409 (18 أكتوبر 1988) بتفويض الامضاء.

وزير الفلاحة والاصلاح الزراعي ،

بناء على الظهير الشريف رقم 1.85.69 الصادر في 20 من رجب 1405 (11 أبريل 1985) بتعيين أعضاء الحكومة ، كما وقع تغييره وتتميمه ؛

وعلى الظهير الشريف رقم 1.57.068 الصادر في 9 رمضان 1376 (10 ابريل 1957) في شأن تفويض امضاء الوزراء وكتاب الدولة ونواب كتاب الدولة ، كما وقع تتميمه ولاسيما الفصل الاول منه ،

قرر ما يلي :

المادة الاولى

يفوض الى السيد محمد شلواطي ، المدير الاقليمي للفلاحة بولاية الرباط وسلا ، الامضاء أو التأشير نيابة عن وزير الفلاحة والاصلاح الزراعي على المقررات التالية المتعلقة بالمصالح التابعة للمديرية الاقليمية للفلاحة بولاية الرباط وسلا :

قبول استقالة الموظفين المنتمين الى الدلم 1 ومايليه الى السلم 6 ؛

انزال العقوبات من الدرجة الاولى (الانذار والتوبيخ) بجميع الموظفين ما عدا رؤساء المصالح ؛

ابرام صفقات الاشغال عن طريق المنافسة اذا كان مبلغها لا يفوق 500.000 درهم ؛

ابرام صفقات الدراسات والتوريدات والخدمات عن طريق المناقصة اذا كان مبلغها لا يفوق 100.000 درهم ؛

ابرام صفقات الاشغال عن طريق الاتفاق المباشر اذا كان مبلغها لا يفوق 50.000 درهم.

المادة الثانية

ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية.

وحرر بالرباط في 6 ربيع الاول 1409 (18 أكتوبر 1988).

الامضاء : عثمان الدمناتي.

اطلع عليه :

الوزير الاول ،

الامضاء : الدكتور عز الدين العراقي.

bomaroc.com

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

نظام موظفي الادارات العمومية

نصوص خاصة

وزارة التربية الوطنية

قرار لوزير التربية الوطنية رقم 1631.88 صادر في 12 من ربيع الآخر 1409 (23 نوفمبر 1988) بإجراء مباراة لتوظيف عون عمومي واحد (1) من الصنف الرابع بكلية الآداب والعلوم الانسانية رقم (1) بالدار البيضاء.

وزير التربية الوطنية ،

بناء على المرسوم الملكي رقم 401.67 الصادر في 13 من ربيع الاول 1387 (22 يونيو 1967) بسن نظام عام للمباريات والامتحانات الخاصة بولوج أسلاك ودرجات ومناصب الادارات العمومية ، حسبما وقع تغييره وتتميمه :

وبناء على قرار وزير الشؤون الادارية ، الامين العام للحكومة رقم 127.70 بتاريخ 21 فبراير 1970 بسن نظام عام للمباريات والامتحانات الخاصة بولوج مختلف أصناف سلك الاعوان العموميين ،

قرر ما يلي :

المادة الاولى

تجرى بكلية الآداب والعلوم الانسانية (1) بالدار البيضاء مباراة لتوظيف عون عمومي واحد (1) من الصنف الرابع ابتداء من 23 يناير 1989 في التخصص الآتي :

– الترصيص.

المادة الثانية

يجب ان تصل طلبات الترشيح الى كلية الآداب والعلوم الانسانية (1) بالدار البيضاء قبل 13 يناير 1989.

وحرر بالرباط في 12 من ربيع الآخر 1409 (23 نوفمبر 1988).

الامضاء : الطيب الشكيلي.

قرار لوزير التربية الوطنية رقم 1632.88 صادر في 12 من ربيع الآخر 1409 (23 نوفمبر 1988) بإجراء مباراة لتوظيف عون عمومي واحد (1) من الصنف الثالث بكلية الآداب والعلوم الانسانية رقم (1) بالدار البيضاء.

وزير التربية الوطنية ،

بناء على المرسوم الملكي رقم 401.67 الصادر في 13 من ربيع الاول 1387 (22 يونيو 1967) بسن نظام عام للمباريات والامتحانات الخاصة بولوج أسلاك ودرجات ومناصب الادارات العمومية ، حسبما وقع تغييره وتتميمه :

وبناء على قرار وزير الشؤون الادارية ، الامين العام للحكومة رقم 127.70 بتاريخ 21 فبراير 1970 بسن نظام عام للمباريات والامتحانات الخاصة بولوج مختلف أصناف سلك الاعوان العموميين ،

قرر ما يلي :

المادة الاولى

تجرى بكلية الآداب والعلوم الانسانية (1) بالدار البيضاء مباراة لتوظيف عون عمومي واحد (1) من الصنف الثالث ابتداء من 23 يناير 1989 في التخصص الآتي :

– السياقة.

المادة الثانية

يجب ان تصل طلبات الترشيح الى كلية الآداب والعلوم الانسانية (1) بالدار البيضاء قبل 13 يناير 1989.

وحرر بالرباط في 12 من ربيع الآخر 1409 (23 نوفمبر 1988).

الامضاء : الطيب الشكيلي.

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.